

الفَرْوَقُ اللُّغَوِيَّةُ

للامام الاديب اللغوى أبى هلال العسكرى

عن أربع نسخ مخطوطة

عنيت بنشره

مكتبة القديس

جسار الدين القدسي

القاهرة - باب الحلق - حارة الحداوى - ١

(سنة ١٣٥٣ و حقوق الطبع محفوظة)

﴿ فهرس الكتاب (١) ﴾

الصفحة

- ٢ ترجمة المؤلف ، ٨ المقدمة .
- ١٠ (الباب الاول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجبا
لاختلاف المعانى في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها .
- ١٧ (الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .
- ٢٥ ومن قبيل الكلام السؤال ، ٢٨ ومن قبيل القول الخبر .
- ٣١ ومن أقسام القول الكذب ، ٣٤ وما يخالف الكذب الصدق ، من قبيل القول الاقرار :
٣٥ ومن قبيل القول الشكر ، ٣٨ وما يخالف ذلك الهجو .
- ٤٠ وما يوصف به الكلام المستقيم ، ٤٢ ومن قبيل الكلام القسم .
- ٤٣ ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل ، ٤٤ ومن قبيل القول التحية ، ومن الكلام الخالص .
- ٤٨ ومن قبيل الكلام المجوى ، ٤٩ ومن قبيل الكلام المنازعة .
- ٥٢ (الباب الثالث) في الفرق بين الدلالة والادلة والاستدلال ، وبين النظر والتأمل ،
وبين النظر والروية ، وما يجرى مع ذلك ، ٥٩ وما يجرى مع ذلك .
- ٦٠ وما يجرى مع الاستدلال القياس .
- ٦٢ (الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق بين
الادراك والوحدان ، وفي الفرق بين ما يصاد العلوم ويخالفها .
- ٦٤ وما يجرى مع هذا ، ٦٧ وما يجرى مع هذا ، ٦٨ وما يجرى مع ذلك وليس منه .
- ٧٧ أنترين ما يحالف العلم ونصده .
- ٨٢ (الباب الخامس) في الفرق بين الحياة والتماء والحي والحيوان ، وبين
الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة
والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يصاده ويخالفه .

(١) أسرت في آخر الكتاب إلى أن عد أنواب الكتاب في المقدمة يعنى عن الفهرس

تم رأته ها ماسعا لهذا الفهرس .

- ٨٣ ومما يضاد الحياة الموت ، ٨٨ ومما يجرى مع ذلك .
- ٩٠ الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها ، ٩٣ ومما يجرى مع هذا .
- ٩٤ (الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .
- ٩٨ (الباب السابع) في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها ، وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .
- ١٠٧ ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطراب .
- ١٠٨ الفرق بين أقسام الأفعال .
- ١١٤ (الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد ، والمماسمة والمحاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .
- ١٢٢ الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف ، ١٢٤ ومما يجرى مع هذا الباب .
- ١٢٥ (الباب التاسع) في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك : من المتانف والممتضاد والمتما في وما يجرى مع ذلك .
- ١٢٩ الفرق بين ما يخالف ذلك .
- ١٣٠ (الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم ، والتحصن والتسرح وما يقرب من ذلك .
- ١٣٢ ومما يدخل في هذا الباب ، ومما يجرى مع ذلك .
- ١٣٣ (الباب الحادي عشر) في الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس والنوع والصنف ، وما يترب من ذلك .

١٤٨ (الباب الثالث عشر) في الفرق بين العر والشرف ، والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والفرق بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجرى مع ذلك .

١٥٤ ومما يجرى مع ذلك

١٥٨ (الباب الرابع عشر) في الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والراة والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك .

١٦٢ الفرق بين ما يخالف النعم والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجرى معه ١٦٨ ومما يخالف ذلك .

١٦٩ (الباب الخامس عشر) في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك .

١٧٢ (الباب السادس عشر) في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من القى والفساد وما يقرب منه .

١٧٤ ومما يجرى مع ذلك ، وما يخالف الهداية وغيرها .

١٧٦ (الباب السابع عشر) في الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجريب وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف والطف وما يجرى مع ذلك .

١٧٩ الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة والطف والركة وما يجرى مع ذلك .

١٨١ (الباب الثامن عشر) في الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والحرر ، واختلال المباح ، وما يجرى مع ذلك .

١٨٨ ومما يخالف ذلك ، ١٩٤ ومما يخالف الظلم المذكور في الباب العبد .

١٩٤ الفرق بين ما يخالف ذلك من التوبة والاعتذار والعمر والغفران وما يجرى معها

١٩٦ (الباب التاسع عشر) في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والضمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب ،

والالام والوحد وما يجرى مع ذلك .

- ٢٠٤ (الباب العشرون) في الفرق بين السكر والنيه ، والجبرية والزهو ، وبين
 ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما سبيل ذلك .
- ٢١٠ (الباب الحادى والعشرون) في الفرق بين العث والعب ، والهزل والمزاح ،
 والاستنزاء والسخرية وما يخالف ذلك .
- ٢١٢ (الباب الثانى والعشرون) في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعوذة ،
 ولسكر والكيد وما يقرب من ذلك ، وبين المعجب والامر ، وما سبيله .
- ٢١٦ (الباب الثالث والعشرون) في الفرق بين الحسن والوصاعة والسجعة ، والطهارة
 والظافة ، وما يخالف ذلك من القمح والسماحة وغير ذلك .
- ٢٢٢ (الباب الرابع والعشرون) في الفرق بين الارسال والاعاذ ، وبين النبي والرسول .
- ٢٢٣ (الباب الخامس والعشرون) في الفرق بين لزمان والذهب ، والاحل والمدة ،
 . السنة والعام وما يجرى مع ذلك .
- ٢٢٦ (الباب السادس والعشرون) في الفرق بين الداس والجلو ، والعالم والنشر ،
 والورى والالام وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القربات ،
 وبين الصحة والقربة وما سبيل ذلك .
- ٢٢٩ وخلاف الاسى الجوى ، ٢٣٣ الفرق بين ضروب القربات .
- ٢٣٥ ربما يجرى مع ذلك .
- ٢٣٦ (الباب السابع والعشرون) في الفرق بين الاظهار والافتاء والخبر .
- ٢٣٦ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الطاب والسؤال والروم والامعة ،
 وما يجرى مع ذلك ، وبين المعنى والنفاد وما يقرب منه .
- ٢٤٠ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين السكتب والنسخ ، وبين المنثور
 والكيات . الدوتر والصحية ربما يقرب من ذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالفسط المالك للقبض والنسط الذى لا اراد لما يقضيه
ولا دافع لما يعضيه . أحمده على نعمه التى لا يحصى عددها ولا ينقطع مددها ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة ترفع إليه وتسبب الخطوة
إليه . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالرحمة المحمديّة الهداية إلى الله
رافعاً لأعلام الحق صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

ثم إنى مارأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد وصف فيه كتب
جمع أطرافه ونظم أسماؤه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أسكل
عزى لها محور العلم والمعرفة ونقاطها كمال الإرادة والتمسك والعصب
العلمي والجمالي
الفرق بين هذه المعانى وأشاهها كتاباً يكفي طالب ويقنع اراغب مع كثرة
سافعه فيما يؤدى إلى المعرفة بوحه الكلام والوقوف على حقائق معانيه
والوصول إلى العرص فيه فعملت كتاباً هدا مستملاً على مانع الكفاية به
من غير إطالة ولا تقصير وجعلت كلامي فيه على ما يعرض منه فى كتاب الله
وما جرى فى ألسان الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب
الذى قد تداوله ليكون الكتاب قصداً إلى العالى والمحيط وحير الأمور وأسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين باباً .

(الباب الأول) في الإبانة عن كون اختلاف العبارات موحباً لاختلاف المعاني في كل لغة ، والقول في البيان عن معرفة العروق والدلالة عليها .

(الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً .

(الباب الثالث) في الفرق بين الدليل والدلالة والاستدلال والمطروحات تأمل .

(الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق

بين الإدراك والوحدان وفي الفرق بين ما يخالف العلوم ويضادها

(الباب الخامس) في الفرق بين الحياة وما يقرب منها في اللفظ والمعنى

وما يخالفها ويضادها والفرق بين القدرة وما يخالفها ويناقضها والفرق بين الصحة والسلامة وما يجرى مع ذلك .

(الباب السادس) في الفرق بين القديم والعنق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .

(الباب السابع) في الفرق بين أقسام الإرادات وأضدادها والفرق بين

أقسام الأفعال .

(الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدة والوحدانية وما

يسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين الكل والجمع وما هو من تدرج الجمع من التأليف والتصنيف والتنظيم والتنضيد والفرق بين المماسمة والمحاورة وما يخالف ذلك من الفرق بين الفصل والفرق .

(الباب التاسع) في الفرق بين الشبه والشبه والعديل والنظير والفرق بين

ما يخالف ذلك من المتناقض والمتضاد وما يجرى معه .

(الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم والشخص والشبح وما يجرى مع ذلك .

(الباب الحادى عشر) في الفرق بين الجنس والنوع والضرب والصنف

والأصل والآس وما يسبيل ذلك .

(الباب الثانى عشر) في الفرق بين القسم والخط والرزق والنصيب وبين

الدرر من آتسّم العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف الغنى من

الغنى وما يخالف الخط من الحرمان والحرف .

الباب الثالث عشر : في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين ، وبين النصر والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والسكر والكبرياء وبين الحكم والقضاء ، والقدر والتقدير وما يجري مع ذلك .
الباب الرابع عشر : في الفرق بين النعمة والرحمة والاحسان والانعام ، وبين الحلم والامهال . والصبر والاحتمال . والوقار والسؤدد وما سبيل ذلك .

الباب الخامس عشر . في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة والحماية ، والفرق بين الرقيب والمهيمن ، وبين الوكيل والصميم وما يجري مع ذلك .
الباب السادس عشر : في الفرق بين الهداية والرشد والصلاح والساد وما يخالف ذلك من النقي والعيباد .

الباب السابع عشر : في الفرق بين التكليف والاحتيار والابتلاء والفتنة وبين اللطف والتوفيق واللفظ واللفظ .

الباب الثامن عشر : في الفرق بين الدين والملة والطاعة والعبادة . والفرض والوجوب ، والمباح والحلال ، والاصناف الثلاثة ، والفرق بين التوبة والاعتدار وما يجري مع ذلك .

الباب التاسع عشر : في الفرق بين التواضع والعوض والتفصل . وبين العوض والبدل . وبين القيمة والتمن والفرق بين ما يخالف ذلك من العذاب والعقاب . والالم والوجع . والخوف والحشية . والوجل والحياء والحجل وما يخالف ذلك من الرحاء

الباب العشرون . في الفرق بين السكر والسكران والخمرة وما يخالف ذلك من الخسوع والخضوع وما استعملها .

الباب الحادي والعشرون . في الفرق بين العتب واللعب . والهرل والمرح والاستهزاء والسخرية وما سبيل ذلك .

الباب الثاني والعشرون : في الفرق بين الخدمة والحيلة والمكر والكيد

وما يقرب من ذلك .

الباب الثالث والعشرون : في الفرق بين الوضوء والحسن والقسامة والبهجة
وبين السرور والفرح وما بسبيل ذلك .
الباب الرابع والعشرون : في الفرق بين الزمان والدهر والامد والمدة وما
يحجرى مع ذلك .

الباب الخامس والعشرون : في الفرق بين ضروب القربات وبين المصاحبة
والمقاربة وما يقرب من ذلك .

الباب السادس والعشرون : في الفرق بين الاطهار والجهر وما سبيل ذلك
وما يحالعه من الفرق بين السكتان والاختفاء والستر والجحاف وما يقرب من ذلك .
الباب السابع والعشرون : في الفرق بين الدعاء والارسال والاتقاد وبين
النبى والرسول .

الباب الثامن والعشرون : في الفرق بين السكت والنسخ وبين المنشور والكتاب
وبين السكت والدفتر والصحيفة .

الباب التاسع والعشرون : في الفرق بين نهاية الشيء وآخره وغايته وبين
الحجاب والكيف وما يحجرى مع ذلك .

الباب العشرون : في الفرق بين أشياء مختلفة .

والله اعلم بالله في التوفيق للصواب فيما اصمنه هذه الابواب ثم في جميع
ما اقتصرف فيه من القول والفعل ان شاء الله تعالى .

(الباب الاول)

ان اختلاف العبارات والاسماء يوجب اختلاف المعاني ان الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الاشارة واذا اشير الى الشيء مرة واحدة فعرف فالاشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها عما لا يفيد فأن اشير منه في الثاني والثالث الى خلاف ما أشير اليه في الاول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الاعيان في لغة واحدة فأن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر والا لكان الثاني فضلا لا يحتاج اليه. وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء واليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى (لكل جعلنا مكم شرعة ومنهاجا) قال فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لاول الشيء والمناج لمعطيه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنصح البلي في التوب اذا اتسع فيه. قال ويعطف الشيء على الشيء وان كانا يرجعان الى شيء واحد اذا كان في أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالناسي ما أريد بالاول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول حاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان يريد هو أو عبد الله وسكن من قوله :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
وذلك أن المال اذا لم يقصد فانما يعنى به الصامت كذا قال ، والنسب ما يشب
ويثبت من العقارات. وكذلك قول الخطيئة :

ألا حمدا همد وأرض بها همد وهما آت من دونهما المأني والحمد
هذا البيت من شعر امرئ القيس الذي ذكره ابن جرير في كتابه
في النظم. والحمد تحقيق التروح والذهاب إلى الموضع المسمى والتقدير اني من دونه
المأني الذي يكون أول الحمد والحمد الذي يكاد يبلغ الغاية. قال أبو هلال رحمه الله
والذي قلته ههنا في العطف يدل على أن جميع ما حان في القرآن وعن العرب
من لفظين حارين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب والمعرفة والعلم والنكس
والخرح والعمل والفعل معطوفا أحدهما على الآخر فانما حاز هذا فيها لما بينهما من

الفرق في المعنى ولولا ذلك لم يحجز عطف ريد على أبي عبد الله اذ كان هو هو ، قال
 أبو هلال رحمه الله : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح
 عطف ما عطف به عليه إلا اذا علم أن الثاني ذكر تفخيما وأقردهما قبله تعظيما نحو عطف
 جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل
 وميكائيل) (١) وقال بعض المحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى
 تصاف (٢) علامة لكل واحد منهما فأن لم يكن فيه لذلك علامة اشكل وألس
 على المحاطب وليس من الحكمة وصع الادلة المشكلة الا أن يدفع إلى ذلك ضرورة
 أو علة ر لا يحى في الكلام غية ذلك الا ما شد وقل . وكما لا يجوز أن يدل اللفظ
 الواحد على معنيين وكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد
 لأن في ذلك تكثيراً للغة عمالاً فائدة فيه .

قال . ولا يجوز أن يكون فعل وأفعال بمعنى واحد كما لا يكونان
 على بناء واحد الا أن يحىء ذلك في لغتين فأما في لغة واحدة فمحال
 أن يتلف اللفظان والمعنى واحد كما طر ككثير من المحويين واللغويين
 ر "تموا" رب سكم بدناك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة
 وعلى ما حرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون تلك العلل
 والمروق فطموا ما طموه من ذلك وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم (*)
 ودل المحققون من أهل العربية لا يجوز أن يختلف الحركتان في الكلمتين
 ومما هما واحد قالوا فاذا كان ارجل عدة للشيء قبل فيه مفعول مثل مرحم
 ر "أنا" قولاً غير الفعل قيل فعول مثل سمور وسكور وإذا فعل الفعل

مثل معوان ومعطاء ومهداء . ومن لا يتحقق المعانى يظن أن ذلك كله يفيد
المبالغة فقط وليس الامر كذلك بل هي مع افادتها المبالغة تقييد المعانى التى
ذكرناها . وكذلك قولنا فعلت يفيد خلاف ما يفيد افعلت في جميع الكلام
إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك اعطيته ما يشربه
أو صبت ذلك في حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيا أو حظاً من الماء . وقولك
شرقت الشمس يفيد خلاف غربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات اشراق . ورعدت
السما أنت برعد وارعنت صارت ذات رعد فأما قول مص أهل اللغة أن الشعر
والشعر والنهر والهري بمعنى واحد فأن ذلك لغتان . وإذا كان اختلاف الحركات يوجب
اختلاف المعانى فاختلاف المعانى أنفسها أولى أن يكون كذلك . ولهذا المعنى أيضاً قل
المحققون من أهل العربية أن حروف الجر لا تتعاقب . حتى قال ابن درستويه
في حوارٍ تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وفساد الحكمة فيها والقول بخلاف
ما يوحى العقل والقياس . قال أبو خلال رحمه الله وذلك أنها إذا تعاقبت حُرِحت
عن حقائقها ووقع كرر جميعها من غير أن يكون لها معنى .
مختلفان لها معنى واحد فأنى المحققون أن يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق
المعانى ، ولعل قائل يقول إن امتناعك من أن يكررن للمعنيين المختلفين
معنى واحد رد على جميع أهل اللغة لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب دلوا
هو العقل أو الخرح قولوا هو السكب . أو السكب تناولوا هو الصب . وهذا يدل على أن
المراد من ذلك ليس هو السكب بل هو السكب .
قلنا ونحن أيضاً كذلك نقول إلا أنا نذهب إلى أن السكب والصب وإن كانا
فانه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام والسكب
هو القول فإن كل واحد منهما يفيد خلاف ما يفيد الآخر . وكذلك المؤمن وإن

(١) الأولى تفتح العين والساكنة تسكونها .

(٢) الأولى تفتح الهاء والساكنة تسكونها .

كان هو المستحق للثواب فأن قولنا مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيد قولنا مؤمن . وكذلك جميع ما في هذا الباب ؛ ولهذا المعنى قال المبرد الفرق بين ابصرته وبصرت به على اجتماعها في الفائدة أن بصرت به معناه أنك صرت بصيرا بموصعه وفعلت أى انتقلت الى هذا الحال . وأما ابصرته فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ودخلت به فأذا قلت أدخلته جار أن تدخله وأنت معه وراز لا تكون معه . ودخلت به إخبار بأن الدحول لك وهو معك بسبك . وحاجتنا الى الاحتصار تلزما للاقتصار فى تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية .

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهاها وأشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنيهما . ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما . ومنها اعتبار ما يؤول اليه المعيان . ومنها اعتبار الحروف التي تعدي بها الأفعال . ومنها اعتبار النقيض . ومنها اعتبار الاشتقاق . ومنها ما يوجب صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما فى أصل اللغة .

فاما الفرق الذى يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان كالفرق بين العلم والمعرفة وذلك أن العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة تتعدى الى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياها عليه يدل على الفرق بينهما فى المعنى وهو أن لفظ المعرفة يمدح المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك الا بغير آخر من التخصيص فى ذكر المعلوم . وستشكلم فى ذلك بما فيه

وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار ما يؤول اليه المعنيان فكالفرق بين المراح والاستهزاء وذلك أن المراح لا يقتضى تحقير الممارح ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمارح المتنوع من الرؤساء والملوك فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يدل على استئناسه بهم. والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين تناسل ما دل عليه وأوجبه.

وأما الفرق الذى يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال فكالفرق بين العفو والغفران ذلك أنك تقول عفوت عنه فيقتضى ذلك أنك محوت الدم والمقاب عنه وتقول غفرت له فيقتضى ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به. وبيان هذا يحىء في بابته إن شاء الله.

وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار القيص فكالفرق بين الحفظ والرعاية وذلك أن تقيض الحفظ الإضاعة وتقيض الرعاية الإهمال ولهذا يقال للهاشية إذا لم يكن لها راع همل. والإهمال ما يؤدى إلى الإضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكارة عن الشيء لتلايهلاك والرعاية فعل السبب الذى يصرف به المكارة عنه. وسنشرح هذا فى موضعه إن شاء الله. ولو لم يعتبر فى الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسدلهما القيص لصعب معرفة الفرق بين ذلك. وأما الفرق الذى يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين الساسة والتدبير وذلك أن الساسة هى النظر فى الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ولهذا لا يوصف الله تعالى بالساسة لأن الأمور لا تدق عنه. والتدبير مشتق من الدرودر كل شيء آخره. وأدبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أى عواقبها ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة وذلك أن التدبير إذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول. وكالفرق بين التلاوة والقراءة وذلك أن

التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء يتلوه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع احتها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

وأما الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ فكالفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجمله المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصيغة الاستفهام وهو استفعال والاستفهام للطلب يسأل عن الفرق بينه وبين السؤال . وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء والأفعال فمعناه مختلف مثل الضعف والضعف (١) والجهد والجهد وغير ذلك مما يحرى مجراه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها فكالفرق بين الحين والاشتياق وذلك أن أصل الحين في اللغة هو صوت من أصوات الابل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يحرى على السب وعلى المسب اسم السب (٢) فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين (٣) لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والدرمة بالمشكية ومثل قولنا الله بالعربية وآزر بالعربية

وهذه جملة إذا اعتدلتها أو صلتك إلى نفيك من هذا الباب إن شاء الله .

(١) الأول بفتح الهمزة والتأنيده تصمها .

(٢) في التيسورية (كما يحرى) على السب اسم المسب وعلى المسب

السب (٣) في التيسورية « ولم يستن » .

(الباب الثاني)

في الفرق بين ما كان من هذا السوء كلاماً

من الكلام الاسم والتسمية واللقب والصفة. فالفرق بين الاسم والتسمية والاسم واللقب أن الاسم فيما قال ابن السراج مادل على معنى مفرد شخصاً كان أو غير شخص. وفيما قال أبو الحسن علي بن عيسى رحمه الله كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة واشتقاقه من السمو وذلك أنه كالعلم يصب ليدل على صاحبه. وقال أبو العلاء المازني رحمه الله الاسم قول دال على المسمى غير مقتصر لزمان من حيث هو اسم. والفعل ما اقتضى زماناً أو تقديره من حيث هو فعل. قال والاسم اسمان اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة واسم صفة وهو قول دال دلالة الافادة. ونزل على بن عيسى التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء. وقال أبو العلاء اللقب ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الاول فقولنا زيد ليس بلقب لانه اصل فلا لقب الا علم وقد يكون علم ليس بلقب وقول الجويون: الاسم الاول هو الاسم المستحق للصورة مثل رجل وطى وحائط وسمار. ويريد هو اسم ثان. واللقب ما غلب على المسمى من اسم ثالث. واما اللقب فان المبرد قال هو اللقب الثالث قال والممارسة الاشاعة باللقب يقال لبي فلان من يعرفون به اذا كان لهم لقب ذائع (١) شائع ومنه قوله تعالى (ولا تباينوا باللقاب) وكان هذا من أمر الحائضين الله تبارك وتعالى. وقيل البر دكر اللقب يقال من وثر كما يقال حدب وحدب ولوا في تفسير الآية هو ان يقول للمسلم يا يهودى او يا نصرانى فيسببه الى ما تاب منه.

(الفرق بين الاسم والصفة)

ان الصفة ما كان من الاسماء مخصصاً مفيداً مثل زيد الطريف وعمر العاقل وليس الاسم

(١) في الاصل « واقع » مكان « ذائع » ولعلمها تصحيف.

كذلك فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم في اعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضاها القوائد ولا يقع ذلك في الاسم واللقب فالقائل للاسود أبيض على الصفة كاذب وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان أحدهما يفيد فائدة الإشارة فقط وهو الاسم العلم واللقب وهو ماصح تبديله واللغة مجالها كزيد وعمر ولا نك لو سميت زيدا عمر الم تتغير اللغة .

والثاني ينقسم أقساما فمنها ما يفيد إبانة موصوف من موصوف كعالم وحى . ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا لون وكون واعتقاد وإرادة . ومنها ما يبين جنسا من جنس كقولنا جوهر وسواد وقولنا شيء يقع على ما يعلم وان لم يفد أنه يعلم .

(الـ الصفة والعت) .

أن العت فيما حكى ابو الدلاء رحمه الله لما يتغير من الصفات والصفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من العت . قال فعلى هذا يصح أن بسم الله تعالى بأوصافه لهـله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا يبت وأوصافه لداته اذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما ذله من ذلك شيء والذي عدي أن العت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ولهذا قالوا هذا عت الملية كمثل قولهم الامر والمأمون والرشد . وقالوا أول من ذكر بعتة على المبر الامر ولم يقولوا صفته وان كان قولهم الأمين صفة له عندهم لأن العت بعتة من المعاني التي ذكرنا ما لا يمدد الصفة ثم قد تتداخل الصفة والعت فبمع كـ راحـ مـ رصع الآخر لتقارب معانيهما ويحور أن يقال الصفة لعمه والعت لغة أخرى لا تـ ر يـ مـ المعـ والدليل على ذلك أن أصل الصفة من النجاه بقولنا الصفة والكوفة قولون العت ولا يفرقون بين الصفة والعت الخافه ثم ثابـ على ذلك كما يـلم بعض الصفات على بعض

الموصوفين بنير معنى يحصه فيجري مجرى اللقب في الرفع ثم كثر احواله استعمال كل واحد منهما في موضع الآخر .

(الفرق بين الصفة والحال)

أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ . والحال زيادة في الفائدة والخبر . قال المبرد اذا قلت جاءني عبد الله وقصدت الى زيد فحقت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبد الله أو زيد قلت الراكب أو الطويل أو العاقل وما اشبه ذلك من الصفات لتفصل بين من تعني وبين من حفت أن يلبس به كأنك قلت جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول فأنت لم ترد هذا ولكن اردت الاحبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت جاءني زيد راكباً أو ماشياً تجئت بعدم بذكره لا يكون نعمتاً له لانه معرفة وانما أردت أن مجيئه وقع في هذه الحال ولم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب فأنت ادخلت الالف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه .

(الفرق بين الوصف والصفة)

أن الوصف مصدر والصفة فعلة . وفعلة نقصت فقليل صفة واصليها وصفة فهي أحص من الوصف لأن الوصف اسم حسن يقع على كثيره وقليله والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشيئة وهي هيئة الخالس والماشي . ولهذا أحرقت الصفات على المعاني فقليل العفاف والحياء من صفات المؤمن ولا يقال أوصافه بهذا المعنى لأن الوصف لا يكون الا ذولا والصفة اجريت مجرى الهيئة وان لم تكن بها فقليل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات لأن الموصوف بها يعقل عليها كما ترى صاحب الهيئة على هيئته وتقول هو على صفة كذا وهذه صفتك كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وصفك الا أن يعني به وصفه للشيء .

والشيء لاحد له من حيث هو شيء وذلك ان الحد هو المانع للحدود من الاحتلاط بغيره والشيء لا غير له ولو كان له غير لما كان شيئاً كما أن غير اللون ليس بلون فتقول ما حقيقة الشيء ولا تقول ما حد الشيء . وقرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه والعلم بالحقيقة علم بذاتها .

(الفرق بين الحد والرسم)

أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود . والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولا بد للحد من الاشعار بالاصل اذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج الى ذلك . وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار . وقرق المبطييون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من اعراضه .

(الفرق بين قولنا ما حده وبين قولنا ما هو)

أن قولنا ما هو يكون سؤالاً عن الحد كقولك ما الحسم وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا وانما يرسم بقولنا إن الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه . وسؤالاً عن الحسم كقولك ما الدنيا وسؤالاً عن التفسير اللغوي كقولك ما القطر فتقول النحاس وما القطر فتقول العود . وليس كذلك قولنا ما حده لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

(الفرق بين الحقيقة والاداء)

انه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقة . والحقيقة ايضاً من قبيل القول على ما ذكرنا وليست الاداء كذلك والحقيقة عند العرب ما يجب على الانسان حفظه يقولون هو حامى الحقيقة وفلان لا يحمي حقيقة .

(الفرق بين الحقيقة والحق)

ان الحقيقة ما وضع من القول موضعه في اصل اللغة حسناً كان أو

قبحنا والحق ما وضع موضعه من الحكمة فلا يكون الا حسنا وانما شملها
 لاسم التحقيق لاشتراكها في وضع الشيء منها موضعه من اللغة والحكمة .
 (الفرق بين الحقيقة والمعنى)

ان المعنى هو القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام
 فى اللغة ما تعلق به القصد . والحقيقة ما وضع من القول موضعه منها على ما
 ذكرنا يقال غنيته أعني معنى . والمفعل يكون مصدرا ومكانا وهو ههنا مصدر
 ومثله قولك دخلت مدحلا حسا أى دحولا حسا . ولهذا قال أبو علي
 رحمه الله عليه إن المعنى هو القصد الى ما يقصد اليه من القول جعل المعنى القصد لا أنه
 مصدر . قال ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى لأن المعنى هو قصد قلبنا الى ما
 نقصد اليه من القول والمقصود هو المعنى والله تعالى هو المعنى وليس بمعنى
 وحقيقة هذا الكلام أن يكون ذكر الله هو المعنى والقصد اليه هو المعنى اذا
 كان المقصود فى الحقيقة حادث . وقولهم عبت بكلامى زيدا كقولك اردته
 بكلامي ولا يحوز أن يكون زيد فى الحقيقة مراداً مع وجوده فدل ذلك على انه
 عنى ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه . والمعنى مقصور دلى القول دون ما
 قصد . الا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا ثم
 توسع فيه فقليل ليس لدخولك الى فلان معنى والمراد انه ليس له فائدة تقصد
 ذكرها بالقول . وتوسع فى الحقيقة ما لم يتوسع فى المعنى فقليل لاشيء الاولة حقيقة
 ولا يقال لاشيء الاولة معنى . ويقولون حقيقة الحركة كذا ولا يقولون معنى
 الحركة كذا . ادعى انهم سمو الاحسام والاعراض معانى الا أن ذلك توسع والتوسع
 يدرم مائة مائة مل فيه ولا يتعداه .

(الفرق بين المعنى والموصوف)

لما موصوف بحسب مطلقا وقولنا معنى لا يحىء إلا مقيداً نقول هذا

الشيء موصوف ولا تقول معنى حتى تقول معنى بهذا القول وبهذا الكلام و ذلك أن وصفت تتعدى الى مفعول واحد بنفسه كضربت تقول وصفت زيدا كما تقول ضربت زيدا فان أردت زيادة فائدة عديته بحرف فقلت وصفته بكذا كما تقول صرته بعضا أو بسيف. وعנית يتعدى الى مفعولين احدهما بنفسه والآخر بالحرف تقول عנית زيدا بكذا فالعائدة في قولك بكذا فهو كالشيء الذي لا بد منه . فلهذا يقيد المعنى ويطلق الموصوف.

(الفرق بين الغرض والمعنى)

أن المعنى القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه على ما ذكرنا . والكلام لا يترتب في الاحبار والاستخبار وغير ذلك الا بالقصد فلو قال قائل محمد رسول الله ويريد محمد بن جعفر كان ذلك باطلا ولو اراد محمد بن عبد الله عليه السلام كان حقا أو قال ريد في الدار يريد يزيد تمثيل الحويين لم يكن مخبرا. والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل باضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى غرضي بهذا الكلام كذا اي هو مقصودى به وسمى غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامى لسهمة وهو الهدف وتقول معنى قول الله كذا لأن الغرض هو المقصود وليس للقول مقصود فأن قلت ليس للقول قصد ايضا قلنا هو مجاز والمجاز يلزم موضعه ولا يحور القياس عليه فتقول غرض قول الله كما نتون معنى قول الله قياسا . والغرض ايضا يقتضي أن يكون بصار مقدمة والصفة بالاصمار لا يحور على الله تعالى ويجوز أن يقال الغرض المعتمد الذي يظهر وجه الحاجة اليه ولهذا لا يوصف الله تعالى به لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه .

(الفرق بين الكلام والتكليم)

أد التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أحص من الكلام وذلك أنه

ليس كل كلام خطابا للغير فادا حملت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم وذلك أن قولك كلمته كلاما وكلمته تكليما سواء وأما قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلم غيره ولهذا قلنا إن القديم لو كان متكلمًا فيما لم يزل لكان ذلك صفة نقص لا أنه كان تكلم ولا مكلم وكان كلامه أيضا يكون اخبارا عما لم يوجد فيكون كدبا .

(الفرق بين المتكلم والكلماتي)

أن المتكلم هو فاعل الكلام ثم استعمل في القاص ومن يجري مجراه من أهل الجدل على وجه الصبغة . والكلماتي ألحقت به الزوائد للبالغة ومثله الشعراني . والصفة به تلحق الدرب اللسان المقتدر على الكلام القوي على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالدراية لا تلحقه .

(الفرق بين الكلمة والعبارة)

أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه عما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان الا ترى أنه لو سئل عن الجسم فقل هو الطويل العريض العميق المانع لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المانع في صمته ولو قيل هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضا لنقصان العمق من حده . ويقال فلان يعبر عن فلان اذ كان يؤدي معاني كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها وادا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبرا . وقيل العبارة من قولك عبرت الدنانير وإنما يعبر ليعرف منسار ونها فيرفع الاشكال في سميتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة لأنها تعبر المعنى الى المخاطب ، والتعبير وزن الدنانير لأنها تعبر به والعبارة المتعددة في العين لعبورها من احد

الجانين إلى الآخر ، والعبرة الآية التي يعبرها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتعبير تفسير الرؤيا لانه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول في انها اسم لما يتكلم به المتكلم أجمع وانها تقتضى معبرا عنه ، وتكون مفرداً وجملة فالمراد قولك عبرت عن الرجل يزيد ، والجملة قولك عبرت عما قلته بquam زيد ويريد منطلق .

(والفرق) بينهما وبين القول ان القول يقتضى القول بعينه مفرداً كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ولم يتعد الى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل عرت عنه .

(الفرق) بين العبارة عن الشيء والاحبار عنه أن الاحبار عنه يكون بالريادة في صفة والقصان منها وينحوز أن يحبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كدباء ، والعبارة عنه هي الخبر عنه مما هو عليه من غير ريادة ولا نقصان فالفرق بينهما ين .

ومن قبيل الكلام السؤال

(الفرق) بين السؤال والاستخبار أن الاستخبار طلب الخبر فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر وطلب الأمر والسهى وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهيه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة وانما يختلفان في الرتبة فالسؤال من الأدنى في الرتبة والأمر من الأعلى فيها .

(الفرق) بين السؤال والاستفهام ان الاستفهام لا يكون إلا لما يحمله المستفهم أو يتك فيه وذلك ان المستفهم طالب لان يفهم ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال هل والالف وأم وماو من وأي وكيف وكم وأين ومتى ، والسؤال هو طلب الاحبار بأداته في الافهام فان قال مامدهك في حدث اعلم فهو سؤال لانه قد أتى بصيغة السؤال ، وان قال اخبرني عن مذهبك في حدث اعلم فمعناه معنى السؤال ولفظه لهط الأمر . (الفرق) بين الدعاء والمسألة أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ولهذا قالوا المسألة من دونك والأمر من فوقك والطلب من يساويك فأما قوله تعالى

(ولا يسألكم أموالكم) فهو يحرى مجرى الرفق في الكلام واستعطاف السامع به ومثله قوله تعالى (ان تقرضوا الله قرصاً حسناً) فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب والحصين بن حيدة :

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم فهو على وجه الازدراء بالمحاطب والتخطئة له ليقبل رأيه الادلال عليه أو غير ذلك مما يحرى مجراه ، والاثر في هذا الموضع هو المشورة وسميت المشورة أمراً لأنها على صيغة الامر وهو معلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ثم يعفه على مخالفته أمره ، لا يحوز ذلك في باب الدين والدنيا ألا ترى أنه لا يحوز أن يقال ان المسكين أمر الامرير باطعامه وإن كان المسكين أفضل من الامرير في الدين ، والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة معه استكانة وخضوع وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع وحاز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي صلى الله عليه وسلم أباً جهل إلى الاسلام لم يكن فيه استكانة ، ويعدى هذا الضرب من الدعاء بالي فيقال دعاه إليه وفي الضرب الاول بالياء فيقال دعاه به تقول دعوت الله بكذا ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به وقوده إليه .

(الفرق) بين الدعاء والدعاء أن النداء هو رفع الصوت بماله معنى والعري يقول لصاحبه ناد معي ليكون ذلك أندى لصوتنا أي أبعد له ، والدعاء يكون رفع الصوت وخفضه يقال دعوته من بعيد ودعوت الله في نفسه ولا يقال ناديته في نفسه ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو وادعى ادعاءً لأنه يدعو إلى مذهب من غير دليل ، وتداعى الباء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يعطاه ، وفي القرآن (تدعو من أدبر وتولى) أي يأخذ بالعذاب كأنه يدعو به إليه .

(الفرق) بين النداء والصياح ان الصياح رفع للصوت بما لا معنى له وربما قيل لانداء صياح فأما الصييح فلا يقال له نداء إلا اذا كان له معنى .

(الفرق) بين الصوت والصياح ان الصوت عام في كل شيء تقول صوت الحجر رمة صوت الباب وصوت الانسان ، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر :

تصحيح الردينيات فينا وفيهم صياح بنات الماء أصبح جوعا
مفعول على التشبيه والاستعارة.

(الفرق) بين الصوت والكلام ان من الصوت ما ليس بكلام مثل صوت الطست وأصوات البهائم والطيور. ومن المشكلة وهي حمرة تحالط بياض العين وغيرها واختلط بعيره قد يظهر للتأمل فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل والذي فيه ليس كالمستور والمستور خلاف الظاهر

(الفرق) بين الاستعارة والتشبيه ان التشبيه صيغة لم يعبر عنها واللفظ المستعار قد نقل من أصل الى فرع فهو مغير عما كان عليه فالعرق بينهما بين (العرق) بين الاعداء والتكرار أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة وعلى إعادته مرات، وإعادة للمرة الواحدة ألا ترى أن قول القائل أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة وإذا قال كرر كذا كان كلامه مهما لم يدر أعاده مرتين أو مرات، وأيضا فإنه يقال أعاده مرات ولا يقال كرهه مرات إلا أن يقول ذلك عامي لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء الامر لا يتنهي بالتكرار والمهي يقتضي التكرار ولم ير في الاستدراك على ذلك. انتهى الكف عن المهى ولا ضيق في الكف عنه ولا خرج فاقضى الدواء و التكرار ولو اقتضى الامر التكرار للحق بالأمور به الضيق والتشاعل به عن أموره فاقضى فعله مرة ولو كان طاهرا لامر يتنهي التكرار ما قال سرافة لاي صلى الله عليه وسلم العامنا هذا أم لا؟ قد يقال لا بل قال لو (١) نعم لو حست. فأخبر أن الظاهر لا يؤيد. ر. صير واجما بقوله. والمهي الشيء إذا عاد إلى فعله لم يقل انه قد انتهى عنه وإذا أمر بالشيء ففعله ر. منه لم يقل انه لم يفعله. فالعرق بين الامر والمهي في ذلك طاهر، ومعلوم أن من يוכל عيره بطلاق امرأته كان له أن يطلق مرة واحدة، وما كان من أوامر القرآن مقتضيا للتكرار فان ذلك قد عرف من حاله بدليل لا يطاهره، ولا يتكرر (٢) الامر مع الشرط أيضا ألا ترى أن من قال له لامة اشترى نجح إذا دحات السوق لم يعقل (٣) ذلك انه كرا.

(١) في السيمورية ولو قلت . . . (٢) في السج سكراته (٣) في نه د بعل .

(الفرق) بين الاختصار والايجاز أن الاختصار هو إلقاء فضول الالفاظ من الكلام المؤلف من غير احلال بمعانيه ولهذا يقولون قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الالفاظ فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، والايجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني يقال أوجز الرجل في كلامه إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصره بعد اطالة فان استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحذف والاقصاّر أن الحذف لا بد فيه من حاف ليسكن به عن المحذوف ، والاقصاّر تعليق القول بما يحتاج اليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحذف اسقاط شيء من الكلام - وليس كذلك الاقتصار .

(الفرق) بين الاسهاب والاطباب أن الاطباب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة ، والاسهاب بسطه مع قلة الفائدة فالاطباب بلاغة والاسهاب عي ، والاطباب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والاسهاب بمنزلة سلوك ما يعدحماً بما يقرب ، وقال الخليل يختصر الكلام ليحفظ ويبسط ليفهم ، وقال أهل البلاغة الاطباب إذا لم يكن منه دهبو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصياه في كتاب صنعة الكلام .

ومن قبيل القول الخبر

(الفرق) بين الخبر وبين الحديث أن الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ويكون الاحبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الاخبار به عن غيرك وما به (١) صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته لأنه يكون على صيغة ما ليس بحرف كقولك رحم الله زيداً والمعنى اللهم ارحم زيداً . والحديث في الاصل هو ما تحر به عن نفسك من غير أن تسده إلى غيرك وسعى حديثاً لأنه لا تقدم له وإما هو شيء حدث لك فحدثت به تم كثير استعمال اللفظين حتى

سمى كل واحد منهما باسم الآخر فقيل للحديث خبر وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا انه يقال فلان يحدث عن نفسه نكدا وهو حديث النفس ولا يقال محبر عن نفسه ولا هو حبر النفس ، واحتار مشايخنا قولهم إن سأل سائن فقال أحبروني ولم يختاروا حدثوني لأن السؤال استخبار والمحيب محبر ، ويجوز أن يقال إن الحديث ما كان حبرين فصاعداً إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فقولنا رأيت زيداً حبر ، ورأيت زيدا مطلقاً حديث ، وكذلك قولك رأيت زيدا وعمراً حديث مع كونه حراً .

(الفرق) بين السأ والخبر أن السأ لا يكون إلا للاخبار بما لا يعلمه المخبر ويحور أن يكون المخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ولهذا يقال تخبرني عن نفسي ولا يقال تنسني عن نفسي وكذلك تقول تخبرني عما عدى ولا تقول تنسني عما عدى ، وفي القرآن (فسأيتهم أنباء ما كانوا يستهزؤن) وإما استهزؤوا به لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه يعي العذاب وقال تعالى (ذلك من أنباء أنقرى بقصه عليك) وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف شيئاً منها ، وقال علي بن عيسى في أنباء معي عظيم الشأن وكذبت أحد من مدعي أنبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو هلال أيده الله ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ولا يقال حبر به هذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى (فسأيتهم أنباء ما كانوا يستهزؤن) أنباء تأويله والمعنى سيعلمون ما يؤول إليه استهزؤهم . قلنا وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن . قال أبو هلال والانباء عن الشيء أيضاً تد يكون بغير حل أنباء عنه تقول هذا الأنبيء نكدا ولا تقول نحبر نكدا لأن الاخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

(الفرق) بين القصص والحديث أن القصص ما كان ملوياً من الأحداث متحدثاً به عن سلف ومعه قوله تعالى (نحن نقص عليك أحسن القصص) وقال (نحن نقص عليك من أنباء الرسل) ولا يقال لله قاص لأن الوصف بذلك قد صار علماً لمن يتحدث القصص صاعداً ، وأصل القصص في العربية اتباع الشيء ومنه قوله تعالى (وقالت لآخته قصيه) وسمى الخبر الطويل قصصاً لأن

بعضه يتبع بعضاً حتى يطول وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص .
والحديث يكون عن سلف وعن حضر ويكون طويلاً وقصيراً ، ويحور أن
يقال القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضاً ، والحديث يكون عن
ذلك وعن غيره ، والقصص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب
بالمقص وقص الجناح وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل يعنى الخبر عن مجموع
أمره وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره .

(الفرق) بين الخبر والشهادة أن شهادة الاثنين عند القاضي يوجب العمل
عليها ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد
إلى القياس والعمل به ويحور العمل به أيضاً والتعد إخراج الشهادة عن حكم
الخبر المحض ، ويعرق بين أولئك شهد عليه وشهد على إقراره فتقول إذا جرى
الفصل أو اتخذ محصرة الشاهد كتب شهد عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم
أقر به عنده كتب شهد على إقراره .

(الفرق) بين الخبر والأمر أن الأمر لا يتناول الأمر لأنه لا يصح أن
يأمر الإنسان نفسه ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة فلا يدخل الأمر مع
غيره في الأمر ويدخل مع غيره في الخبر لأنه لا يمتنع أن يحبر عن نفسه
كاخباره عن غيره ولذلك قال الفقهاء إن أوامر النبي صلى الله عليه وسلم تعداه
إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك
فقالوا أفعاله لا تعداه إلا دليل ، وقال بعضهم بل حكماً وحكمه في فعله سواء إذا
فعل شيئاً فقد صار كأنه قال لنا إنه مباح ، قال ويختص العام بفعله كما يختص
بقوله . ويفرق بينهما أيضاً من وجه آخر وهو أن النسخ يصح في الأمر ولا يصح
في الأمر عند أبي علي وأما ما شتم رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو عبد الله البصري
رحمه الله إلى أن النسخ يكون في الخبر كما يكون في الأمر قال وذلك مثل أن يقول
الصلاة تلزم المكلف في المستقبل ثم يقول بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضاً
عند القائلين بالقول الأول أمر وإن كان لفظه لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال
نسي سواك المأمور أنه لا يحور خروجه عن تلك الحال فإن النسخ لا يصح في

ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

ومن أقسام القول الكذب

(الفرق) بين الكذب والمحال أن المحال ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراباً مثل قولك سأقوم أمس وشربت غداً والجسم أسوداً يصح في حال واحدة . والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاد ذلك ويعلم بطلانه استدلالاً . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قولك هو حسن فبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار مثل قولك أقدم زيد غداً وفي صورة التمني كقولك ليتني في هذه الحال بالصرّة ومكة وفي صورة الامراتق زيداً أمس وفي صورة النهي كقولك لا تلق ريداً في السنة الماضية ، ويقع في الداء كقولك يا زيد بكر على أن تجعل زيداً بكرًا . وحلاف المحال المستقيم وحلاف الكذب الصدق . والمحال على ضربين تحويز الممتنع وإيجانه فتجويزه قولك المقيد يحوز أن يعدو وإيجانه كقولك المقيد يعدو والآحر مالا يفيد ممتنعاً ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه كقول القائل يكون الشيء أسوداً أبيض وقائماً قاعداً .

(الفرق) بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء أن المحال مالا يحوز كونه ولا تصوره مثل قولك الجسم أسوداً أبيض في حال واحدة ، والممتنع مالا يحوز كونه ويحوز تصوره في الوهم وذلك مثل قولك للرجل عس أبداً فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبداً مع جوار تصور ذلك في الوهم . (الفرق) بين المحال والمتناقض أن من المتناقض ما ليس بمحال وذلك أن القائل ربما قال صدقا ثم نقضه فصار كلامه متناقضا قد نقض آخره أوله ولم يكن محالا لأن الصدق ليس بمحال وقولنا محال لا يدخل إلا في الكلام . ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة وهو في اللغة قول الواصف ثم تعارفه المتكلمون في المعاني . والمناقضة تنقسم أقساما : فمنها مناقضة

جملة تفصيل كقول المخبر الله عادل ولا يظلم مع قولهم انه خالق الكهفار للار من غير جرم ، ومنه انقض جملة بجملة وهو قولهم ان جميع جهات الفعل بالله ثم يقولون انه ليثاب العبد ، ومنه انقض تفصيل تفصيل كقول الصارى واحد ثلاثة وثلاثة واحد لان اثباته واحد انتهى لتاني وثالث وفي اثباته ثلاثة اثبات لما بهى فى الاول بعينه .

(الفرق) بين التضاد والتناقض ان التناقض يكون فى الاقوال والتضاد يكون فى الافعال يقال المعلان متضادان ولا يقال متناقضان فاداء حمل الفعل مع القول استعمال فيه التضاد فقيل فعل زيد يضاد قوله وقد يوحد التقيضان من القول ولا يوحد الضدان من الفعل ألا ترى ان الرجل اذا قال بلسانه ريد فى الدار فى حال قرله فى الضدائه ليس فى الدار فقد أوحد بقيضين معا وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه وكتب الآخر بده أو أحدهما يمينه والآخر بشماله ولا يصح ذلك فى الضدين ، وحدث الصديقين هو ما تافيا فى الوجود ، وحدث البقيضين القولان المتساويان فى المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متساويان وليس كل متساويين صديقين عدم أبى على كالموت والارادة وقال أبو بكرهما صديقان لتمامهما وتدافعهما قال ولهذا سمي القرنان المتقاومان ضدين .

وما يجرى مع دواوان لم يكن قولاً التناقض والتضاد والفرق بينهما أن التناقض لا يكون إلا بين شيئين يحوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وما لا يبقى (الفرق) بين الكذب والحرص أن الحرص أن الحرص هو الخزر وليس من الكذب فى شيء والحرص ما يحرر من الشيء يقال كم حرص بخلك أى كم يحىء من ثمرته وانما استعمال الحرص فى موضع الكذب لأن الحرص يجرى على غير تحقيق فشمه بالكذب واستعمل فى موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عا ، وتقيضه التصديق ولا تطاق صفة المكذب إلا لمن كذب باحق لانها صفة دم وليس اذا قيدت فقيل مكذب بالباطل كان ذلك مستقيماً وانما صار المكذب صفة ذم وان قيل كذب بالباطل لانه من أصل فاسد وهو الكذب فصار الدم أغلب عايه كما أن الكافر صفة ذم وان قيل كهر بالطاغوت لانه من أصل فاسد وهو الكهر .

(الفرق) بين الكذب والافك أن الكذب اسم موصوع للخبر الذي لا مخبر له على ما هو به ، وأصله في العربية التقصير ومنه قولهم كذب عن قرنه في الحرب اذا ترك الجملة عليه وسوءه كان الكذب فاحش القبح أو غير فاحش القبح ، والافك هو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله أو على القرآن ومثل تدف المحصنة وغير ذلك مما يفحش قبحه وحاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى (ويل لكل أفاك أثيم) وقوله تعالى (ان الذين جاءوا بالافك عصاة منكم) ويقال للرجل اذا أبحر عن كون ريد في الدار ويريد في السوق انه كذب ولا يقال افك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله في العربية الصريف وفي القرآن (أنى يؤمكون) أى يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح المؤتفكات لأنها تقلب الارض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسميت ديار قوم لوط المؤتفكات لأنها قلت بهم .

(الفرق) بين الانكار والحد أن الحد أحص من الانكار وذلك أن الحد انكار شئ الظاهر . والشاهد قوله تعالى (آياتنا يحدون) فجعل الحد بمنزلة عليه الآيات ولا يكون ذلك إلا طاهرا . وقال تعالى (يعرفون بعدة الله بكرورها) فجعل الانكار للعممة لأن العممة قد تكون حافية ، ويحور أن يقال الحد هو انكار الشئ مع العلم به والشاهد قوله (ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم) فجعل الحد مع اليقين ، والانكار يكون مع العلم وغير العلم .

(الفرق) بين قولك حجه وحجده أن قولك حجده يفيد أنه أنكره مع عامه به ، وحجده يفيد أنه حجه ما دل عليه وعلى هذا فسر قوله تعالى (ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم) أى وجدوا ما دللت عليه من تصديق الرسل ونظير هذا قولك إذا تحدث الرجل بحديث كذبه وسميته كاذبا فالمقصود الحديث وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما حاء به فالمقصود ههنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الحجود إلا مما يعلمه الحاحد كما قال الله تعالى (فابهم لا يسكتونك ولكن الطالمين آيات الله يحدون) .

(الفرق) بين الحد والكذب أن الكذب هو الخبر الذي لا مخبر له على ما هو

به ، والجحد انكارك الشيء الظاهر أو انكارك الشيء مع علمك به فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون في انكار وغير انكار .

(الفرق) بين قولك أنككر منه كذا وبين قولك نقمم منه كذا أن قولك أنككر منه كذا يفيد انه لم يحوز فعله ، وقولك أنككره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصالح له وقوله نقمم منه يفيد أنه أنككر عليه إنكار من يريد عقابه وممه قوله تعالى (وما تقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله) وذلك أنهم أنكروا مهم التوحيد وعذبوهم عليه في الأحدود المقدم ذكره في السورة وقال تعالى (وما قموا إلا أن أغاثهم الله ورسوله من فضله) أى ما أنكروا من الرسول حين أرادوا اخراجه من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم والدليل على ذلك قوله تعالى (وهموا بما لم ينالوا) أى هموا بقتله أو إخراجهم ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمي العقاب انتقاما والعقوبة نعمة

(الفرق) بين الرور والكذب والبهتان أن الزور هو الكذب الذى قد سوى وحسن في الظاهر ليحسب أنه صدق وهو من قولك زورت الشيء إذا سويته وحسنته ، وفي كلام عمر زورت يوم السقيفة كلاما ، وقيل أصله فارسى من قولهم رور وهو القوة ورور تهفويته ، وأما البهتان فهو مواجهة الإنسان بما لم يحبه وقد بهته . (الفرق) بين قولك احتلق وقولك افترى أن افترى قطع على كذب وأخبر به ، واحتلق قدر كدبا وأخبر به لأن أصل افترى قطع وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

ومما يخالف الكذب الصدق

(الفرق) بين قولك صدق الله وصدق به أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لا أنه بمنزلة صدق الحمر بثبوت الله ومعنى الوحة الأول أنه صدق الله فيما أخبر به . (الفرق) بين الصدق والحق أن الحق أعم لأنه وقوع الشيء في موقعه الذى هو أولى به ، والصدق الاحبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون اخبارا أو غير اخبار .

ومن قبيل النقول الاقرار

(المنزلة) بين الاقرار والاعتراف أن الاقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى

حاصله احبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) إلى قوله (وليملل الذي عليه الحق) فأمر بالأصغاء إلى قول من عليه الحق في حال الاستيثاق والشهاد ليشد عليه ذلك ولو لا أنه جهة ملزمة لم يكن لإثباته فائدة، وقال بعضهم الاعتراف مثل الاقرار إلا أنه يقتضى تعريف صاحبه الغير أنه قد التزم ما اعترف به، وأصله من المعرفة، وأصل الاقرار من التقرير وهو تحصيل ما لم يصرح به القول ولهذا اختار أصحاب الشروط أقربه ولم يختاروا اعترف به، قال الشيخ أبو هلال أيد الله تعالى يحور أن يقر بالشئ وهو لا يعرف أنه أقر به ويجوز أن يقر بالباطل الذي لأصله ولا يقال لذلك اعتراف إنما الاعتراف هو الاقرار الذي صحبته المعرفة بما أقربه مع الالتزام له ولهذا يقال الشكر اعتراف بالنعمة ولا يقال اقرار بها لأنه لا يجوز أن يكون شكراً إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور وبالمشكور له في أكثر الحال فكل اعتراف اقرار وليس كل اقرار اعترافاً ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الاقرار لأنه أعم، وقيص الاعتراف الجحد وقيص الاقرار الانكار

ومن قبيل القول بالشكر

(الفرق) بين الشكر والحمد أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم للمنع، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضاً ويصح على النعمة وغير النعمة، والشكر لا يصح إلا على النعمة ويحور أن يحمد الانسان نفسه في أمور جميلة يأتينا ولا يجوز أن يشكرها لأن الشكر يحرى مجرى قضاء الدين ولا يجوز أن يكون للانسان على نفسه دين فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحكمة. وقيص الحمد الدم إلا على إساءة ويقال الحمد لله على الاطلاق ولا يحور أن يطلق إلا لله لأن كل إحسان فهو منه في الفعل أو التسبب والشاكر هو الداكر بحق المعتم بالنعمة على جهة التعظيم ويجوز في صفة الله شاكر مجازاً والمراد أنه يحازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة وبطير ذلك قوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) وهذا تلفظ في

الاستدعاء إلى العفة في وجوه البر والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر إظهار الحال الحميلة من ذلك دابة شكور إذا طهر فيه السمن مع قلة العلف وأشكر الضرع إذا امتلأ وأشكرت السحابة امتلأت ماءً والشكير قضبان غضة تخرج رحضة بين القضبان العاسية والشكير من الشعر والسات صغار بنت حرج بين الكمار متسبة بالقضبان العصاة ، والشكر بضع المرأة والشكر على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المعتم كما أن الكفر تعطية النعمة لا بطلان حق المعتم فإن قيل أنت تقول الحمد لله شكراً فتحل الشكر مصدرأ للحمد فلو لا اجتماعهما في المعنى لم يجمعما في اللفظ قلنا هذا مثل قولك قتلته صبرا (١) وأتيته سعيأ والقتل غير الصبر والأتان غير السعي ، وقال سيديوه هذا باب ما يصب من المصادر لا به حال وقع فيها الأمر وذلك كقولك قتلته صبرا ومعناه أنه لما كان القتل يقع على صروب وأحوال بين الحال التي وقع فيها القتل والحال التي وقع فيها الحمد فكأنه قال قتلته في هذه الحال ، والحمد لله شكراً أبلغ من قولك الحمد لله حمداً لأن ذلك للتوكيد والاول لزيادة معنى وهو أي أحمده في حال إظهار نعمه على .

(الفرق) بين الحمد والاحماد أن الحمد من قيل الكلام على ما ذكرناه ، والاحماد معرفة تصمرها ولذلك دحاته الالف فتلت أحمدته لانه بمعنى أصبته ووحدته فليس هو من الحمد في تىء .

(الفرق) بين الشكر والجزاء أن الشكر لا يكون إلا على نعمة والنعمة لا تكون إلا لمنفعة أو ما يؤدي إلى منفعة كالمرص يكون نعمة لانه يؤدي إلى الاسفاح بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

(الفرق) بين الشكر والمكافأة أن الشكر على النعمة سمي شكراً عليها وإن لم يكن يرارها في القدر كتشكر العبد لنعم الله عليه ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله وأصل الكلمة يلىء عن هذا المعنى وهو الكفو يقال هذا كفء هذا اذا كان مثله والمكافأة أيضاً تكون بالبيع والصر والشكر لا يكون إلا على البيع أو ما يؤدي إلى البيع على ما ذكرنا ، والشكر أيضا لا يكون

(١) القتل صراً هو أن يوتق التىء ويرمى حتى يموت .

إلا قولاً والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجرى مع ذلك .

(الفرق) بين الجزاء والمقابلة أن المقابلة هي المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب وهي في المحازاة استعارة قال بعضهم قد يكون جزاء الشيء أنقص منه والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله واستشهدوا بقوله (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قال ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل ههنا وجه والجواب عن هذا أن الجزاء يكون على بعض الشيء فإذا قال مثلاً فكأنه قال على كلها .

(الفرق) بين الحمد والمدح أن الحمد لا يكون إلا على إحسان والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه فالحمد مضمن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بأحسانه إلى نفسه وإلى غيره وإن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ويمدحه بصعات التعطيم من نحو قادر وعالم وحكيم ولا يحور أن يحمده على ذلك وإنما يحمده على إحسان يقع منه فقط .

(الفرق) بين المدح والتقريض أن المدح يكون للحي والميت ، والتقريض لا يكون إلا للحي ، وإلا فلا ، والتأنيب ولا يكون إلا للميت يقال أنه يؤبه تأنيباً وأصل التقريض من القرط وهو شيء يدع به الأديم وإذا دعب به حسن وصلاح ورادت قيمته فتسبه مدحك للإنسان الحي بذلك كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ولا يصح هذا المعنى في الميت ولهذا يقال مدح الله ولا يقال قرظه .

(الفرق) بين المدح والتناء أن التناء مدح مكرر من قولك ثبتت الحيط إذا حملته طاقتين وثبته بالتشديد إذا أوصفت إليه خيطاً آخر ومنه قوله تعالى (سبحاً من المثاني) يعني سورة الحمد لأنها تكرر في كل ركعة .

(الفرق) بين التناء والتأنيب على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله (١) أن التناء يكون في الخير والشر يقال أثني عليه بخير وأثني عليه بشر والتأنيب مقصور لا يكون إلا في الشر ويحسب سمعناه في الخير والشر . والصحيح عندنا أن التناء هو بسط القول في مدح الرجل أو ذمه وهو مثل التناهي في الحديث تناه إذا نثره ويقولون جاءني ثناء حبر سامي يريدون انتشاره واستفاضة ، وقال أبو

(١) هو شيخ المصنف وسميه وبسه .

بكر الثناء بالمد لا يكون إلا في الخير وربما استعمل في الشر والشا يكون في الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء عندنا هو بسط القول مدحاً أو ذماً والثناء تكريره فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المدح والاطراء أن الاطراء هو المدح في الوجه ومنه قولهم الاطراء يورث العفلة يريدون المدح في الوجه والمدح يكون موجبة وذير موجبة .

ومما يخالف ذلك الهجو

(الفرق) بين الهجو والذم أن الذم نقيض الحمد وهما يدلان على الفعل وحمد المكلف يدل على استحقاقه للثواب بفعله، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الانسان بالحل وقبح الوجه، و فرق آخر أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل فتقول دمته بفعله ودمت فعله، والهجو يتناول الفاعل والموصوف دون الفعل والصفة فتقول هجوت بهجوت بالخل وقبح الوجه ولا تقول هجوت قمحه وبخله، وأصل الهجو في العربية الهدم تقول هجوت البيت إذا هدمته وكان الاصل في الهجو أن يكون بعد المدح كما أن الهدم يكون بعد البناء إلا أنه كثر استعماله فجرى في الوجهين

(الفرق) بين السب والشتم أن الشتم تقييح أمر المشتوم بالقول وأصله من استنامة وهو قبح الوجه ورحل شتم قبيح الوجه وسمى الأسد شتماً لقبح منظره، والسب هو الاطئات في الشتم والاطالة فيه واشتقاقه من السب وهي الشقة الطويلة ويقال لها سبيب أيضاً وسبيب العرس شعر ذننه سمي بذلك لطوله خلاف العرف والسب العامة الطويلة فهذا هو الأصل فان استعمل في غير ذلك فهو توسع .

(الفرق) بين السب واللعن أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالسعد، والسبيل الاحتجاج في الناس، قال المبرد لله الله ينسئ عن اجتهد الداعي عليه باللعن ولهدا قيل للمجتهد في الدعاء المتهل .

(التمهيد) من التهم والسبب أن الشتم يكون حسا وذلك إذا كان المشتوم يستحق التهم ولا يكون إلا تبيحاً وجارحاً عن السلف في تفسير قوله تعالى (صم)

بكم) إن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ولم يقل على وجه السفه لما قلناه .
 (الفرق) بين الذم واللوم أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر في فعله وتهجين طريقته فيه وقد يكون اللوم على الفعل الحسن كاللوم على السخاء والذم لا يكون إلا على القبيح واللوم أيضاً يواحه به الملولم، والذم قد يواجه به المدموم ويكون دونه وتقول حمدت هذا الطعام أو ذمته وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

(الفرق) بين العتاب واللوم أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصدقة في الاحلال بالزيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك ولا يكون العتاب إلا من له موات يمت بها فهو معارق للوم مفارقة بينة .

(الفرق) بين اللوم والتثريب والتنفيد أن التثريب شبيه بالتقريع والتوبيخ تقول ومحه وقرعه وثر به بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الانسان في الحال ولا يقال لذلك تقريع وتثريب وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ولا يكون التثريب الا على قبيح ، والتنفيد تحيز الرأي يقال فده إذا عحر رأيه وصعته والامم نعد ، وأصل كلمة العاط وسه قيل المصطحة من الحبل فده ، ويحوز أن يقال التثريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الثرب وهو شحم الخوف (١) لان البلوغ اليه هو البلوغ الى الموضع الاقصى من البدن (الفرق) بين قولك عانه وبين قولك لمزه ان اللزم هو أ - يعيب الرجل بشيء يثمه فيه ولهذا قال تعالى (ومهم من يلزمك في الصدقات) أي يعيبك و يثمك انك تضعها في غير موضعها ولا يصح اللزم فيما لا يصح فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره يقال عاب الرجل بهذا القول وعاب الاماء بالكسر له ولا يكون اللز إلا قولاً .

(الفرق) بين الهمر واللبز قال المبرد الهمر هو أن يهز الانسان بقول قبيح من حيث لا يسمع أو يحكه (٢) ويوسده على أمر قبيح أي يعربه به ، واللمز أجهر من الهمر وفي القرآن (همزات الشياطين) ولم يفل لمزات لان مكيدة

(١) في المسح ، الخوف ، وهو تحريف . (٢) في المسح غير معوضة .

الشیطان خفية ، قال الشيخ رحمه الله المشهور عند الناس ان اللمز العيب سراء ،
والهمز العيب بكسر العين وقال قتادة (يلمزك في الصدقات) يطعن عليك وهو
دال على صحة القول الاول .

ومما يوصف به الكلام المستقيم

(الفرق) بين المستقيم والصحيح والصواب ان كل مستقيم صحيح وصواب
وليس كل صواب وصحيح مستقيماً ، والمستقيم من الصواب والصحيح ما كان
مؤلفاً ومنظوماً على سنن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن
يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ولهذا قال المتكلمون هذا جواب مستقيم إذا كان مؤلفاً
على سنن يغني عن غيره وكان مقتضياً لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا
كان كلمة نحولاً ونعم مستقيم ، وتقول العرب هذه كلمة صحيحة وصواب ولا يقولون
كلمة مستقيمة ولكن كلام مستقيم لأن الكلمة لا تكون مؤلفة والكلام مؤلف .

(الفرق) بين المستقيم والصواب أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن
والصدق ، والمستقيم هو الجاري على سنن فتقول للكلام إذا كان جارياً على
سنن لا تفاوت فيه أنه مستقيم وإن كان قبيحاً ولا يقال له صواب إلا إذا
كان حسناً ، وقال سيديويه مستقيم حسن ومستقيم قبيح ومستقيم صدق ومستقيم
كذب قلماً ولا يقال صواب قبيح .

(الفرق) بين الخطأ والخطأ أن الخطأ هو أن يقصد الشيء فيصيب غيره
ولا يطلق إلا في القبيح فإذا قيد جاز أن يكون حسناً مثل أن يقصد القبيح
فيصيب الحسن فيقال خطأ ما أراد وإن لم يأت قبيحاً ، والخطأ تعمد الخطأ فلا
يكون إلا قبيحاً والمصيب مثل المخطئ إذا أطلق لم يكن إلا مدحواً وإذا قيد
حاز أن يكون مدموماً كقولك مصيب في رمية وإن كان رمية قبيحاً فالصواب
لا يكون إلا حسناً والاصانة تكون حسنة وقبيحة والحاظ في الدين لا يكون
إلا عاصياً لأنه قد زل عنه لقصد غيره ، والمخطئ يحالعه لأنه قد زل عما قصد منه
وكذا ذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطيعاً لأنه قصد الحق واجتهد في أصابته

(الفرق) بين الخطأ والغلط أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه ، والخطأ لا يكون صواباً على وجه ، مثال ذلك أن سائلًا لو سأل عن دليل حديث الاعراض فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ لأن الاعراض لا يصح ذلك فيها ولو أجيب بأنها على ضربين منها ما يتيقن ومنها ما لا يتيقن كان ذلك غلطاً ولم يكن خطأ لأن الاعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ولو كان خطأ لكان الاعراض لم تكن هذه حالها لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم الغلط أن يسهي عن ترتيب الشيء وإحكامه والخطأ أن يسهي عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

(الفرق) بين اللحن والخطأ أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الاعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما يقال خطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحن القول ما دل عليه القول وفي القرآن (ولتعرفنهم في لحن القول) وقال ابن الأنباري لحن القول معنى القول ومنهجه واللحن أيضاً اللغة يقال هذا بلحن اليمس ، واللحن بالتحريك الفطنة ومنه قوله عليه السلام فلعل بعضكم ألحن بحجته .

(الفرق) بين خطئ اللسان وزلق اللسان أنه يقال فلان خطئ اللسان إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول وما يقال له قال أبو النجم : أخطأ والدهر كثير خطئه : أي لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاه الأذن ثم استعمل فيما ذكرناه ، وازلق اللسان الذي لا يزال يسقط السقطة ولا يريدها ولكن تجري على لسانه .

(الفرق) بين المهمل والهديان والهذر أن المهمل خلاف المستعمل وهو لا معنى له في اللغة التي هو مهمل فيها والمستعمل ما وصع لفائدة مفرداً كان أو مع غيره ، والهديان كلام مستعمل أخرج على وجه لا تعقده فائدة ، والهذر الاسقاط في الكلام ولا يكون الكلام هذراً حتى يكون فيه سقط قل أو كثر ،

وقال بعضهم الهذر كثرة الكلام، والصحيح هو الذى تقدم .

ومن قبيل الكلام القسم

(الفرق) بين القسم والحلف أن القسم أبلغ من الحلف لأن معنى قولنا أقسم بالله أنه صار ذا قسم بالله، والقسم النصيب والمراد أن الذى أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عه الخصم بالله، والحلف من قولك سيف حليف أى قاطع ماض فاذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ففيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحداً وهو قطع المخاصمة فقط وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاقه في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه، واليمين اسم للقسم مستعار وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بإيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا .

(الفرق) بين العقد والقسم أن العقد هو تعليق القسم بالمقسم عليه مثل قولك والله لا أدخلن الدار فتعقد اليمين بدخول الدار وهو خلاف اللغو من الايمان، واللغو من الايمان ما لم يعقد بشيء كقولك فى عرض كلامك هذا حسن والله وهذا قبيح والله .

(الفرق) بين العقد والعهد أن العقد أبلغ من العهد تقول عهدي إلى فلان بكذا أى أزمته إياه وعقدت عليه وعاقدته أزمته باستيثاق وتقول عاهد العبد ربه ولا تقول عاقد العبد ربه إذ لا يجوز أن يقال امتثوت من ربه وقال تعالى (أو فوا بالعقود) وهى ما يتعاقد عليه اثنان وما يعاهد العبد ربه عليه أو يعاهده ربه على لسان نبيه عليه السلام ، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب واللغو ما يكون غلطاً والشاهد قوله تعالى (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أى حلفتكم ولم يذكر الايمان فلما أتى بالعقود به الذى وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين ، وأما قول القائل إن فعلت كذا فعبدى حر فليس ذلك يمين فى الحقيقة وإنما هو شرط وجزاء به ففى وقم الشرط وجب الجزاء فسمى ذلك يمينا مجازا وتشبيها كائن الذى يلزمه

من العتق مثل ما يلزم المقسم من الحنث ، وأما قول القائل عبده حر وأمر أنه حاطق فخير مثل قولك عبدي قائم إلا أنه ألزم نفسه في قوله عبدي حر عتق العبد فلزمه ذلك ولم يكن في قوله عبدي قائم إلزام .

(الفرق) بين العهد والميثاق أن الميثاق تؤكد العهد من قولك أو ثقت الشيء إذا أحكمت شدة ، وقال بعضهم العهد يكون حالاً من المتعاهدين والميثاق يكون من أحدهما . (الفرق) بين الوعد والعهد أن العهد ما كان من الوعد مقروناً بشرط نحو قولك إن فعلت كذا فعلت كذا وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى (ولقد عهدنا إلى آدم) أى أعلمناه أنك لا تخرج من الجنة ما لم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضى الوفاء والوعد يقتضى الإيجار ، ويقال نقض العهد وأخلف الوعد . (الفرق) بين الوعد والوأي أن الوعد يكون مؤقتاً وغير مؤقت فالموقت كقولهم إذا وعدت بكذا وعلمت بكذا ، وفى القرآن (فإذا جاء وعد أولاهما) وغير المؤقت كقولهم إذا وعدت بكذا وأخلف وإذا وعد عمرو وفى ، والوأي ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول إذا وأى زيد أخلف أو وفى ولا تقول جاء وأى زيد كما تقول جاء وعده .

ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل

(الفرق) بين التأويل والتفسير أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل التفسير أفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام ، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ومنه يقال تأويل المتن شاه ، وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة ووضع كل شئ منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل فى اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبى عن الشئ على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شا كله لأن ذلك قد سمي مجملاً من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل أجملت الحساب ، والثانى هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسراً لما كان يتبين كما يتبين

وأصله في العرية الإزالة ألا تراهم قالوا نسخت الريح الآثار فان قلت إن الريح ليست بمزيل لها على الحقيقة قلنا اعتقد أهل اللغة أنها مزيل لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

(الفرق) بين فحوى الخطاب ودليل الخطاب أن فحوى الخطاب ما يعقل عند الخطاب لا بافظه كقوله تعالى (ولا تقل لها أف) فالمنع من ضربها يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء أو بعدد أو بحال أو غاية فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم فالصفة قوله في سائمة الغنم الزكاة فيه دليل على أنه ليس في المعلوفة زكاة ، والعدد تعليق الحد بالثمانين فيه دليل على سقوط ما زاد عليه ، والغاية قوله تعالى (حتى يطهرن) فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظور ، والحال مثل ما روى أن يعلى بن أمية قال لعمر ما لنا نقصر وقدأما يعني الصلاة فقال عمر تعجبت مما تعجبت منه وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون إن جميع ذلك يعرف بدلائل أخرى دون دلائل الخطاب المذكورة هنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم يكن مناقضة ولو قرن باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضة ألا ترى أنه لو قال في سائمة الغنم الزكاة وفي المعلوفة الزكاة لم يكن تناقضاً ولو قال فلا تقل لها أف واضربها لكان تناقضاً وكذلك لو قال هو مؤتمن على قنطار ثم قال يخون في الدرهم يعد تناقضاً وقوله تعالى (ولا تظلمون قليلاً) يدل فحواه على نفي الظلم فيما زاد على ذلك ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج في معرفته إلى تأمل ، وأما قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فعناؤه فأفطر بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب وليس ذلك بفحوى عندهم ولكنه من باب الاستدلال ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضاً فأما قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه . لا فحواه وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لاجل السرقة وكذلك قوله تعالى (الزانية والزاني) .

(الفرق) بين البيان والفائدة قال على بن عيسى ما ذكر ليعرف به غيره
فهو البيان كقولك غلام زيد وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان
وقولك ضربت زيداً إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به فذكر
ليعرف به غيره ، والفائدة ما ذكر ليعرف في نفسه نحو قولك قام زيد إنما
ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام
إلا به نحو قولك ذهب زيد فذهب معتمد الفائدة ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في
البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه وكذلك الزيادة في الفائدة هي التي
يصح الكلام دونها نحو الحال في قولك مر زيد ضاحكاً والبيان قولك أعطيت
زيداً درهماً فعلي هذا يجري البيان والفائدة ومعتمد الفائدة والحال أبداً للزيادة
في الفائدة فالمفعول الذي ذكر فاعله للزيادة في البيان فأما الفاعل فهو معتمد
البيان وكذلك ما لم يسم فاعله وقولك قام زيد معتمد الفائدة فإذا كان صفة فهو
للزيادة في البيان نحو قولك مررت برجل قام فهو هنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .
(الفرق) بين عطف البيان وبين الصفة أن عطف البيان يجري مجرى الصفة
في أنه تبيين للأول ويتبعه في الاعراب كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان
له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك زيد أي الأخوين مررت
به ، والفرق بينهما أن عطف البيان يحب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه
كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان
غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك مررت بزيد الطويل فالطويل
يحب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة
طويل وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل
اسمه إذ لو وافقه غيره في كل شيء لم يجب أن يكون زيداً كما لو وافقه في كل
شيء لوجب أن يكون له مثل صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه .
قال (١) أبو هلال أيدى الله والبيان عند المتكلمين الدليل الذي تبين به الأحكام ،
ولهذا قال أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله : الهداية هي الدلالة والبيان فجعلنا

(١) من هنا إلى قوله : والفرق بين الجوى والسر ، غير موجود في نسخة التيمورية .

والفتوة حال الغرة والحدأة، وقيل للمسألة عن حادثة فنيا لأنها في حالة الشابة في أنها مسألة عن شيء حدث .

(الفرق) بين المعارضة وقلب المسألة أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل الملك كقولنا للحدأة إذا قالوا إن الفاعل في الشاهد لا يكون إلا جسماً فلما كان الله فاعلاً وجب أن يكون جسماً ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثاً مريباً أي لا يكون في الغائب إلا كذلك ، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلماً إلا أن يجعل على صيغة الجواب ، والمعارضة هو أن يذكر المذهبين جميعاً فيجمع بينهما ، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد .

(الفرق) بين الإيصال والاداء أن الاداء لا يصل إلى الشيء على ما يجب فيه، ومنه أداء الدين، فلان حسن الاداء لا يسمع وحسن الاداء للقراءة، والاداء لا يصل فيه بيان للافهام ومنه البلاغة وهي إيصال المعنى إلى النفس في أحسن صورة .

(الفرق) بين الإيصال والاداء أن الإيصال أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال لأنه يقتضي بلوغ فهمه وعقله كالبلغة التي تصل إلى القلب ، وقيل الإيصال اختصار الشيء على جهة الانتهاء ومنه قوله تعالى (ثم أباه مأمناً) .

(الفرق) بين الاسم العرفي والاسم الشرعي أن الاسم الشرعي ما نقل عن أصله في اللغة فسمى به فعل أو حكم حدث في الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان والاسلام وما يقرب من ذلك وكانت هذه أسماء تحرى قبل الشرع على أشياء ثم جرت في الشرع على أشياء أخرى وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها وصار استعمالها على الأصل مجازاً ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز وكان هو الأصل ، والاسم العرفي ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا دابة وذلك أنه قد صار في العرف اسماً لبعض ما يدب وكان في الأصل اسماً لجميعه وكذلك العاط كان اسماً للطمع من الأرض ثم صار في العرف اسماً لقضاء الحاجة حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن العرب شيء وقع في اللغة شيء واستعمل في العرف لغيره ووضع في الشرع

لآخر فالواجب حمله على ماوضع في الشرع لأن ماوضع له في اللغة قد انتقل عنه وهو الأصل فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك وإذا كان الخطاب في العرف، لشيء وفي اللغة بخلافه وجب حمله على العرف لأنه أولى كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ماعدل عنه وإذا حصل الكلام مستعملاً في الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ماوضعت له في اللغة وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصلاة والزكاة، والثاني يراد به ماوضع له في اللغة لكنه قد جعل إسماء في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حداً مخصوصاً فصار كأنه مستعمل في غير ماوضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله .

(الفرق) بين بلى ونعم أن بلى لا تكون إلا جواباً لما كان فيه حرف جحد كقوله تعالى (ألسنت بربكم قالوا بلى) وقوله عز وجل (ألم يأتكم رسل منكم) ثم قال في الجواب (قالوا بلى) ونعم لا تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم) وكذلك جواب الخبر إذا قال قد فعلت ذلك قلت نعم لعمرى قد فعلته ، وقال الفراء وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود نعم لأنه إذا قال الرجل مالك على شيء فلو قال الآخر نعم كان صدقه كأنه قال نعم ليس لي عليك شيء وإذا قال بلى فأنما هو رد لكلام صاحبه أي بلى لي عليك شيء فلذلك اختلف بلى ونعم .

(الفرق) بين الوسوسة والنزغ أن النزغ هو الاغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب ، وقيل أصله للازعاج بالحركة إلى الشر ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر ، وأصل الوسوسة الصوت الخفي ومنه يقال لصوت الحلي وسواس ، وكل صوت لا يفهم تفصيله لخفائه وسوسة وسواس وكذلك ماوقع في النفس خفياً ، وسمى الله تعالى الموسوس وسواساً بالمصدر في قوله تعالى : (من شر الوسواس الخناس) .

﴿الباب الثالث﴾

في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل

وبين النظر والرؤية ، وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الدلالة والدليل أن الدلالة تكون على أربعة أوجه أحدها
 ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل
 على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها وإن
 لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطاً فيها
 احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك
 فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه وليس هذا بشيء لأنه ليس
 بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه
 بل ذلك جائز في اللغة معروف يقال قد دل الحارب على نفسه بركوبه الرمل
 ويقال أسلك الحزن لأنه لا يدل على نفسه ويقولون استدللنا عليه
 بأثره وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل ، والثاني
 العبارة عن الدلالة يقال للمسئول أعدد لثك ، والثالث الشبهة يقال دلالة المخالف كذا
 أي شبهة ، والرابع الامارات يقول الفقهاء الدلالة من القياس كذا والدليل فاعل
 الدلالة ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون
 به ، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً ، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من
 فعله ، ويستعمل الدليل في العبارة والأمانة ولا يستعمل في الشبه ، والشبهة هي
 الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل أو يمنع من اختيار العلم وتسمى العبارة عن
 كيفية ذلك الاعتقاد شبهة أيضاً وقد سمي المعنى الذي يعتقد عنده ذلك الاعتقاد
 شبهة فيقال هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

(الفرق) بين الدلالة والشبهة فيما قال بعض المتكلمين إن النظر في الدلالة يوجب
 العلم . شبهة يعتقد عندها أنها دلالة فيختار الجهل لا المسكان الشبهة ولا للنظر فيها ،
 والإساءة : هي إساءة في الحقيقة لا المطور فيه .

(الفرق) بين الدلالة والامارة أن الدلالة عند شيو خا ما يؤدى النظر فيه إلى العلم ، والامارة ما يؤدى النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ويعرف به جزاء الصيد وقيم المتلفات ، والظن في الحقيقة ليس يجب عن النظر في الامارة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة وإنما يختار ذلك عنده فالامارة في الحقيقة ما يختار عنده الظن ، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذى منه خالفه صاحبه كاختلاف الصحابة في مسائل الجد واختلاف آراء ذوى رأى في الحروب وغيرها مع تقاربهم في معرفة الامور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الامارة فيما كان عقلياً وشرعياً .

(الفرق) بين الدلالة والحجة قال بعض المتكلمين الادلة تنقسم أقساماً وهي دلالة العقل ودلالة الكتاب ودلالة السنة ودلالة الاجماع ودلالة القياس فدلالة العقل ضربان أحدهما مآدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه أو بصفة لغيره ، والآخر ما يستدل به على صفة له أخرى وتسمى طريقة النظر ولا تسمى دلالة لأنه لا يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه أو على بعض صفات نفسه فلا يبعد أن يكون يدل على غيره وكل ذلك يسمى حجة فاقترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه ، وقال قوم لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما وإذا قلنا حجة الله ودلالة الله فالمراد أن الله نصبهما وإذا قلنا حجة العقل ودلالة العقل فالمراد أن النظر فيهما يفضى إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب ، وقال غيره الحجة هي الاستقامة في النظر والمضى فيه على سنن مستقيم من رد الفرع إلى الاصل وهي مأخوذة من الحجة وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعله المستدل وليس من الدلالة في شيء ، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها وإنما تفصل الحجة من البرهان لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حج يحج اذا استقام في قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق ويبغى أن يكون لغة مفردة .

(الفرق) بين الاحتجاج والاستدلال أن الاستدلال طلب السبب من جهة غيره ، والاحتجاج هو الاستقامة في الطر على ما ذكرنا سواء كان من جهة

(الفرق) بين العلامة والرسم أن الرسم هو إظهار الاثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ألا ترى أنك تقول علامة مجيء زيد تصفيق عمرو وليس ذلك بأثر.

(الفرق) بين الرسم والختم أن الختم يبنى عن إتمام الشيء وقطع فعله وعمله تقول ختمت القرآن أى أتممت حفظه وقرأته وقطعت قراءته وختمت الكبر لانه آخر مايفعل به لحفظه ولا يبنىء الرسم عن ذلك وإنما الرسم إظهار الاثر بالشيء ليكون علامة فيه وليس يدل على تمامه ألا ترى أنك تقول ختمت القرآن ولا تقول رسمته فان استعمال الرسم فى موضع الختم فى بعض المواضع فللقرب معناه من معناه ، والاصل فى الختم ختم الكتاب لانه يقع بعد الفراغ منه ومنه قوله تعالى (اليوم نحكم على أفواههم) منع وقوله تعالى (ختم الله على قلوبهم) ليس بمنع ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق على أن الرسم فارسى معرب لأصل له فى العربية فيجوز أن يكون بمعنى الختم لافرق بينهما لانهما لغتان .

(الفرق) بين الختم والطبع أن الطبع أثر يثبت فى المطبوع ويلزمه فهو يفيد من معنى الثبات والازوم مالا يفيد الختم ، ولهذا قيل طبع الدرهم طبعاً وهو الاثر الذى يؤثر فيه فلا يزول عنه ، كذلك أيضاً قيل طبع الانسان لانه ثابت غير زائل ، وقيل طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم الطبع علامة تدل على كنه الشيء قال وقيل طبع الانسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة قال وطبع الدرهم علامة جوازه .

(الفرق) بين العلة والدلالة أن كل علة مطردة منعكسة وليس كل دلالة تطرد وتعكس ألا ترى أن الدلالة على حدث الاجسام هى استحالة خلوها عن الحوادث وليس ذلك بمطرد فى كل محدث لأن العرض محدث ولا تحله الحوادث . والعلة فى كون المتحرك متحركاً هى الحركة وهى مطردة فى كل متحرك وتعكس فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ولا متحرك إلا وفيه حركة .

١ انظر ، بين العلة والسبب أن من العلة مايتأخر عن المعلول كالريح وهو

علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تستجر قلت للربح . وقد أجمع أهل العربية ان قول القائل لم مطالبة بالعلة لا بالسبب فان قيل ما أنكرت ان الربح علة لحسن التجارة وسبب له أيضاً ، قلنا أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة لانه قد حصل فيها علة الحسن كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسيئه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة ما يتغير حكم غيره به ومن ثم قيل للبرص علة لانه يغير حال المريض ويقال للداعي إلى الفعل علة له تقول فعلت كذا لعلة كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالاً لغيره كالكون والقدرة ولا تقول ذلك في السواد لما لم يوجب حالاً ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القاييس .

(الفرق) بين السبب والشرط أن السبب يحتاج اليه في حدوث المسبب ولا يحتاج اليه في بقاءه ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدوم وذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يحتاج اليه في حال وعود المشروط وبقائه جميعاً نحو الحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

(الفرق) بين السبب والآلة أن السبب يوجب الفعل والآلة لا توجبه ، والآلة هي التي يحتاج اليها بعض الفاعلين دون بعض فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرحل .

(الفرق) بين النظر والاستدلال أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادر أم من جهة فعله استدلالاً ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحدث النظر طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جميعاً كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أو لا يتم بالفكر لا إدراك الخط الدقيق التي بها يقرأ طريق إلى إدراك المعنى وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر

بالبصر الاقبال به نحو المبصر، والنظر بالقلب الاقبال بالفكر نحو المفكر فيه، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة، والنظر إلى الانسان بالرحمة هو الاقبال عليه بالرحمة، والنظر نحو ما يتوقع والانظار إلى مدة هو الاقبال بالنظر نحو المتوقع، والطرب بالامل هو الاقبال به نحو المأمول، والنظر من الملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة، والطرب في الكتاب بالعين والفكر هو الاقبال نحوهم بما، ونظر الدهر اليهم أى أهلكتهم وهو إقباله نحوهم بشدائده، والنظير المثل فانك إذا نظرت إلى أحدهما فقد نظرت إلى الآخر وإذا قرن النظر بالقلب فهو العسكر في أحوال ما ينظر فيه وإذا قرن بالبصر كان المراد به قلب الحدة نحو ما يلتبس رؤيته مع سلامة الحاسة.

(الفرق) بين النظر والتأمل أن النظر هو ما ذكرناه، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ولا يكون إلا في طول مدة فكل تأمل بطر وليس كل نظر تأملاً.

(الفرق) بين النظر والبدية أن البدية أول النظر يقال عرفته على البدية أى في أول أحوال النظر، وله في الكلام بدية حسنة إذا كان يرتحل من غير فكر فيه.

(الفرق) بين البدية والروية أن الروية فيها قال بعضهم آخر النظر، والبدية أوله، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الاصابة في الرأي بديته كروية غيره، وقال بعضهم الروية طول التفكير في الشيء وهو خلاف البدية، وبدية القول ما يكون من غير فكر، والروية اشاع الرأي والاستقصاء في تأمله تقول رأت في الأمر بالتشديد وفعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة، وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال.

(الفرق) بين النظر والفكر أن النظر يكون فكراً أو يكون بدية والفكر ما عدا البدية.

(الفرق) بين الطر والانتظار أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ويكون في الخير والشرو ويكون مع شك ويقين وذلك أن الانسان ينتظر طعاماً يعمل في داره وهو لا يشك أنه يحضر له، وينتظر قدوم زيد غداً وهو شاك فيه.

(الفرق) بين التفكير والتدبر أن التدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب، والتفكير تصرف القلب بالنظر في الدلائل. وسنين اشتقاق التدبر وأصله فيما بعد.

(الفرق) بين النظر والرقبة أن النظر طلب الهدى، والشاهد قوهم نظرت

فلم أر شيئاً، وقال على بن عيسى: النظر طلب ظهور الشيء، والناظر الطالب لظهور الشيء والله ناظر لعباده بظهور رحمته إليهم، ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بادراكه من جهة حاسة بصره أو غيرها من حواسه ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره، والطر بالقلب من جهة التفكير، والانتظار التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح فيه قال والنظر أيضاً هو الفكر والتأمل لاحوال الاشياء ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لا بد أن يكون معكراً والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظراً وهو معنى غير الناظر وغير المـطور فيه ألا ترى أن الانسان يفصل بين كونه ناظراً وكونه غير ناظر، ولا يوصف القديم بالنظر لان الطر لا يكون إلا مع فقد العلم ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء ليعلم إلا وهو مجهول، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضى، وأخرى فانه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم بمن لم يره مع أنهم جميعاً ناظرون فصح بهذا أن النظر تقلب العين حيال مكان المرئى طمأناً لرؤيته، والرؤية هي ادراك المرئى، ولما كان الله تعالى يرى الاشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالطر.

(الفرق) بين قولنا مد إليه بصره واستشرفه ببصره أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مد إليه بصره من أعلاه.

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الانتظار والترجى أن الترجى انتظار الخير خاصة ولا يكون إلا مع الشك، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع.

(الفرق) بين الانتظار والتربص أن التربص طول الانتظار يكون قصير المدة وطويلاً ومن ثم يسمى المتربص بالطعام وغيره متربصاً لأنه يطيل الانتظار لزيادة الرخ ومنه قوله تعالى (فتربصوا به حتى حين (١)) وأصله من الربصة وهي التلبث يقال مالى على هذا الأمر ربصة أى تلبث فى الانتظار حتى طال (الفرق) بين الانتظار والامهال أن الانتظار مقرون بما يقع فيه الطر والامهال مبهم

(١) وفى نسخة « فتربصوا حتى يأمى الله بأمره » وكلاهما فى القرآن.

(الفرق) بين قولهم آتست يبصرى وأحسست يبصرى أن الاحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة، والايناس يفيد الانس بما تراه ولهذا لا يجوز أن يقال ان الله يؤنس ويحس إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والانس، ويكون الايناس في غير النظر.

(الفرق) بين الخاطر والنظر أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الاحاديث، والخواطر تنقسم بحسب المعاني إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ولا يصح التكليف إلا مع ذلك، وعند أنى على أن الحاطر جنس من الاعراض لا يوجد إلا في قلب حيوان وانه شيء بين الفكر والذكر لأن الذكر علم والفكر جنس من النظر الذى هو سبب العلم، والخواطر تنبى على الاشياء وتكون ابتداء أو لا تولد علماً، ومنزلة الخاطر فى ذلك منزلة التخيل فى أنه بين العلم والظن لأنه تمثل شيء من غير حقيقة، وعند الباخرى رحمه الله أنه كلام يحدثه الله تعالى فى سمع الانسان أو يحدثه الملك أو الشيطان فاذا كان من الشيطان سعى وسواساً، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله، والذى يدل على أن الخاطر ليس بكلام ما يدل من أفعال الآخر على خطوط الخواطر بقلبه وهو لا يعرف الكلام أصلاً ولا يعرف معانيه، وعن إبراهيم أنه لا بد من خاطرين أحدهما يأمر بالاقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار، وعن ابن الراوندى أن خاطر المعصية من الله تعالى وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع إلى المشتى، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح.

(الفرق) بين الذكر والخطر أن الخطر يكون ابتداءً ويكون عن عزوب، والذكر لا يكون إلا عن عزوب لانه إيماناً كرماعزب (١) عنه وهو عرض ينافى النسيان.

ومما يجرى مع الاستدلال القياس

(الفرق) بين القياس وبين الاجتهاد أن القياس حمل الشيء على الشيء فى بعض أحكامه، لو حله من التشبه، وقبل حمل الشيء على الشيء وإحراه حكمه عليه لشبه بينهما

عند الحامل، وقال أبو هاشم رحمه الله حمل شيء على شيء واجراء حكمه عليه . ولذلك سمي المكيال مقياساً من حيث كان يحمل عليه ما يراد كيله، وكذلك يسمون ما يقدر به النعال مقياساً أيضاً ، ولذلك لا يستعمل القياس في شيء من غير اعتبار له بغيره وإنما يقال قست الشيء بالشيء فلا (١) يقال لمن شبه شيئاً بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ويحرم حكمه عليه قاييس، ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى قايساً لتسبيه الكافر بالميت والمؤمن بالحي والكفر بالطلبة والايمان بالنور، ومن قال القياس استخراج الحق من الباطل فقد أبعد لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياساً، ومثال القياس قولك إذا كان ظلم المحسن لا يحوز من حكيم فعقوبة المحسن لا تجوز منه، والفقهاء يقولون هو حمل الفرع على الأصل لعل الحكم، والاجتهاد موضوع في أصل اللغة لبذل المجهود، ولهذا يقال اجتهد في حمل الحجر إذا بذل مجهوده فيه ولا يقال اجتهدت في حمل الواة، وهو عند المتكلمين ما يقتضى علة الظن في الاحكام التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس كذا فيفرون بينهما، فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس لأنه يحتوى على القياس وغيره، وقال الفقهاء الاجتهاد بدل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فخواه، ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي فيما لا أجد فيه كتاباً ولا سنة، وقال الشافعي: الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعلل أصلاً ويرد غيره اليه بها، فأما الرأي فما أوصل اليه الحكم الشرعي من الاستدلال والقياس ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي، وكتب عمر هذا ما رأى عمر وقال على عليه السلام رأيي ورأي عمر أن لا يبعن ثم رأيت يبعن، يعني أمهات الأولاد، وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأي ويذمه، والترجيح ما أيد به العلة والخبر إذا قابله ما يعارضه، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير رده الى أصل، والاجتهاد لا يكون إلا في الشرعيات وهو مأخوذ من بدل المجهود . واستفراغ الوسع في النظر في الحوادث ليرده إلى المصوص على حسب ما يعلب .

في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ألا ترى أنه لا يجوز لا أحد أن يقول إن العلم بمحدث الأقسام اجتهد كما أن سهم الحد اجتهد، ولا يجوز أن يقال وحب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهد لكون ذلك مجعاً عليه، وقد يكون القياس في العقلية فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر.

(الفرق) بين دلالة الآية وتضمن الآية أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء كقوله الحمد لله يدل على معرفة الله إذا قلنا إن معنى قوله الحمد لله أمراً لأنه لا يجوز أن يحمده من لا يعرف، ولهذا قال أصحابنا إن معرفة الله واجبة لأن شكره واجب لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف، وتضمن الآية هو احتماؤها للشيء بلا مانع ألا ترى أنه لو احتملته لكس منع منه القياس أو سة أو آية أخرى لم تتضمنه، ولهذا نقول إن قوله (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لا يتضمن وجوب القطع على من سرق دانقاً وإن كان محتملاً لذلك لمنع السنه منه، وهذا واضح والحمد لله تعالى.

﴿الباب الرابع﴾

في الفرق بين أقسام العلوم وما يحرى مع ذلك من الفرق بين الادراك

والوحدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

(الفرق) بين العلم والمعرفة أن المعرفة أحص من العلم لأنها علم بعين الشيء مقصلاً عما سواه، والعلم يكون مجعلاً ومفصلاً قال الزهري لا أصف الله بأنه عارف ولا أعرف من يصفه بذلك لأن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار يعنى آثارها التي تعرف بها قال ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالاشياء من جهة الأثر والعلل، قال والمعرفة تتميز بالمعلومات فأوماً الى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بغيره، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار ان كانت سميت عرفاناً،

فسميت بذلك لأنها طريق الى المعرفة بها وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الآخر والدليل ، وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات في علمه فلو جعله دليلاً على أن الله عارف كان أولى من المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها متخيلة له وإما لم يسم علمه تمييزاً لأن التمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان الى تمييز المعلومات فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة وإن كان لا يوصف بأنه يميز لأن تمييزها صفة لها لا له والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم، والشاهد قول أهل اللغة إن العلم يتعدى الى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى (لا تعلمونهم الله يعلمهم) أى لا تعرفونهم الله يعرفهم، وإنما كان ذلك كذلك لأن لفظ العلم مبهم فإذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذى يعرفه به المخاطب لم يفد فإذا قلت قائماً أفدت لا بك ذلك، كذلك على أنك علمت زيدا على صفة حاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك علمته متميزاً من غيره فاستغنى عن قولك متميزاً من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه حملة غير مبهمة ألا ترى أن قولك علمت أن لزيد ولدا وقولك عرفت أن لزيد ولدا يحريان مجرى واحداً .

(الفرق) بين العلم واليقين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وثلج الصدر بما علم، ولهذا لا يحور أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال ثلح اليقين وبرد اليقين ولا يقال ثلج العلم وبرد العلم، وقيل الموقن العالم بالشيء بعد حيرة الشك، والشاهد أنهم يحعلونه صد الشك فيقولون شك ويقين وقلما يقال شك وعلم فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول الشاعر:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقبصرا

أى أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال إذا كان اليقين عند المصلى أنه صلى أربعاً فله أن يسلم ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالماً به لأن العلم لا يضاف إلى ما عند أحد إذا كان المعلوم في نفسه على ما علم وإنما يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولاً إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقيناً لأن في وجوده ارتفاع الشك .

(الفرق) بين العلم والشعور أن العلم هو ما ذكرناه ، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشعر ولهذا قيل للشاعر شاعر لفطنته لدقيق المعاني ، وقيل للشعر شعيراً للشظية الدقيقة التي في طرفه خلاف الحطة ، ولا يقال الله تعالى يشعر لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مألعة من ذمه بأنه لا يعلم لأنه إذا قال لا يشعر فكأنه أخرجته إلى معنى الحمار وكأنه قال لا يعلم من وجه واضح ولا حفي وهو كقولك لا يحس ، وهذا قول من يقول إن الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهي الحواس كما أن الاحساس هو الإدراك بالحاسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

(الفرق) بين البصير والمستبصر أن البصير على وجهين أحدهما المختص بأنه يدرك المبصر إذا وجد ، وأصله الصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مبصر بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم تقول منه هو بصير وله به بصر وبصيرة أى علم ، والمستبصر هو العالم بالشيء بعد تطلب العلم كأنه طلب الابصار مثل المستفهم والمستخبر المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال إن الله بصير ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يصره ولا يوصف الله تعالى به لأن لا تقصاح لا يكون إلا بعد الخفاء

وهي تجري مع هذا

(الفرق) بين البصر والبصيرة أن البصيرة هي الحدة ، والبصر اسم الرؤية ولهذا يقال إحدى عينيه بصرية ولا يقال أحد بصريه أعشى ، وربما يحدس البصير من البصيرة ، ولا يحدس على العين العمياء فذلك هذا

على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشئ اذا كان جلياً بصراً ، يقال لك فيه بصر يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

(الفرق) بين التعليم والتلقين أن التلقين يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول لقته الشعر وغيره ولا يقال لقته التجارة والتجارة والحياطة كما يقال علمه في جميع ذلك ، وأخرى فان التعليم يكون في المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا في المرات ، وأخرى فان التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم والقاء القول إليه ليأخذه عك ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك . ولهذا لا يقال ان الله يلص العد كما يقال ان الله يعلمه .

(الفرق) بين العلم والرسخ أن الرسخ هو أن يعلم الشئ بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن ازالتها ، وأصله التماس على أصل يتعلق به ، وسنين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشئ بدليل لم يقل ان ذلك رسخ .

(الفرق) بين المعرفة الضرورية والالهام أن الالهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر ليرتك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدها يحدث عند المشاهدة والثاني عند التجربة والثالث عند الاخبار المتواترة والرابع أوائل العقل .

(الفرق) بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المتطلب حق المعنى حتى يدركه كقولك تعلم أى اطلب العلم ، ولهذا لا يقال إن الله متحقق ، وقيل التحقق لا يكون إلا بعد شك تقول تحققت ما قلته فيفيد ذلك أنك عرفت به بعد شك فيه .

(الفرق) بين العلم والعقل أن العقل هو العلم الأول الذى يرجع عن القنايح (١) وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم العقل يمنع صاحبه عن الوقوع في القبيح وهو من قولك عقل العير إذا شده فمنعه من أن يثور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم العقل الحفظ يقال اعقلت دراهمي أى حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كنت لما تعقلى ولقد أفلح من كان عقل

قال ومن هذا الوجه يجوز أن يقال إن الله عاقل كما يقال له حافظ إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل العقل يفيد معنى الحصر والحبس ، وعقل الصبي إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان (١) وسميت المعارف التي تحصر معلوماته عقلا لأنها أوائل العلوم ألا ترى أنه يقال للمخاطب اعقل ما يقال لك (٢) أي احصر معرفته لئلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحق وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل عاقلة لأنهم يحبسون عليه حياته ، والعقال ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال وهذا أحب إلى في حد العقل من قولهم هو علم بقبض القبائح والمنع من ركوبها لأن في أهل الجسة عقلا (٣) لا يشتبهون القبائح وليست تلومهم منعاً ، ولو كان العقل منعاً لكان الله تعالى عاقلاً لذاته وكما معقولين لأنه الذي منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلاً كاملاً مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يحز أن يوصف الله بأنه علوماً حصرت معلوماته لم يحز أن يسمى عاقلاً وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ، ولهذا العلة لم يحز أن يقال إن الله معقول لما لأنه (٤) لا يكون محصوراً بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

(الفرق) بين العقل والارب أن قولنا الارب يفيد وفور العقل من قولهم عظم مؤرب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعلى وذلك أنه يأخذ الصيب المؤرب (٥) أي الوافر .

(الفرق) بين العقل واللب أن قولنا اللب يفيد أنه من حالص صفات الموصوف به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به فهو مفارق له من هذا الوجه ، وللب الشيء وله خالصه ولما لم يحز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يحز أن يوصف باللب .

(الفرق) بين العقل والهي أن النهى هو النهاية في المعارف التي لا يحتاج إليها في ممارسة الأفعال ومن يجرى مجراهم وهي جمع واحدتها الهية ويجوز

(١) من هنا إلى (الفرق بين العلم والشهادة) غير موحود في التيمورية بل في نسخة السكندرية . (٢) نسخة ريادة « فيه » . (٣) في السكندرية « لأر » . (٤) في نسخة « واه » . (٥) في النسخ « مؤرباً » .

أن يقال إنها تفيد أن الموصوف بها يصالح أن ينتهي إلى رأيه، وسمى العدير نهياً لأن السيل ينتهي إليه، والتمية المكان الذي ينتهي إليه السيل والجمع التناهي وجمع النهى انه (١) وأنها .

(الفرق) بين العقل والحما أن الحما هو ثبات العقل من قوهم تحجى بالمكان إذا قام به (الفرق) بين العقل والدهن أن الدهن هو تقيض سوء الفهم وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه (٢) الانسان ولا يوصف الله به لا يوصف بالتعلم . (الفرق) بين العلم والعطنة أن العطنة هي التنبه على المعنى، وضدها الغفلة ورجل معطل لا فطنة له وهي العطنة والفطنة، والطبانة مثلاً ورجل طين فطن، ويحوز أن يقال إن الفطنة ابتداء المعرفة من وجه عامض فكل فطنة علم وليس كل علم فطنة، ولما كانت العطنة علماً بالشئ من وجه غامض لم يحز أن يقال الانسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه

(الفرق) بين العطنة والذكاء أن الذكاء تمام الفطنة من قولك ذكت النار إذا تم اشتعالها، وسميت الشمس ذكاً لتمام نورها، والتدكية تمام الذمخ ففى الذكاء معنى زائد على العطنة .

(الفرق) بين الفطنة والحذق والكيس أن الكيس هو سرعة الحركة فى الامور والاخذ فيما يعنى منها دون مالا يعنى يقال غلام كيس إذا كان يسرع الاخذ فيما يؤمر به ويترك المضول وليس هو من قبيل العلوم، والحذق أصله حدة القطع يقال حذقه إذا قطعه، وقولهم حذق الصى القرآن معناه أنه بلغ آخره وقطع تعلمه وتناهى فى حفظه وكل حاذق بصناعة هو الذى تنهى فيها وقطع تعلمها فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالا بقطاع لم يحز أن يوصف بالحذق .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الالمى واللودعى أن اللودعى هو الحفيف الظريف مأخوذ من لذع النار وهو سرعة أخذها فى الشئ، والالمى هو الفطن الذكى الذى يتبين عواقب الامور بأذنى لمحة تلوح له .

(١) فى النسخ « السبى » ، والتصحيح من القاموس . (٢) فى نسخة « يستعمله » .

(الفرق) بين الفطنة والنفاذ أن النفاذ أصله في الذهاب يقال نفذ السهم إذا ذهب في الرمية، ويسمى الانسان نافذاً إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ففي النفاذ معنى رائد على العطة، ولا يكاد الرجل يسمى نافذاً إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ويكون حراجاً ولاحاً في الأمور، وليس هو من الكيس أيضاً في شيء لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعني دون ما لا يعني، ويوصف به النافص الآلة مثل الصبي ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف .
(والفرق) بين ذلك وبين الجلادة أن أصل الجلادة صلابة البدن ولهذا سمي الجلد حلداً لأنه أصلب من اللحم وقيل الحليد لصلابته وقيل للرجل الصلب على الحوادث جلد وجليد من ذلك، وقد حالد قرنه وهما يحالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه، ويقال للأرص الصلبة الجلد بتحريك اللام .

ومما يجري مع ذلك وليس منه

(الفرق) بين القريحة والطبيعة أن الطبيعة ما طبع عليه الانسان أي خلق، والقريحة فيما قال المبرد ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ومنه فلان جيد القريحة ويقال للرجل اقترح ماشئت أي أطلب ما في نفسك، وأصل الكلمة الخلوص ومنه ماء قراح إذا لم يحالطه شيء، ويقال للارض التي لا تنبت شيئاً قرواح إذا لم يحالطها شيء من ذلك، والخلة إذا تحردت وخلصت حلدتها قرواح وذلك إذا تمت وتحاوزت وأتى عليها الدهر، والفرس القارح يرجع الى هذا لأنه قد تم سنه، قال وأما القرح والقرحة فليس من ذلك وأما القرح ثلم في الجلد والقرحة مشبهة بذلك .

(الفرق) بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال، وعلامة وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة عشاء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه، ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء .
الفرق بين الداهية والذم المدح خاصته ولكن يقال في الذم والمدح

وفي المكروه والمحجوب قال وفي القرآن (والساعة أدهى وأمر) وقال الشاعر:

اسكل أخى عيش وإن طال عمره دويبة تصفر منها إلا تأمل

يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً ، وكذلك قوله لحسانه شبهوه بالهيمه غلط لأن الهيمه لا تلحن وإنما يلحن من يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال دهى يدهى فهو داه والاثني داهية ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر والاثني مثل الراوية ويجوز أن يقال إن الرجل سمى داهية كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المردد.

(الفرق) بين الفهم والعلم أن الفهم هو العلم بمعاني الكلام عند سماعه خاصة ولهذا يقال فلان سمى الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع ولذلك كان الأعجمي لا يفهم كلام العربي ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم لأنه عالم بكل شيء على ما هو به فيما لم يرل ، وقال بعضهم لا يستعمل الفهم إلا في الكلام ألا ترى أنك تقول فهمت كلامه ولا تقول فهمت ذهابه وبجيشه كما تقول علمت ذلك . وقال أبو أحمد بن أنى سلمة رحمه الله الفهم يكون في الكلام وغيره من البيان كالإشارة ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ أبو هلال رحمه الله الأصل هو الذي تقدم وإنما استعمل الفهم في الإشارة لأن الإشارة تجري مجرى الكلام في الدلالة على المعنى .

(الفرق) بين العلم والفقه أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ولهذا لا يقال إن الله يفقه لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله أى تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام قال ومنه قوله تعالى (لا يكادون يفقهون قولاً) وأما قوله تعالى (وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم) فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذى هو قول ذكر الفقه كما قال (سفرع لكم) عقب قوله (كل يوم هو في شأن) قال الشيخ أبو هلال رحمه الله وسمى علم الشرع فقهاً لأنه مبنى عن معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

(الفرق) بين العالم والعليم أن قولاً عالم دال على معلوم لأنه من علمت

وهو متعدد، وليس قولنا عليهم جارياً على علمية فهو لا يتعدى وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح (١) مسموع سمعه، والسامع يقتضى مسموعاً، وإنما يسمى الانسان وغيره سميعاً إذا لم يكن أصم وبصيراً إذا لم يكن أعمى ولا يقتضى ذلك مبصراً ومسموعاً ألا ترى أنه يسمى بصيراً وإن كان مغمضاً، وسميعاً وإن لم يكن بحصرته صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان، وكذلك المصير والبصير والعليم والعالم والتقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فان جاء السميع والعليم وما يحرى مجرهما متعدياً فى بعض الشعر فان ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم، وقد جاء السميع أيضاً بمعنى مسمع (٢) فى قوله :

أمن ريحانة الداعي السميع يورقى وأصحابى هجوع
(الفرق) بين الصفة بسامع والصفة بعالم أنه يصح عالم بالمسموع بعد نقضه ولا يصح سامع له بعد نقضه .

ومما يجرى مع ذلك وليس من الباب

(الفرق) بين السمع والاصغاء أن السمع هو ادراك المسموع والسمع أيضاً اسم الآلة التى يسمع بها، والاصغاء هو طلب ادراك المسموع بامالة السمع إليه يقال صعا يصحو إذا مال وأصغى غيره وفى القرآن (قد صعت قلوبكم) أى مالت، وصغوك مع فلان أى ميلك .

(الفرق) بين السمع والاستماع أن الاستماع هو استفادة (٣) المسموع بالاصغاء إليه ليهمم ولهذا لا يقال إن الله يستمع وأما السماع فيكون إسماً للمسموع يقال لما سمعته من الحديث هو سماعى ويقال للغناء سماع، ويكون بمعنى السمع تقول سمعت سماعاً كما تقول سمعت سماعاً، والسمع (٤) طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .
(الفرق) بين العلم والادراك أن الادراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك، والادراك يتناول الشيء على أخص أوصافه وعلى الجملة،

(١) فى نسخة « أنه يصح مسموع » وهو تحريف . (٢) فى نسخة « مسموع » .

(٣) « كذا » أى استمع . (٤) فى النسخ « والسمع » .

والعلم يقع بالمعدوم ولا يدرك إلا الموجود، والادراك طريق من طرق العلم، ولهذا لم يحز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ألا ترى أن الانسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رآه قبل.

(الفرق) بين قولنا يدرك وبين قولنا يحس أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة والصفة تدرك مطلقة، والحاسة اسم لما يقع به ادراك شيء مخصوص ولذلك قلنا الحواس أربع السمع والبصر والذوق والشم، وادراك الحرارة والرودة لا تختص بألة والله تعالى لم يزل مدركا بمعنى أنه لم يزل عالما وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبین لذلك من وجه يصح أن يتبين منه لعمسه، ولا يصح أن يقال إنه يشم وينوق لأن الشم ملابسة المشموم للأنف، والذوق ملابسة المنوق لللسان، ودليل ذلك قولك شممته فلم أجده رائحة وذقته فلم أجده طعما، ولا يقال إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع إذ قولنا يحس يقتضى حاسة.

(الفرق) بين الادراك والاحساس على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الانسان الشيء وإن لم يحس به كالشيء يدركه بصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال إنه لم يحس به، ويقال إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفطن، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ومعناه أدركته بحسك وفي القرآن (فلما أحسوا بأسا) وفيه (فتحسسوا من يوسف وأخيه) أى تعرفوا باحساسكم. وقال بعضهم:

(الفرق) بين العلم والحس أن الحس هو أول العلم ومنه قوله تعالى (فلما أحس عيسى منهم الكفر) أى علمه في أول وهلة، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الانسان يحس بوحود نفسه، قلنا وتسمية العلم حساً واحساساً مجاز ويسمى بذلك لأنه يقع مع الاحساس والاحساس من قبيل الادراك، والآلات التي يدرك بها حواس كالعين والاذن والانف واللسان والقلب ليس من الحواس لأن العلم الذي يختص به ليس بادراك وإذا لم يكن العلم ادراكا لم يكن محله حاسة، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل لانه لا يقال

منه حسست وإنما يقال أحسستهم إذا أبدتهم (١) قتلا مستأصلا ، وحقيقته أنك تأتي على إحساسهم فلا تبقى لهم حساً .

(الفرق) بين الإدراك والوجدان أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع أو لما جرى مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه ، وهو على خلاف النشيدان فأخرج على مثاله يقال نشدت الضالة إذا طلبتها نشيداً فإذا وجدت قلت وجدتتها وجدانا فلما صار مصدره موافقاً لبناء النشيدان استدلت على أن وجدت ههنا إنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون لما يسبقك ألا ترى أنك تقول وجدت الضالة ولا تقول أدركت الضالة وإنما يقال أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتبعته فلحقته ، وأصل الإدراك في اللغة بلوغ الشيء وتماحه ومنه إدراك الشجرة وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه ملع مرادك ومنه قوله تعالى (قال أصحاب موسى إنا لمدركون) والدرك الحبل يقرن بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلع من تحمل له ، ثم توسع في الإدراك والوجدان فأجريا مجرى واحداً فقيل أدركته يبصرى ووجدته يبصرى ووجدت حجمه (٢) يدي وأدركت حجمه يدي ووجدته بسمعى وأدركته بسمعى وأدركت طعمه بعمى ووجدت طعمه بعمى وأدركت ريحه بأنفى ووجدت ريحه بأنفى ، وحدث المتكلمون الإدراك فقالوا هو ما يتحلى به المدرك تحلى الظهور ثم قيل يجد بمعنى يعلم ومصدره الوجود وذلك معروف في العربية ومنه قول الشاعر :

وجدت الله أكبر كل شيء محاولة (٣) وأكثرهم جنوداً

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم وذلك أنك لا تسمى واجداً لما غاب عنك فان علمته في الجملة فذلك في المعدوم أبعد وقال الله تعالى (يحمده) الله غفوراً رحيماً أى يعلمه كذلك وقيل يجدونه حاضراً فالوجود هو العلم بالوجود . وسى العالم بوجود الشيء واجداً له لا غير وهذا مما حرى على التسمية اسم ما قار به وكان من سنده ، ومن ههنا يفرق بين الوجود والعلم .

(الفرق) بين العلم والبصيرة أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشئ ولهذا لا يجوز أن يسمى الباري تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه (الفرق) بين العلم والدراية أن الدراية فيما قال أبو بكر الزيري (١) بمعنى الفهم قال وهو لنفى السهو عما يرد على الانسان فيدرية أى يفهمه ، وحكى عز بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت اذا اختلت وأنشد :

• يصيب فما يدرى ويحطى فما درى أى ما احتل فيه يفوته وما طلبه مر
الصيد بغير ختل ياله فان كانت مأخوذة من ذاك فهو يحرى مجرى ما يفظز
الانسان له من المعرفة التى تنال غيره فصار ذلك كالتخل منه للأشياء ، وهذا
لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ، وحل أبو على رحمه الله الدراية مثل العلم
وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر لا هم لأدرى وأنت الدارى • وهذا
صحيح لا ب الانسان اذا سئل عما لا يدرى فقال لأدرى فقد أفاد هذا القول
منه معنى قوله لا أعلم لانه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول لا أفهم لان معنى
قوله لا أفهم أى لا أدرى سؤالك وقوله لا أدرى إنما هو لا أعلم ما جواب مسألتك ؛
وعلى هذا يكون العلم والدراية سواء لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من
جميع وجوهه وذلك أن الفعالة للاشتغال مثل العصاة والعامة والقلادة ، ولذلك
جاء أكثر أسماء الصناعات على فعالة نحو القصارة والخياطة ومثل ذلك العبارة
لاشتمالها على ما فيها فالدراية تفيد ما لا يفيد العلم من هذا الوجه والفعالة أيضا
تكون للاستيلاء مثل الخلافة والامارة فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء
فتفارق العلم من هذه الجهة .

(الفرق) بين العلم والاعتقاد أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى
وجه وقع اعتقاده والاصل فيه أنه مشبه (٢) بعقد الحبل والخيط فالعالم بالشئ
على ما هو به كالأفاد المحكم لما عقده ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشئ حفظا له
ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقداً لأن اسم الاعتقاد أحرى على العلم
محاراً وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما علمه متيقناً (٣) اذا كان قادراً عليه .

(١) لعله «الرهرى» . (٢) فى نسخة «مدوء» وهو تحريف . (٣) فى السكندرية «مستقاً» .

١ (الفرق) بين العلم والحفظ أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ألا ترى أن أحداً لا يقول حفظت أن زيدا في البيت وإنما استعمل ذلك في الكلام ولا يقال للعلم بالمشاهدات حفظ ، ويجوز أن يقال أن الحفظ هو العلم بالشيء حالا بعد حال من غير أن يحلله جهل أو نسيان، ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظا ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

(الفرق) بين العلم والذكر أن الذكر وإن كان ضربا من العلم (١) فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون في العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال علي بن عيسى الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذكر للشيء والجهل به من وجه واحد . وأما (الفرق) بين الذكر والخاطر فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى في النفس .

(الفرق) بين التذكير والتبيين أن قولك ذكر الشيء يقتضى أنه كان عالما به ثم نسيه فرده إلى ذكره بعض الأسباب وذلك أن الذكر هو العلم الحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشيء لم يعرفه قط (٢) ألا ترى أن الله ينه على معرفته بالزالزل والصواعق وفهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره ما لم يعلمه قط . (الفرق) بين العلم والخبر أن الخبر هو العلم بكنه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبي سلمة رحمه الله : لا يقال منه خابر لأنه من باب فعلت مثل طرقت وكرمت وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به وأما هو من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأما خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأما حار وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفته بمبالغة مثل عليم وقدير ثم أكثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقرى (٣) :

وما جاءنا من نحو أرسك خابر ولا جاهل إلا ينمك ياعمرو

(١) في السكندرية نفس أسطر من هذا الفرق . (٢) في السكندرية نفس أسطر من هذا الفرق .

(٣) في السكندرية نفس أسطر من هذا الفرق .

(الفرق) بين قولنا يحسن وبين قولنا يعلم أن قولنا فلان يحسن كذا بمعنى يعلمه مجازاً ، وأصله فيما يأتي للفعل الحسن ألا ترى أنه لا يحىء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة فقولنا فلان يحسن الكتابة معناه أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم وليس به .

(الفرق) بين العلم والرؤية أن الرؤية لا تكون إلا لموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالرؤية بما معلوم ضرورة ، وكل رؤية فهي لمحدود أو قائم في محدود كما أن كل إحساس من طريق اللمس فانه يقتضى أن يكون لمحدود أو قائم في محدود . والرؤية في اللغة على ثلاثة أوجه أحدها العلم وهو قوله تعالى (ونراه قريباً) أى نعلمه يوم القيامة وذلك أن كل آت قريب ، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى (انهم يرونه بعيداً) أى يظنوننه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهي قريبة في علم الله ، واستعمال الرؤية في هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤية العين وهي حقيقة .

(الفرق) بين العالم بالشيء والمحيط به أن أصل المحيط المطيف بالشيء من حوله بما هو كالسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ويدخل فيه ما ليس فيه ، ويكون من قبيل العلم وقيل القدرة مجازاً فقوله تعالى (وكان الله بكل شيء محيطاً) يصلح أن يكون معناه أن كل شيء في مقدوره فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه في امكان تصريفه . ويصلح أن يكون معناه أنه يعلم بالاشياء من جميع وجوهها وقال (قد أحاط بكل شيء علماً) أى علمه من جميع وجوهه وقوله (وأحاط بما لديهم) يجوز في العلم والقدرة وقال (قد أحاط الله بها) أى قد أحاط بها لكم بتمليككم إياه وقال (والله محيط بالكافرين) أى لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذى علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحاط به بضرب سور حوله وكذلك المقدور عليه من كل وجه فإذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى (والله محيط بالكافرين) وقوله (وكان الله بكل شيء محيطاً) ويتصور أن يكون من الجهتين

هاذا قيد بالعلم فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشيء عالم وان عرف من جهة واحدة (١) فالفرق بينهما بين ، وقد احتطت في الأمر اذا أحكمته كأنك منعت الخلل أن يدنله ، وإذا أحيط بالشيء علما فقد علم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، وإذا لم يعلم الشيء مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

(الفرق) بين قولنا الله أعلم بذاته ولداته أن قولنا هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته كما اذا قلنا إنه عالم بذاته لما فيه من الاشكال ونقول هو عالم لذاته لأنه لا إشكال فيه ويقال هو إله بذاته ولا يقال هو إله لذاته احترازا من الاشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا إله لذاته أنه إله ذاته كما يقال إنه إله لخلقه أى إله خلقه ، ويحور أن يقال قادر لذاته وبذاته لأن ذلك لا يشكل لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلى .

(الفرق) بين العلم والتبيين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة كان ذلك بعد لمس أولا ، والتبيين علم يقع بالشيء بعد لبس فقط ولهذا لا يقال تبين أن السماء فوقي كما تقول علمتها فوقي ولا يقال لله متبين لذلك . (الفرق) بين المعروف والمشهور أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وان عرفه واحد يقال هذا معروف عند ريد ولا يقال مشهور عند زيد ولكن مشهور عند القوم .

(الفرق) بين العلم والشهادة أن الشهادة أحص من العلم وذلك أمها علم بوجود الأشياء لا من قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب في المعنى ولهذا سمي ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهداً وسمى ما يعلم بشيء غيره وهو الدلالة غائبا كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهداً لكل يحوى لأنه يعلم جميع الموجودات ، والشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم . (الفرق) بين الشاهد والمشاهد أن المشاهد للشيء هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم رؤية وسمعا وهو في الرؤية أشهر ولا يقال إن الله لم يزل مشاهداً لأن الله تعالى إدراكاً بحاسة والشاهد لا يقتضى ذلك .

(الفرق) بين الشاهد والحاضر أن الشاهد للشيء يقتضى أنه عالم به . ولهذا قيل الشهادة على الحقوق لأنها لا تصح إلا مع العلم بها وذلك أن أصل الشهادة الرؤية وقد شاهدت الشيء رأيته ، والشاهد العسل على ماشوهد فى موضعه ، وقال بعضهم الشهادة فى الأصل إدراك الشيء من جهة سماع أو رؤية فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا ، والحضور لا يقتضى العلم بالحضور ألا ترى أنه يقال حضره الموت ولا يقال شهده الموت إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الاحضار فانه يدل على سخط وغضب ، والشاهد قوله تعالى (ثم هو يوم القيامة من المحصرين) .

(الفرق) بين العالم والحكيم أن الحكيم على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى المحكم مثل البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى المسمع ، والآخر بمعنى محكم وفى القرآن (فيها يفرق كل أمر حكيم) أى محكم ، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور فالصفة به أحص من الصفة بعالم : وإذا رصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

(الفرق) بين الاعلام والاخبار أن الاعلام التعريض لأن يعلم الشيء وقد يكون ذلك بوضع العلم فى القلب لأن الله تعالى قد علنا ما اضطربنا اليه ، ويكون الاعلام نصب الدلالة والاحبار والاظهار للجبر علم به أو لم يعلم ، ولا يكون الله محبرا بما يمدته من العلم فى القاب .

الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده

(الفرق) بين العلم والتقليد أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر من لا يؤمن عليه الغاط بلا حجة فهو وإن وقع معتقده على ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب قلده الاماء أى ألزمتها إياها فلزمتها لروم القلادة للعنق ، ثم قالوا طوفته الامامة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الامر لارم لك وتنايد عقق ومه قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أى ما طار له من الخير والشر .

والمراد به عمله يقال طار لي منك كذا أى صار حظي منك ، ويقال قلدت فلانا ديني ، ومنه أى قلدته إنما إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقاً لم يكن بين الحق والباطل فرق .

(الفرق) بين التقليد والتسحيت أن التسحيت هو الاعتقاد الذى يعتد به الانسان من غير أن يرجحه على خلافه أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتسحيت لا يقلد فيه أحد . (الفرق) بين النسيان والسهو أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن تقول نسيت ما عرفته ولا يقال سهوت عما عرفته وإنما تقول سهوت عن السجود فى الصلاة فتجعل السهو بدلاً عن السجود الذى لم يكن والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الانسان (١) إنما ينسى ما كان ذا كراً له ، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يتمتع به ادراكه ، وفرق آخر وهو أن الشيء الواحد محال أن يسهى عنه فى وقت ولا يسهى عنه فى وقت آخر وإنما يسهى فى وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشيء الواحد فى وقت ويذكره فى وقت آخر .

(الفرق) بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لا بك إذا سهوت عنه لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير . (الفرق) بين السهو والاعغاء أن الاعغاء سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

(الفرق) بين الظن والتصور أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الامارات وهو رجحان احد طرفي التجوز ، واذا حدث عند امارات غلت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الامارات سمي ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك

(١) فى التيورانية الناس ، وهو تحريف .

والتصور يستعمل في المدرك دون غيره كأن المدرك إذا أدركه المدرك تصور نفسه ، والشاهد أن الأعراض التي لا تدرك لا تصور نحو العلم والقدرة ، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ لأن قولك تصورت الشيء معناه أني بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك تمثلته معناه اني بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

(الفرق) بين التصور والتوهم أن تصور الشيء يكون مع العلم به ، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز والتجويز يناق العلم ، وقال بعضهم التوهم يجري مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك وذلك مثل أن يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال آخر التوهم هو تجويز مالا يمتنع من الجائز والواجب ولا يجوز أن يتوهم الانسان ما يمتنع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركا ساكنا في حال واحدة .

(الفرق) بين الظن والشك أن الشك استواء طرفي التجويز ، والظن رحان أحد طرفي التجويز والشاك يحوز كون ماشك فيه على إحدى الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمانة ، ولذلك كان الشاك لا يحتاج في طلب الشك الى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في الحرية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير ، ويجوز أن يقال الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين التقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

(الفرق) بين الظن والحسبان أن بعضهم قال : الظن ضرب من الاعتقاد ، وقد يكون حسان ليس باعتقاد ألا ترى أنك تقول أحسب أن زيدا قد مات ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي . قال أبو هلال رحمه الله تعالى أصل الحسبان من الحساب تقول أحسبه بالظن قد مات كما تقول أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع و صار كالحقيقة بعد كثرة

الاستعمال (١) و الفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن حسب وفي الحساب حسب ولذلك فرق بين المصدرين هزيل حسب وحسبان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .
(الفرق) بين الشك والارتياح أن الارتياح شك مع تهمة (٢) والشاهد أنك تقول إنى شاك اليوم في المطر ولا يحوز أن تقول إنى مرتاب بفلا إذا شككت في أمره واتهمته . فأما :

(الفرق) بين الريبة والتهمة فإن الريبة هي الحصلة من المكروه تظن بالإنسان فيشك معها في صلاحه ، والتهمة الحصلة من المكروه تظن بالإنسان أو يقال فيه ، ألا ترى أنه يقال وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضاً اتهمته في نفسى إذا طنت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالتهم هو المقول به التهمة والمطون به ذلك ، والمريب المطون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويحوز أن يكون متهم ليس بمريب .

(الفرق) بين الشك والامترأ أن الامترأ هو استخراج الشبهة المشككة ، ثم كثر حتى سمي الشك مرية وامتراء وأصله المرى وهو استخراج اللب من الصرع مري الباقية يمر بها مريباً ، ومنه ماراه مارة ومرأاً إذا استخراج ما عنده بالمطارة ، وامتري امتراءاً إذا استخراج الشبهة المشككة من غير حل لها .

(الفرق) بين العلم والظن أن "ظان يحوز أن يكون المطون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققة والعلم يحقق المعلوم وقيل حاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى (إن هم إلا يظنون) والصحيح أنه على ظاهره .

(الفرق) بين الظن والجهل أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ولا يحوز خلاف ما يعتقده وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس إليه ، وليس كذلك الظان .

(الفرق) بين التصور والتحيل أن التصور تخيل لا يثبت على حال وإذا ثبت على حال لم يكن تحيلاً فإذا تصور الشيء في الوقت الأول ولم يتصور في الوقت الثاني قيل إنه تحيل . وقيل التحيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون

(١) في قوله "و الفرق بين المصدرين هزيل حسب وحسبان" والفرق بينهما في استعمال (٢) في البيروية "شك مع تهمة" .

بعض فلهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم يناهيان العلم كما أن الظل والشك ينافيانه .
 (الفرق) بين التقليد والطن أن المقلد وإن كان محسناً للطن بالمقلد لما عرفه
 من أحواله فهو سيطر أن الأمر على خلاف ماقلده فيه ، ومن اعتقد فيمقلده
 أنه لا يحوز أن يحظى . هداك لا يحوز كون ماقلده فيه على خلافه فلدلك لا يكون
 طائناً ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ماقلده فيه يعارق الطان لأنّه
 كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترحيح لكونه عليها عنده على كونه على
 غيرها ، والطن يكون له حكم إذا كان عن امارة صحيحة ولم يكن الطان قادراً
 على العلم فأما إذا كان قادراً عليه فليس له حكم ، ولدلك لا يعمل بخبر الواحد إذا
 كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

(الفرق) بين الجهل والحق أن الحق هو الجهل بالأمور الجارية في
 العادة ، ولهذا قالت العرب أحق من دغة ، وهي امرأة ولدت فظنت
 أنها أحمدت فحمتها العرب بجهلها بما جرت به العادة من
 الولادة ، وكذلك قولهم أحق من الممورة (١) إحدى خدمتها وهي امرأة
 راودها رجل عن نفسها فقالت لا تنكحني بغير مهر فقال لها مهرك إحدى
 خدمتيك أي حلحالك فرضيت فحمتها العرب بجهلها بما حرت به العادة في
 المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ولا يسمى الجهل بالله حقاً ، وأصل الحق
 الضعف ومن ثم قيل البقلة الحقاء لضعفها ، وأحق الرجل إذا ضعف فقيل
 للأحق أحق لضعف عقله .

(الفرق) بين الحماقة والرقاعة أن الرقاعة على ما قال الحافظ حق مع رفعة
 وعلو رتبة ولا يقال للأحق إذا كان وصيغار قيعاً وإما يقال ذلك للأحق
 إذا كان سيداً أو رئيساً أو ذا مال وجاه .

(الفرق) بين الاحق والمائق أن المائق هو السريع البكاء القليل الحزم
 واللبات ، والمائة البكاء وفي المتل : أنا يثق وصاحي متق فكيف تنفق ، وقال
 بعضهم المائق السيء الخلق ، وحكى ابن الأباري أن قولهم أحق مائق بمنزلة
 عطشان نظشان وحائع نائع (٢) .

(١) في النسخ « الممورة » والممل مشهور . (٢) أى هو اتناع .

﴿ الباب الخامس ﴾

فى الفرق بين الحياة والنماء والحى والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفى الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضافه ويخالفه .

(الفرق) بين الحياة والنماء أن الحياة هى ما تصير به الجملة كالشئ الواحد فى جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى (فأحيينا به الأرض بعد موتها) فعناه أنا جعلنا حالها كحال الحى فى الارتفاع بها ، والصفة لله بأنه حى مأخوذة من الحياة على التقدير لا على الحقيقة كما أن صفته بأنه موجود مأخوذة من الوجود على التقدير وقد دل الدليل على أن الحى بعد أن لم يكن حياحى من أجل الحياة فالذى لم يزل حياً ينبغي أن يكون حياً لنفسه ، والنماء يزيد الشئ حالاً بعد حال من نفسه لا باضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد وليس بحى والله تعالى حى ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطى عطية أنه قد نما ماله وإنما يقال نما ماله إذا زاد فى نفسه ، والنماء فى الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً ، وفى الورق والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنبات نوام لأنها تزيد فى كل يوم إلى أن تنتهى إلى حد التمام .

(الفرق) بين الحى والحيوان أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى (وإن الدار الآخرة لهى الحيوان) فقد قال بعضهم يعنى البقاء يريد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان لأنه ليس بذى جنس .

(الفرق) بين الحياة والعيش أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبيل ذلك ، والشاهد قولهم معيشة فلان من كذا يعنون ما كله ومشربه مما هو سبب لبقاء حياته فليس العيش من الحياة فى شئ .

(الفرق) بين الحياة والروح أن الروح من قرائن الحياة ، والحياة عرض وروح جسم رقيق من جنس الريح ، وقيل هو جسم رقيق حساس ، وتزعم

الاطباء أن موضعهاى الصدر من الحجاب والقلب ، وذهب بعضهم إلى أنها مبسوطة في جميع البدن وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح في العربية من أصل واحد ولهذا يستعمل فيه النفخ يقال نفخ فيه الروح وسمى جبريل عليه السلام روحاً لأن الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن روحاً .

(الفرق) بين الروح والمهجة والنفس والذات ، أن المهجة خالص دم الانسان الذى إذا خرج خرجت روحه وهو دم القلب في قول الخليل ، والعرب تقول سألت مهجهم على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح وعلى الذات ويكون تأكيداً يقال خرجت نفسه أى روحه وجاء في زيد نفسه بمعنى التوكيد والسواد سواد لنفسه كما تقول لذاته ، والنفس أيضاً الماء وجمعه أنفاس قال جرير :

تعلل وهى شاذبة بفيها بأنفاس من الشيم القراح

والنفس ملء الكف من الدماغ والنفس التى تستعد بمعنى الذات ما يصح أن تدل على الشيء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا فقد دلت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه ، وقال على بن عيسى الشيء والمعنى والذات نظائر وبينها فروق فالمعنى المقصود ثم كثر حتى سمي المقصود معنى ، وكل شيء ذات وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الاضافة فقالوا ذات الانسان وذات الجوهر ليحققوا الاشارة إليه دون غيره ، قلنا ويعبر بالنفس عن المعلوم في قولهم قد صح ذلك في نفسى أى قد صار في جملة ما أعلمه ولا يقال صح في ذاتي .

ومما يضاد الحياة الموت

(الفرق) بين الموت والقتل أن القتل هو تقض البنية الحيوانية ولا يقال له قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمي ، وقال بعضهم القتل إماتة الحركة . ومنه يقال ناقة مقتلة إذا كثر عليها الاتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضاً يضاد الحياة مضادة الروح ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه

إلا أنه يدل على الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولا بد في القتل من انتقاض النية ، ويقال لمن حبس الانسان حتى يموت أنه قتله ولم يكن (١) يقاتل في الحقيقة لأنه لم ينقض النية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال مات قلبه إذا صار بليداً ومات المتاع أى كسد ومات الشيء بينهم نقص وحظ ميت ضعيف ونبات ميت ذابل ووقع في المال موتان إذا تآمرت وموتان الأرض إذا لم تعمر . (الفرق) بين القتل والذبح أن الذبح عمل معلوم ، والقتل صروب مختلفة ولهذا منع الفقهاء عن الاجارة على قتل رجل قصاصاً ولم يعموا من الاجارة على ذبح شاة لأن القتل منه لا يدري أيقبله بضربة أو بضرتين أو أكثر وليس كذلك الذبح . (الفرق) بين الفناء والنفاذ أن النفاذ هو فناء آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاذ فيما يفنى حملة ألا ترى أنك تقول فناء العالم ولا يقال نفاذ العالم ويقال نفاذ الزاد ونفاذ الطعام لأن ذلك يفنى شيئاً فشيئاً

(الفرق) بين الاهلاك والاعدام أن الاهلاك أعم من الاعدام لأنه قد يكون بنقض النية وإبطال الحاسة وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة ، والاعدام نقيض الاتحاد فهو أحص فكل إعدام إهلاك وليس كل إهلاك إعدام . (الفرق) بين الحياة والقدرة أن قدرة الحي قد تنافض مع بقاء حياته على حد واحد ألا ترى أنه قد يتعذر عليه في حال المرض واسكبر كثير من أفعاله التي كانت ماسمة له مع كون إدراكه في الحالين على حد واحد فيعلم أن ماصح به أفعاله قد يتناقض وما صح به إدراكه غير متناقض ، وفرق آخر أن العصو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه وإن لم تكن فيه القدرة كالإذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرة وإن كانت مفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جس واحد والتمدد محتلفة ولو كانت متفقة لقدرة بقدرتين على مقدور واحد .

(مرة) بين القدرة والقهر أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدور ولهذا يقال ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ملك قادر لأن إطلاق قولنا قادر لا يدل على

عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا قاهر :

(الفرق) بن القهر والغلبة أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال قاتله فعنده وصارعه فغلبه وذلك لفضل قدرته وتقول حاجه فعلبه ولاعبه بالشرط فعبه عضل علمه وفطنته ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول باوأه فقهره ولا تقول حاجه فقهره ولا تقول قهره بفضل علمه كما تقول عبه بفضل علمه .

(الفرق) بين العلة والقدرة أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال غلب خصمه غلباً كما تقول طلب طلباً وفي القرآن (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقولهم الله غالب من صفات الفعل وقولنا له قاهر من صفات الدات وقد يكون من صفات الفعل وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهوراً ، وقال علي بن عيسى : الغالب القادر على كسر حد الشيء عند مقاومته بأقتداره ، والقاهر القادر على المستعص من الأمور .

(الفرق) بين القادر والمقيت أن المقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال والشاهد قول الشاعر :

ألى الفضل أم على إذا حو سبت إلى على الحساب مقيت
قال ولا يمكن المحاسبة لهما مع القدرة عليها والعلم بها وفي القرآن (وكان الله على كل شيء مقيتاً) أى مقتدرأ على كل شيء عالماً به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه . قيل هو المقتدر وأنشد :

وذى صغر (١) كفت الضغن عنه وكنت على إساءته مقيتاً
وقيل هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان وقال ابن عباس مقيتاً حفيظاً وقال مجاهد شهيداً وحفيظاً حسياً ، وقال الخليل المقيت الحافظ والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس فكان المقيت الذى يعطى الشيء قدر حاجته من الحفظ ، وحكى الفراء يقوت ويقيت

(الفرق) بين القادر والقوى أن القوى هو الذى يقدر على الشئ وعلى ما هو أكثر منه ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشئ أنه قوى عليه وإنما يقال له إنه قوى عليه إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

(الفرق) بين قولك قادر عليه وقادر على فعله أن قولك قادر عليه يفيد أنه قادر على تصرفه كقولك فلان قادر على هذا الحجر أى قادر على رفعه ووضعوه وهو قادر على نفسه أى قادر على ضبطها ومنعها فيما تنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

(الفرق) بين القادر على الشئ والمالك له أن المالك يضاف الى المقدور وغير المقدور نحو زيد مالك للمال وليس بقادر عليه فالقادر على الشئ قادر على إيجاده والمالك للشئ مالك لتصرفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواءً وهو قوله تعالى (مالك يوم الدين) ويوم الدين لم يوجد فيملك وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمالك فى الحقيقة لا يكون إلا الموجود والقدرة لا تكون على الموجود .

(الفرق) بين القوة والشدة أن الشدة فى الاصل هى مبالغة فى وصف الشئ فى صلابة وليس هو من قبيل القدرة ولهذا لا يقال لله شديد ، والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله تعالى (أشد منهم قوة) أى أقوى منهم . وفى القرآن (ذى القوة المتين) أى العظيم الشأن فى القوة وهو اتساع .

(الفرق) بين الشدة والجلد أن الجلد صلابة البدن ومنه الجلد لأنه أصلب من اللحم ، والجلد الصلب من الارض وقيل يتضمن الجلد معنى القوة والله لا يقال لله جليد لذلك (١) .

(الفرق) بين الصعوبة أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون فى الشئ الذى لا يمكن فعله على الاثر يعنى أن فعله صعب عليك ورجل صعب أى متعب ، وفيها معنى العلة لما يزاؤها ، ومن ثم سمي

الفحل الشديد الغالب مصعباً فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد غير صعب اذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ولا صعب الا شديد .

(الفرق) بين القوة والمتانة أن المتانة صلابة في ارتفاع، والمتن من الأرض الصلب المرتفع والجمع متان ، ومنه سمي عقب الظهر متناً ، والصلابة قريية من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله فأما قوله تعالى (ذو القوة المتين) فالتين في اسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوى وهو في الله توسع لأن المتانة في الأصل نقيضة الرخاوة فاستعملت في نقيض الضعف للبالغة في صفة القوة والله أعلم .

(الفرق) بين القدرة والممة أن الممة تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الاعمال الشاقة وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (أجر غير ممنون) أى مقطوع ، والمنون المنية لأنها فاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل للامتنان بالنعمة امتنان لأنه يقطع الشكر .

(الفرق) بين الشدة والصلابة أن الصلابة هي الثام الاحزاء بعضها الى بعض من غير خلل مع ييوسة فيها ، والشدة هي التزاق الاجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتئماً أو متحللاً ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

(الفرق) بين القوة والشهامة أن الشهامة خشونة الجانب مأخوذة من الشيم وهو ذكر القنافذ ولا يسمى الله شهماً لذلك .

(الفرق) بين الشهامة والجزالة أن الجزالة أصلها شدة القطع بمول جزلات الشيء اذا قطعت به شدة وقيل حطب جزل اذا كان شديد القطع صلباً واذا كان كذلك كان أبقي على النار فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الأمور فسمى جزلاً ولا يوصف الله به .

(الفرق) بين الشجاعة والبسالة أن أصل البسل الحرام فكان الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكره لشدة فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة والشجاع الجريء المقدم في الحرب ضعيفاً كان أو قوياً ، والجرأة قوة القلب الداعي الى الاقدام على

المكاره فالشجاعة تنبىء عن الجرأة والبسالة تنبىء عن الشدة والقوة يجوز أن يكون الباسل من البسول وهى تكره الوجه مثل البشور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكرهه ولا تحوز الصفة بذلك على الله تعالى .

(الفرق) بين الشجاعة والنجدة أن النجدة حسن البدن وتمام لمحى وأصلها الارتفاع ومنه سميت بلادهم المرتفعة نجدا ، وقيل للنجاد نجدا لأنه يحشو الثياب فترفع ثم قيل للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام الجسم فى أكثر الأحوال .
ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الصلابة والقسوة أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب وان لم يكن صلبا .

(الفرق) بين القدرة والصحة أن الصحة يوصف بها المحل والآلات والقدرة تتعلق بالحملة يقال غير صحيحة وحاسة صحيحة ولا يقال عين قادرة وحاسة قادرة .

(الفرق) بين الصحة والعافية أن الصحة أعم من العافية يقال رجل صحيح وآلة صحيحة وخشبة صحيحة إذا كانت ملتزمة لا كسر فيها ولا يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال صححت القول وصحح لى على فلان حق ، ولا تستعمل العافية فى ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاذه من الصحة فقط والصحة تنصرف فى وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن يباى المرض يقال حلقة الله معافى صحيحا ومع هذا فإنه لا يقال صح الرجل ولا عوفى إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطايعية وأصلها الترك من قوله تعالى (فس عفى له من أخيه شيء) أى ترك له ، وعفت الدار تركت حتى درست ومنه « اعفوا للحي » أى اتركوها حتى تطول ومنه العفو عن الذنب وهو ترك المعاقبة عليه وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة وعفاه يعفوه واعتفاه يعتفيه إذا أتاه بسأله تاركا لغيره .
(الفرق) بين الصحة والسلامة أن السلامة بقبضة الهلاك ونقيض الصحة الآت من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ألا ترى أنه يقال سلم الرجل من

علته اذا كان يخاف عليه الهلاك منها أو على شيء من جسده، واذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يقل سلم منها وقيل صح منها ، هذا على أن السلامة تقيضة الهلاك وليست الصحة كذلك وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبرىء من العيب سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين زوال الموانع والآفات عن من يحوز عليه ذلك ولا يقال لله سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ولا يقال له صحيح لأن الصحة تقتضى منافاة المرض والكسر ولا يجوز ان على الله تعالى .

(الفرق) بين القدرة والطاقة أن الطاقة عاية مقدرة القادر واستفراغ وسعه في المقدور يقال هذا طاقتي أى قدر إمكاني، ولا يقال لله تعالى مطيق لذلك .

(الفرق) بين القدرة والاستطاعة أن الاستطاعة في قولك طاعت جوارحه للفعل أى ابتعاد له ولهذا لا يوصف الله بها ويقال أطاعه وهو مطيع وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الاجابة وهو قوله تعالى : (هل يصح ربك من يحاك إلى ذاتسأله وأما هو تعالى (لا يستعبدون من أحد) يقين منهم اسماعيل بن علي ليس انهم لا يستعبدون عن ذنوبهم . فتقول لا أستطيع أن أبصر فلاناً تريد أن رؤيته تمقل عليك .

(الفرق) بين العزيز والقاهر أن العزيز هو الممتنع الذي لا ينال بالآذى ولذلك سمي أبو ذؤيب العقاب عزيزة لأنهما تتحد وكرها في أعلى الحبل فهي تتعبد على من يريداه فقال :

حي دبيت إلى مراتب عزيزه سوداء روية نهجها . . .

ويقال عزيز إذا صار عزيزاً وعز يعز إذا هزأ إذا هزأ بغيره على المع والخص من عزيز والعزاز الأرض الصلبة لا متاعها على الحافر بصلايتها كالأمتناع من الضيم، والصدة بعزير لا تتضمن معنى القهر، والصفة بقاهر تتضمن معنى العزير يقال قهر فلان فلاناً إذا غلبه وصار مقتدراً على إنفاذ أمره فيه

(الفرق) بين قوتك العزيز وبيز قولك عزيزى أن قولك عزيزى بمعنى حبيبى الذى يعز عليك فقدته لميل طبعك إليه ، ولا يوصف الأعضاء به مع الاضافة ،

، وليس كذلك السيد وسيدى لأن الاضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الاضافة من الاختصاص .

(الفرق) بين القادر والتمكن أن التمكن مضمن بالآلة والمكان الذى يتمكن فيه ، ولهذا لا تحوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يحوز أن يستغنى بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة فى الكتابة ويحوها ويقال مكته ومكن له قال بعضهم معناها واحد ، قال ومنه قوله تعالى (مكناهم فى الارض ما لم تمكن لكم) قال فجاء باللغتين للتوسع فى الكلام ، والصحيح أن مكنت له جعلت له ما يتمكن به ومكنته أقدرته على ملك الشئ فى المكان .

(الفرق) بين التمكين والاقدار أن التمكين اعطاء ما يصح به الفعل كأنما ما كان من الآلات والعدد والقوى ، والاقدار إعطاء القدرة وذلك أن الذى له قدرة على الكتابة تعتذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة صد العجز ، والتمكن صد التعتذر .

الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها

(الفرق) بين العجز والمنع أن العجز يضاد القدرة مضادة التروك ويتعلق بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لا حله يتعذر الفعل على القادر فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة بل ليس يسمى منعاً إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز فى شئ .

(الفرق) بين المنع والكف أن المنع ما ذكرنا والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل فى الامتناع عما تدعو إليه الشهوة قال والامساك مثله يقال كف عن زيارة فلان وأمسك عن الافطار ، وليس الأمر كما قال بل يستعمل الامساك والكف فيما تدعو إليه الشهوة وفيما لا تدعو إليه يقال كف عن القتال كما يقال كف عن شرب الماء وأمسك عن ذلك أيضاً ، وأصل الامساك حبس النفس عن الفعل ومنه المساك وهو مكان يمسك الماء أى يحمله والجمع مسك والمسكة السوار سمى بذلك لانه يلزم المعصم فهو كالحبوس فيه ، والمسكة جلابة تكون على وحه الولد فى بطن أمه لا يحاطة به كاحاطة الحبس بالحبوس .

وإن... مسك الشئ وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمسك

الاسترسال وتقيض الامساك الارسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال جأى الناس كافة أى جميعاً فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل وإيجاده حالاً بعد حال خلاف الانبساط فيه وانما قلنا ذلك لأن أصله الانقباض وحلاف الانقباض الانبساط، والامساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بين.

(الفرق) بين الكف والترك أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر وقال بعضهم كل شيئين تضادا وقدر عليهما قدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتاً واحداً وكانا يحلان محل القدرة وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سمي الموجود منهما تركاً وما لم يوجد متروكاً، والترك عند العرب تخليف الشيء فى المكان الذى هو فيه والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج فرخها تريكة لأن العامة تصرف عنها، والتريكة الروضة يغفلها الناس ولا يرعونها . (الفرق) بين الترك والتخلى أن الترك هو ما ذكرنا ، والتخلى للشيء تقيض التوكيل به يقال خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خالياً لا أحد معه ، ثم صارت التحلية عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء والرغبة فيه والنهى عن خلافه، ويقولون القادر محلى بينه وبين مقدوره أى لا مانع له منه شئ بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

(الفرق) بين قولك تركت الشيء وقولك هيت عنه أنه يقال هيت عنه إذا تركته سهواً أو تشاغلاً ، ولا يقال لمن ترك الشيء عامداً أنه هيت عنه، وقول صاحب الفصيح هيت عن الشيء إذا تركته غلط ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك إلا كل بعد شبع أو الشرب بعد الرى أنه هيت عن ذلك ، وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة .

(الفرق) بين التخلى والاطلاق أن الاطلاق عند الفقهاء كالاذن إلا أن أصل الاذن أن يكون ابتداءً والاطلاق لا يكون إلا بعد نهى ، ثم ذكرنا حتى استعمل أحدهما فى موضع الآخر ، والاطلاق مأخوذ من الطاق وهو الفيد أطلقه إذا فك طلقه أى قيده كما تقول أنشط إذا حل الانشوطه ، ومنه طلق المرأة وذلك

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الحصر والحبس أن الحصر هو الحبس مع التضيق يقال حصرهم في البلد لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح في الرعى والتصرف في الأمور ويقال حبس الرجل عن حاجته وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها، ولا يقال حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه وهو في حصار أى ضيق، والحصر احتباس النحوكاً به من ضيق المخرج كذا قال أهل اللغة ويجوز أن يقال إن الحبس يكون لمن تمكنت منه والحصر لمن لم يتمكن منه وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فانك لم تتمكن منهم وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم والحصر في هذا سبب التمكن والحبس يكون بعد التمكن .

(الفرق) بين الحصر والاحصار قالوا الاحصار في اللغة منع بغير حبس، والحصر المنع بالحبس قال الكسائي ما كان من المرض قيل فيه احصر، وقال أبو عبيدة ما كان من مرض أو دهاب نفقة قيل فيه احصر وما كان من سجن أو حدس قيل فيه حصر فهو محصور، وقال المبرد هذا صحيح وإذا حبس الرجل الرجل قيل حبسه وإذا فعل به فعلاً عرصه به لأن يحبس قيل أحبسه وإذا عرصه للقتل قيل أقتله وسقاه إذا أعطاه اناءاً يشرب منه واسقاه إذا جعل له سقياً، وقبره إذا تولى دفنه وأقره جعل له قبراً فمعنى قوله تعالى (فان أحصرتم) عرض لكم شيء يكون سبباً لفوات الحج .

(الفرق) بين الوهن والضعف أن الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أن القوة من فعل الله تقول خلقه الله ضعيفاً أو خلقه قوياً، وفي القرآن (وخلق الإنسان ضعيفاً) والوهن هو أن يفعل الإنسان فعل الضعيف تقول وهن في الأمر يهن وهناً وهو واهن إذا أخذ فيه أحد الضعيف، ومنه قوله تعالى (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأتتكم الأخبار) أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء وأنتم أقوياء على ما تظنون بتدليل الله إياهم لكم، ويدل على صحة ما قلنا أنه لا يقال خلقه الله واهناً كما يقال خلقه الله ضعيفاً، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازاً في مثل قوله تعالى (وما صغفوا وما استكانوا) أي لم يفعلوا فعل الضعيف،

الموجود من الوجود على التقدير وكذلك صفة القديم من القدم وصفة الحادث من الحدوث وإنما حرت الصفات على البيان بأصل رجع إليه إما محقق وإما مقدر وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ألا ترى أن قول امرئ القيس « بمحرد قيدا لا وابد هيكل دأبلغ من مانع الا وابد وهو مقدر تقدير المانع، والكائن على أربعة أوجه أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك في القديم ثم يصح في المحدث والناس يقولون إن الله لم يزل كائنا، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير وهو قول الناس إن الله تعالى كائن بكل مكان والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه، والثالث قولنا للجوهر إنه كائن بالمكان ومعناه أنه شاغل للمكان، والرابع قولنا للعرض إنه كائن في الجسم فالمراد حلوله.

(الفرق) بين الكائن والثابت أن الكائن لا يكون إلا موجودا ويكون ثابتا ليس بموجود وهو من قولهم فلان ثابت النسب معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجودا ويقال شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول، ويستعمل الثبات في الاجسام والاعراض وليس كذلك الكون.

(الفرق) بين الدوام والخلود أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الاوقات ولا يقتضى أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائما والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ولهذا لا يقال إنه خالد كما أنه دائم.

(الفرق) بين الدائم والسرمدة أن السرمدة هو الذي لا فصل يقع فيه وهو اتباع انشئ الشيء والميم في رائدة، والعرب تقول شربته سمرمدا مبردا كما أنه اتباع.

(الفرق) بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا، والبقاء يكون وقتين فصاعدا، وأصل الخلود اللزوم ومنه أخلد إلى الأرض وأخلد إلى قوله أي لزم معنى ما أتى به فالخلود اللزوم المستمر ولهذا يستعمل في الصخر وما يحرق بجراه ومنه قول لبيد حمر حوالد ما بين كلامها، وقال علي بن عيسى الخلود مضمحل بمعنى في كذا ولهذا يقال خلده في الحبس وفي الديوان، ومن أجله قيل للثاني حوالد فاذا زالت لم تنكس خوالده، ويقال لله

تعالى دائم الوجود ولا يقال خالد الوجود .

(الفرق) بين القديم والباقي والمتقدم أن الباقي هو الموحود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل كائناً موجوداً على ما ذكرنا وأنت تقول سأبقى هذا المتاع لعمري ولا تقول سأقدمه واستبقيت الشيء ولا تقول استقدمته ، وقال قوم القديم في اللغة مبالغة في الوصف بالتقدم في الوجود وكلما تقدم وجوده حتى سمي قديماً فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك لو كان القدم يستفاد مجازاً أن تقول لما علمته سيبقى طويلاً لأنه سيقدم كما تقول أنه سيبقى ، وفي بطلان ذلك دلالة على أنه في المحدث توسع والمتقدم خلاف المتأخر والتقدم حصول الشيء وقدم الشيء . ومنه القدوم لتقدمها في العمل وقيل لاضيقها في العمل لا لتثنى فتوقع لها في الصفة كالمتقدم في الأمر ، ومنه القدم لأنك تتقدم بها في المكان في المشي ، والساقطة في الخير والشرف قدم وفي القرآن (قدم صدق عند ربهم) وقوام الرئيس العشر المتقدمات ويقال قدم العهد وقدم إلى أي طال وكل ما يقدم فهو قديم وقدم وفي الحديث « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أي في البار يريد من سلف في علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه ، والقديم على الحقيقة هو الذي لا أول لحدوثه .

(الفرق) بين قولنا الأول وبين قولنا قبل وبين قولنا آخر وقولنا بعد أن الأول هو من جملة ما هو أوله وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره وليس كذلك ما يتعلق بقل وبعد وذلك أنك إذا قلت زيد أول من جاءني من بني تميم وآخره أوجب ذلك أن يكون زيد من بني تميم وإذا قلت جاءني زيد قل بني تميم أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم فعلى هذا يجب أن يكون قولنا الله أول الأشياء في الوجود وآخرها أن يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه معها ولا أنه شيء إلا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال إنه قبل الأشياء الموجودة سواء أو بعدها فيكون استثناءه من الأشياء لا يخرجها من أن يكون شيئاً ، وقبل وبعد لا يقتضيان زماناً ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يستعملا في الأزمنة والأوقات ، أن يقال بعضها قبل بعض أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زماناً ، وغير مستكر وحوادث

زمان لافى زمان ووقت لافى وقت، وقبل مضمته بالاضافة فى المعنى واللفظ وربما حذفت الاضافة لاجتزاء بما فى الكلام من الدلالة عليهما، وأصل قبل المقابلة فكان الحادث المتقدم قد قابل الوقت الاول والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الاول ما يستقبل والآخر يحى على تفصيل الاثنين تقول أحدهما كذا والآخر كذا، والاؤل والآخر يقال بالاضافة يقال أوله كذا وآخره إلا فى أسماء الله تعالى والاؤل الموجود قبل والآخر الموجود بعد .

(الفرق) بين السابق والاؤل أن السابق فى أصل اللغة يقتضى مسبوقاً، والاؤل لا يقتضى ثانياً ألا ترى أنك تقول هذا أول مولود ولد لفلان وإن لم يولد له غيره، وتقول أول عبد يملكه حر وإن لم يملك غيره ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء، وهذا يبطل قول الملحدين أن الاؤل لا يسمى أولاً إلا بالاضافة إلى ثان، وأما تسمية الله تعالى بأبه سابق يفيد أنه موجود قبل كل موجود، وقال بعضهم لا يطلق ذلك فى الله تعالى إلا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موحدة قد سقتها ولذلك لا يقال إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضى الريادة فى السبق، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر فى الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

(الفرق) بين قولك يقدمه وقولك يسبقه أن معنى قولك يقدمه يسير قدامه ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله، وقال تعالى (يقدم قومه يوم القيامة) قيل أنه أراد يمشى على قدمه يقودهم الى النار وليس كذلك يسبقهم لأن يسبقهم يحور أن يكون معناه أنه يوحد قبلهم فيها .

﴿ الباب السابع ﴾

في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها
ويخالفها وبين أقسام الافعال

(الفرق) بين الارادة والمحبة أن المحبة تجرى على الشيء ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الارادة تقول أحبت زيدا والمراد أنك تحب إكرامه ونفعه ولا يقال أردت زيدا بهذا المعنى، وتقول أحب الله أى أحب طاعته ولا يقال أريد بهدا المعنى فجعل المحبة لطاعة الله محبة له كما جعل الخوف من عقابه خوفاً منه وتقول الله يحب المؤمنين (١) بمعنى أنه يريد إكرامهم وأثابتهم ولا يقال إنه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا ان المحبة تكون ثواباً وولاية ، ولا تكون الارادة كذلك ، ولقولهم أحب ريداً مزية على قولهم أريد له الخير وذلك أنه اذا قال أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له شيئاً من السوء واذا قال أحبه أبان أنه لا يريد له سوءاً أصلاً وكذلك اذا قال اكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له الخير (٢) البتة واذا قال أبغضه أبان أنه لا يريد له خيراً البتة ، والمحبة أيضاً تجرى مجرى الشهوة فيقال فلان يحب اللحم أى يشتهي وتقول أكلت طعاماً لا أحبه أى لا أشتهيه ومع هذا فان المحبة هي الارادة ، والشاهد أنه لا يجوز أن يحب الانسان الشيء مع كراهته له .

(الفرق) بين المحبة والشهوة أن الشهوة توفى النفس وميل الطباع الى المشتهى وليست من قبيل الارادة ، والمحبة من قبيل الارادة وتقيضها البغضة وتقيض الحب البغض . والشهوة تتعلق بالملاذ فقط والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

(الفرق) بينها وبين الصداقة أن الصداقة قوة المودة مأخوذة من الشيء الصديق وهو الصلب القوى ، وقال أبو علي رحمه الله : الصداقة اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال إن الله صديق المؤمن كما يقال إنه حبيب وحليله .

١ . ربه المؤمن ، وما بعدها بالافراد موافقة لها . (٢) في التيمورية وحيراء .

(الفرق) بين الشهوة واللذة ان الشهوة توقان النفس الى ما يلد ويسر ،
واللذة ما تاقّت النفس إليه ونازعت الى نيله فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والشهوة أن الانسان قد يشتمى ما هو كاره له
كالصائم يشتمى شرب الماء ويكرهه ، وقد يريد الانسان ما لا يشتميه كشرب
الدواء المر والحية والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة وارادة
القبيح قبيحة فالفرق بينهما ين .

(الفرق) بين اللذة والراحة أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له
وذلك أن العطشان اذا شتمى الشرب ولم يشرب ملياً ثم شرب سميت لذته
بالشرب راحة واذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك
الماشي اذا أطال المشي ثم قعد وقد تقدمت شهوته للعود سميت لذته بالعود راحة
وليس ذلك من ارادات ولكنه يحرق معها ويشكل بها ، وعند أنى هاشم رحمه
الله أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين الملتذ بها وبضروبها الدالة على اختلاف
أجناسها دليل على أنها معنى ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن
تكون الارادة كذلك .

(الفرق) بين الحب والود أن الحب يكون فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة
جميعا والود من جهة ميل الطباع فقط ألا ترى أنك تقول أحب فلاناً وأوده وتقول
أحب الصلاة ولا تقول أود الصلاة وتقول أود أن ذاك كان لي إذا تمديت وداده
وأود الرجل ودأ ومودة والود والوديد مثل الحب (١) وهو الحبيب .

(الفرق) بين المحبة والعشق أن العشق شدة الشهوة ليل المراد من المعترف
إذا كان إنساناً والعزم على مواقته عند التحكم منه ، ولو كان العشق معارفاً للشهوة
لجاز أن يكون العاشق خالياً من أن يشتمى النيل من يعشقه إلا أنه شهوة مخصوصة
لا تفارق موضعها وهي شهوة الرجل للنيل من يعشقه ولا تسمى شهوته لشرب
الخمير وأكل الطيب عشقاً ، والعشق أيضاً هو الشهوة التي إذا أفرطت وامنع بل
ما يتعلق بها قتلت صاحبها ولا يقتل من الشهوات غيرها ألا ترى أن أحداً لم يمت

من شهوة الخمر والطعام والطيب ولا من محبة داره أو ماله ومات خلق كثير من شهوة الخلوة مع المعشوق والنيل منه .

(الفرق) بين الإرادة والرضا أن إرادة الطاعة تكون قلها والرضا بها يكون بعدها أو معها فليس الرضا من الإرادة في شيء ، وعند أبي هاشم رحمه الله أن الرضا ليس بمعنى ونحن وحدنا المسلمين يرغبون في رضا الله تعالى ولا يجوز أن يرغب في لاشيء ، والرضا أيضا نقيض السخط والسخط من الله تعالى إرادة العقاب فينفي أن يكون الرضا منه إرادة الثواب أو الحكم به .

(الفرق) بين التمني والإرادة أن التمني معنى في النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى في وقوعه نفع أو في زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمني بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلا وهو أن يتمنى الإنسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو علي رحمه الله التمني هو قول القائل ليت الأمر كذا فجعله قولا وقال في موضع آخر التمني هو هذا القول وإضمار معناه في القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأشجاء ، والتمني أيضا التلاوة قال الله تعالى (إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) وقال ابن الأثير : التمني التقدير قال ومنه قوله تعالى (من بطعة إذا تمنى) ، وتمنى كذب وروى أن بعضهم قال للشعبي أهدنا بما رويته أو بما تمنيته أي كذبت في روايته ، وأما التمني في قوله تعالى (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فلا يكون إلا قولا وهو أن يقول أحدهم ليته مات ، ومتى قال الإنسان ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمنى غير اعتبارهم لضميره ويستحيل أن يتحداهم بأن يتموا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحدا ولا يدل على صحة مقالته ولا فسادها لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا قد تمنينا ذلك بقلوبنا فكانوا مساوين له فيه وسقط بذلك دلالته على كذبهم وعلى صحة تموته فلم لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمنى لفظاً .

(المرق) بن التمني والشهوة أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات

بالحواس ، والتمنى يتعلق بما يلذ وما يكره مثل أن يتمنى الانسان أن يموت والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضى .

(الفرق) بين الهوى والشهوة أن الهوى لطيف محل الشيء من السر مع الميل إليه مما لا ينبغي ولذلك غلب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهى الانسان الطعام ولا يهوى الطعام .

(الفرق) بين الارادة والمشيئة أن الارادة تكون لما يترأخى وقته ولما لا يترأخى ، والمشيئة لما لم يترأخ وقته والشاهد أنك تقول فعلت كذا شاء زيد أو أبى فيقابل بها إياه وذلك انما يكون عند محاولة الفعل وكذلك مشيئته لها تكون ندلا من ذلك فى حاله .

(الفرق) بين المشيئة والعزم أن العزم إرادة يقطع بها المرید رويته فى الاقدام على الفعل أو الاحكام عه ويختص بارادة المرید لفعل نفسه لانه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

(الفرق) بين العزم والنية أن النية إرادة متقدمة للفعل تؤدت من قولك اتوى إذا بعد والوى والنية المعد فسميت بها الارادة انى بعد ما فيها وبين مرادها ولا يفيد قطع الروية فى الاقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية لأن إرادته لا تتقدم فعله ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية وقضعا فى الاقدام والاحكام .

(الفرق) بين الارادة والاختيار أن الاختيار إرادة تسمى ندلا من عيرد ولا يكون مع حضور المختار وعيره بالبدل ويكره إختياره بالبدل عيرد ولا يكون مع حضور المختار وعيره بالبدل ويكره إختياره بالبدل عيرد ، وأصل الاختيار الخير فالمختار هو المرید الخير السليم فى الحقيقة أو خير الشئين عند نفسه من غير إلقاء واضطرار ولو اضطر الانسان إلى إرادة شئ لم يسمى مختاراً له لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

(الفرق) بين الاختيار والايثار أن الايتار على ما قيل هو الاختيار المقدم والشاهد قوله تعالى (قالوا تالله لقد آثرك الله علينا) أى قدم إختيارك علينا وذلك أهمهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى لا أنهم كانوا أئبلاء . واتسع فى

الاختيار قليل لافعال الجوارح اختيارية تفرقة بين حركة البطش وحركة المجلس وحركة المرتعش وتقول اخترت المروى على الكتان أى اخترت لبس هذا على لبس هذا وقال تعالى (ولقد اخترناهم على علم على العالمين) أى اخترنا ارسالهم ، وتقول فى الفاعل مختار لكذا وفى المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى (آثرك الله علينا) معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثر عندى أى بمن أفضله على غيره بتأثير الخير والبع عنده ، واخترتك أخذتك للخير الذى فىك فى نفسك ولهذا يقال آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال احترتك به وإما يقال اخترتك لهذا الأثر فالفرق بين الايثار والاختيار بين من هذا الوجه .

(الفرق) بين العزم والزماح أن العزم يكون فى كل فعل يخص به الإنسان والزماح يختص بالسفر يقال أزمعت المسير قال الشاعر : أرمعت من آل ليل ابتكاراً بولا يقال أزمعت الأكل والشرب كما تقول عزمت على ذلك ، والارماح أيضاً يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والمعنى أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل ، والارادة تكون فى القول والفعل .

(الفرق) بين التيمم والارادة أن أصل التيمم التأمهم وهو قصد الشئ من أمام ولهذا لا يوصف الله به لانه لا يحوز أن يوصف بأه يقصد الشئ من أمامه أو ورائه والمتيمم القاصد ما فى أمامه ثم كثر حتى استعمل فى غير ذلك .

(الفرق) بين الارادة والتحرى أن التحرى هو طلب مكان الشئ مأخوذ من الحرا وهو المأوى وقيل لمأوى الطير حراها ولموضع يعضها حراً أيضاً ومنه تحرى القبله ولا يكون مع الشك فى الاصابة ولهذا لا يوصف الله تعالى به فليس هو من الارادة فى شئ .

(الفرق) بين الارادة والتوحي أن التوحي مأخوذ من الوحي وهو الطريق تطرقته جعلته طريقى ثم استعمل فى ذا

(الفرق) بين الارادة وتوطين النفس أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الارادة له ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ألا ترى أنك لا تقول وطن فلان نفسه على ما يشتهي .

(الفرق) بين القصد والارادة أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره، والارادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد أيضاً ارادة الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصداً ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غداً .

(الفرق) بين القصد والحج أن الحج هو القصد على استقامة ومن ثم سمي قصد البيت حجاً لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره ومنه قيل للطريق المستقيم حجة والحجة فعلة من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .
(الفرق) بين الحرد والقصد أن الحرد قصد الشيء من بعد ، وأصله من قولك رجل حريد المحل إذا لم يخاطب الناس ولم يزل معهم وكوكب حريد منتح عن الكواكب وفي القرآن (وغدوا على حرد قادرين) والمراد أنهم قصدوا أمراً بعيداً وذلك أن الله أهلكت ثمرتهم بعد الاتفاح بها .

(الفرق) بين الارادة والاصابة أن الارادة سميت لإصابة على المجاز في قولهم أصاب الصواب وأخطأ الجواب أى أراد، قال الله تعالى (رخاء حيث أصاب) وذلك أن أكثر الاصابة تكون مع الارادة .

(الفرق) بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوه إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون الكلام في هذا على أحاء أى على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل كتاباً في الاعراب وقال لأصحابه أحوا هذا النحو أى اقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمى الاعراب نحواً ، وباحية الشيء الوجه الذي يقصد منه وهي فاعلة بمعنى مفعولة أى هي منحوة .

(الفرق) بين الهم والارادة أن الهم أحر العزيمة عندمواقعة الفعل قال الشاعر:
هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلاله
ويقال هم الشحم إذا أذابه وذلك أن ذوبان الشحم أحر أحواله ، وقيل الهم

تعلق الخاطر بشيء له قدرة في الشدة ، والمهمات الشدائد ، وأصل الكلمة الاستقصاء ومنه هم الشحم إذا أذابه حتى أحرقه وهم المريض إذا هبط .
(الفرق) بين الهم والقصد أنه قد يهم الإنسان بالأمور قبل القصد اليه وذلك أنه يبلغ آخر عزمه عليه ثم يقصده .

(الفرق) بين الهم والهمة أن الهمة اتساع الهم وبعد موقعه ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم فلان بعيد الهمة وكبير العزيمة فلأن بعض الهمم يكون أبعد من بعض وأكبر من بعض ، وحقيقة ذلك أنه يتم بالأمور الكبار ، والهم هو الصكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال أهم بجأحتي ، والهم أيضاً الشهوة قال الله تعالى (ولقد هممت به وهم بها) أى عزمت على الفاحشة واشتهاها هو والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يعززون على الفواحش وهذا مثل قوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الأدميين الدعاء ، وقوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة) فالشهادة من الله تعالى أخبار وبيان ومنهم أقرار ، والهم أي أعند الحزن الذي يذيب البدن من قولك هم الشحم إذا أذابه . وسند كر الله يرق بين الهم والنهم والحزن في بابه إن شاء الله .

الفرق بين الحسد والبغض أن البغض هو أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبون لك من غير أن تريد زوالها عنه (١) : والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه فلهذا دم الحسد ولم يذم البغض فأما ما روى أنه عليه السلام سئل قيل له أليس البغض قال نعم كذا يذم البغض الخط فانه أراد أن تترك مالك فيه سعة
الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها

(الفرق) بين الكراهة والإباء أن الإباء هو أن يمتنع وقد يكره

الشيء من لا يقدر على إباته وقدرأيانهم يقولون للملك أبيت اللعن ولا يعنون أنك تكره اللعن لأن اللعن يكرهه كل أحد وإنما يريدون أنك تمتنع من أن تلعن وتشتتم لما تأتي من جميل الأفعال ، وقال الرازي ولو أرادوا ظلمه أيانا أي امتنعنا عليهم أن يطلبوا ولم يرد انا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) أي يمتنع من ذلك ولو كان الله يأبى المعاصي كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

(الفرق) بين الإباء والمضادة أن الإباء يدل على النعمة ألا ترى أن المتحرك ساهيا لا يخرج ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ولا يصح أن يقال قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على النعمة .

(الفرق) بين الكراهة والبغض أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقلل البغض زيدا أي ابغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال أكرهه بهذا المعنى كما اتسع لفظ المحبة فقلل أحب زيدا بمعنى أحب إكرامه ونفعه ولا يقال أريده في هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال أكره هذا الطعام ولا يقال أبغضه كما تقول أحبه والمراد إنى أكره أكله كما أن المراد بقولك أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراؤه .

(الفرق) بين الكراهة ونفور الطبع أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور الطبع ضد الشهوة وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة في موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والاسقام مكاره وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما يفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة والمشتهى محبوبا لكثرة ما يحب الإنسان ما يشتهي ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ولما يلذ ويشتهي من المعاصي وغيرها .

(الفرق) بين قولك يبغضه وقولك لا يحبهُ أن قولك لا يحبهُ أباغ من حيث يتوهم إذا قال يبغضه أنه يبغضه من وجه ويحبهُ من وجه كما إذا قلب يحمله جاز أن يحبه من وجه ويعلم من وجه وإذا قلب لا يحبه لم يحتمل الوجهين .

(الفرق) بين الغضب والغيط أن الانسان يحوز أن يغتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الانسان الضرر لنفسه، والغيط يقرب من باب النعم.

(الفرق) بين الغضب والسخط أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال سخط الأمير على الخاجب ولا يقال سخط الخاجب على الأمير ويستعمل الغضب فيهما، والسخط إذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال رضيه وسخطه وإذا عديته بعلى فهو بمعنى الغضب تقول سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

(الفرق) بين الغضب والاشتياط أن الاشتياط خفة تلحق الانسان عند الغضب وهو في الغضب كالطرب في الفرح، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعترى من الحزن، والاشتياط لا يستعمل إلا في الغضب ويجوز أن يقال الاشتياط سرعة الغضب قال الاصمعي يقال نافة مشياط إذا كانت سريعة السمن، ويقال استشياط الرجل إذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فيه .

(الفرق) بين الغضب الذي توجه الحية والغضب الذي توجه الحكمة أن الغضب الذي توجه الحية انتقاض الطبع بحال يظهر في تغير الوجه، والغضب الذي توجه الحكمة جسم من العقوبة يضاد الرضا وهو الغضب الذي يوصف الله به.

(الفرق) بين العصب والحرد أن الحرد هو أن يغضب الانسان فيبعد عن غضب عليه وهو من قولك كوكب حريد أي بعيد عن الكواكب وحى حريد أي بعيد المحل، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحرد وهو الحرد بالاسكان ولا يقال حرد بالتحريك وإنما الحرد استرخاء يكون في أيدي الابل جعل أحرد ونافة حرداء، ويجوز أن يقال إن الحرد هو القصد وهو أن يلعب في الغضب أبعداية.

(الفرق) بين العداوة والعصاة أن العداوة البعاد من حال الصرة، وبقضها الولاية وهي الهرب من حال النصرة، والبعضة إرادة الاستحقار والإهانة، ونقيضها المحبة وهو إرادة الاعظام والاجلال .

(الفرق) بين العدو والكاشح أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة

كأنه أضمر العداوة تحت كشحه ويقال كاشحك فلان اذا عاداك في الباطن .
والاسم الكشيحة والمكاشحة .

(الفرق) بين العداوة والشأن أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل ومنه عدوة الوادى وهي جانبه ، ويحوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أى بعدها وعدا الشيء يعدوه اذا تحاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشأن على ما قال على بن عيسى طلب العيب على فعل العير لما سبق من عدائه قال وليس هو من العداوة فى شيء واما أخرى على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب وحاء فى التفسير (بشأن قوم) أى بغض قوم فقرىء شأن قوم بالاسكان أى بعض قوم شنى وهو شأن كما تقول سكر وهوسكران .
(الفرق) بين المعادة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعادة من أفعال القلوب ، ويحوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه ، ويحوز أن يعاديه ولا يخاصمه

(الفرق) بين المعادة والمساواة أن مساواة عيرك مناهضتك له بشدة فى حرب أو حصومة وهي معاملة من سوء وهو النهوض بتقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى ما إن مهاجحه لتتوه بالعصبة) ويقال للمرأة البديئة إذا هضت أنها بأت وينوء بها عجزها وهومن المقلوب أى هي تنوء به ، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح تقول إذا باوأت الرجال فاصبر أى عادت وهي المساواة ، وليست المساواة من المعادة فى شيء ألا ترى أنه يحوز أن يعاديه ولا يتاؤه .
(الفرق) بين العضب وإرادة الانتقام أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير نوطين العس عليه ولا يعير حكمه ، وليس كذلك الإرادة لأنها تقدمت وكانت عما توطن العس على الفعل فاذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك العضب ، وأيضاً فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

ومما يخالف الاختيار المذكور فى هذا الباب الاضطرار
(الفرق) بينه وبين الاجاء أن الاجاء يكون فيما لا يحد الانسان به بدأ

من أفعال نفسه مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ومثل العدو على الشوك عند مخافة السبع فيقال إنه ملجأ إلى ذلك، وقد يقال إنه مضطر إليه أيضاً فاما الفعل الذى يفعل فى الانسان وهو يقصد الامتاع منه مثل حركة المرتعش فانه يقال هو مضطر اليه ولا يقال ملجأ إليه وإذا لم يقصد الامتاع منه لم يسم اضطراباً كتحريك الطفل يد الرجل القوي، ونحو هذا قول على بن عيسى: إن الاجلاء هو أن يحمل الانسان على أن يفعل، والضرورة أن يفعل فيه ما لا يمكنه الانصراف عنه من الضر والضرما فيه ألم قال والاضطرار خلاف الاكتساب ألا ترى أنه يقال له باضطراب عرفت هذا أم باكتساب، ولا يقع الاجلاء هذا الموقع، وقيل هذا الاصطلاح من المتكلمين قالوا فاما أهل اللغة فان الاجلاء والاضطرار عندهم سواء، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة، والاجبار يستعمل فى الاكراه، والاجلاء يستعمل فى فعل العبد على وجه لا يمكنه أن يفك منه، والمكره من فعل ما ليس له إليه دافع وإنما يفعله خوف الضرر، والاجلاء ما تشدد دواعى الانسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعى.

الفرق بين أقسام الافعال

(الفرق) بين الحدوث والاحداث أن الاحداث والمحدث يقتضيان محدثاً من جهة اللفظ، وليس كذلك الحدوث والحادث وليس الحدوث والاحداث شيئاً غير المحدث والحادث وإنما يقال ذلك على التقدير، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال هو اسم لا مسمى له على الحقيقة وليس الأمر كذلك لأن السراب سبخة تطلع عليه الشمس فتبرق فيحسب مائماً فالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره وليس الحدوث والاحداث كذلك.

(الفرق) بين المحدث والمفعول أن أهل اللغة يقولون لما قرب حدوثه محدث، وحديث يقال بناءً محدث وحديث وثمر حديث وغلाम حديث أى قريب الوجود، وقولون لما قرب حدوثه أمر بعد مفعول والمحدث والمفعول فى استعمال المتكلمين واحد.

مقدوراً سواء كان عن سبب أو لا ، والاختراع هو الابداع عن غير سبب وأصله في العربية اللين والسهولة فكان المخترع قد سهل له العمل فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

(الفرق) بين الاختراع والابتداع أن الابتداع إيجاد مالم يسبق إلى مثله يقال أبدع فلان إذا أتى بالشيء الغريب وأبدعه الله فهو مبدع وبديع ومنه قوله تعالى (بديع السموات والأرض) وفعل من أفعَلَ معروف في العربية يقال بصير من أبصر وحليم من أحلم ، والبدعة في الدين مأخوذة من هداؤه قول مالم يعرف قبله ومنه قوله تعالى (ما كنت بدعا من الرسل) وقال رؤبة وليس وجه الحق أن يبدعاً .

(الفرق) بين الفعل والفطر أن الفطر إظهار الحادث بإحراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فظهر ، وأصل الباب الشق ومع الشق الظهور ومن ثم قيل تفطر الشجر إذا تشقق بالورق وفطرت الاناء شققته وفطر الله الخلق أظهرهم بإيجاده إياهم كما يظهر الورق إذا تفطر عنه الشجر ففي الفطر معنى ليس في الفعل وهو الإظهار بالأخراج إلى الوجود قل مالا يستعمل فيه الظهور ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول إن الله فطر الطعام والرائحة كما تقول فعل ذلك ، وقال علي بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده يمثل الاشتقاق عنه .

(الفرق) بين الفعل والانشاء أن الانشاء هو الاحداث حالاً بعد حال من غير احتذاء على مثال ومنه يقال نشأ العلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئاً فشيئاً والاسم النشوء ، وقال بعضهم الانشاء انتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب وكذلك الاحداث وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ويكون بسبب وبغير سبب ، والانشاء ما يكون من غير سبب والوجه الأول أجود .

(الفرق) بين المبتدئ والمبتدئ المبتدئ هو المحدث له وهو مضمن بالاعادة وهي فعل الشيء مرة ثانية ولا يقدر عليها إلا الله تعالى فأما قولك أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله فكانك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تمة ولا يكون إلا لفعل يباطل كمبتدئ بالصلاة وبالأكل وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

(الفرق) بين الفعل والعمل أن العمل إيجاد الأثر في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفاً ويعمل الخوص زنبيلًا والأيدي سقاءً ، ولا يقال يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاداه على ما ذكرنا وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) أى خلقكم وحلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه أو صوغكم له ، وقال الملخى رحمه الله تعالى : من الأفعال ما يقع في علاج وتعب واحتيال ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعد أنى على رحمه الله أنها حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدؤوب ومنه سميت الراحلة يعملة وقال الشاعر :

وقالوا قف ولا تحل وإن كسا على عجل

قليل في هواك اليوم ما نلقى من العمل

أى من الدؤوب في السير ، وقال غيره : والبرق يحدث شوقاً كلما عملاً - ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل

(الفرق) بين العمل والصنع أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به وبما يوصل إلى المراد منه ، ولذلك قيل للحجار صانع ولا يقال للتاجر صانع لأن التجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب وبالأشياء التي توصل إلى المراد من ذلك والتاجر لا يعلم إذا اتجر أنه يصل إلى ما يريد من الربح أولاً فالعمل لا يقتضى العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمناء والعشارين من أصحاب السلطان يسمون عمالاً ولا يسمون صناعاً إذ لا علم لهم بوجود ما يعملون من منافع عملهم كعلم التجار أو الصائغ بوجود ما يصنعه من الحلى والآلات ، وفي الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها وليس ذلك في الصنع ، والصنع أيضاً من الجودة ، ولهذا يقال ثوب صبيع وفلان صنعة فلان إذا استخسه على غيره وصنع الله له فلان أى أحسن إليه وكل ذلك كاللعل الجيد .

(الفرق) بين الجعل والعمل أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء على ما ذكرنا . والجعل تعريضه لإيجاد الأثر فيه وبغير ذلك ألا ترى أنك تتعرض لخرقاً وجعل الساكن متحركاً وتقول عمل الطين خزفاً ولا

تقول عمل الساكن متحركاً لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ، والجعل أيضاً يكون بمعنى الأحداث وهو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وقوله تعالى (وجعل لكم السمع والابصار) ويجوز أن يقال إن ذلك يقتضى أنه جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول جعلت الطين خزفاً ، والجعل أيضاً يدل على الاتصال ولذلك جعل طرفاً للفعل فتستفتح به كقولك جعل يقول وجعل ينشد قال الشاعر :

فاجعل تحلك من يمينك اما حنث اليمين على الاثيم الفاجر

فدل على تحلل شيئاً بعد شيء ، وحام أيضاً بمعنى الخبر في قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله تعالى (أحللتهم سقاية الحاج) أى حكمتهم بذلك ، ومثله جعله الله حراماً وجعله حلالاً أى حكم بتحليله وتحريره ، وجعلت المتحرك متحركاً أى جعلت ماله صار متحركاً ، وله وجوه كثيرة أوردناها في كتاب الوجوه والبطائر ، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت داراً مهدمة ثم رأيتها منية علمت التعبير ضرورة ولم تعلم حدوث تىء إلا بالاستدلال (١) .

(الفرق) بين الفعل والحلق والتغيير أن الحلق في اللغة (٢) التقدير يقال خلقت الأديم إذا قدرته خماً أو غيره وخلق الثوب وأخلق لم يبق منه إلا تقديره ، والخلقاء الصخرة المساء لاستواء أجزائها في التقدير ، وأحلق السحاب استوى وأنه لخلق كذا أى شبيه به كأن ذلك مقدر فيه ، والحلق العادة التي يعتادها الاسان ويأخذ نفسه بها على مقدار بغيه فان زال عنه إلى غيره قبل تحقق بدو خلقه ، وفي القرآن (ان هذا إلا خلق الأولين) قال الفراء يريد عاداتهم ، والمخلق التام الحسن لانه قدر تقديرأ حسناً ، والمخلق المعتدل في طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلاماً حسناً فقال هذا كلام مخلوق ، وجميع ذلك يرجع إلى التقدير ، والمخلوق من الطيب أحرأ دخلت على تقدير ، والاس يقولون لا حاق إلا الله والمراد أن هذا اللفظ لا يطلق إلا لله إذ ليس أحد إلا وفي فعله سهو أو غلط

(١) في السكندرية ، استدلال . . (٢) في السكندرية « العرصة » .

يمجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى كما تقول لا قديم إلا الله وإن كنا نقول هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجوداً إلا الله .

(الفرق) بين الخلق والاختلاق أن الاختلاق اسم خص (١) به الكذب وذلك إذا قدر تقديرأ يومهم أنه صدق، ويقال خلق الكلام إذا قدره صدقاً أو كذباً، واختلقه إذا جعله كذباً لا غير فلا يكون الاختلاق إلا كذباً والخلق يكون كذباً وصدقاً كما أن الافعال لا يكون إلا كذباً فالقول يكون صدقاً وكذباً.

(الفرق) بين الخلق والكسب أن الكسب الفعل العائد على فاعله بنفع أو ضرر، وقال بعضهم الكسب ما وقع بمراس وعلاح، وقال آخرون الكسب ما فعل بجارحة وهو الجرح وبه سميت جوارح الانسان جوارح وسمي ما يصاد به جوارح وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب والاكتساب فعل المكتسب، والمكتسب اذا كان مصدراً فهو فعل المكتسب واداً لم يكن مصدراً فليس بفعل يقال اكتسب الرجل مالاً وعقلاً واكتسب ثواباً وعقاباً، ويكون بمعنى الفعل في قولك اكتسب طاعة فحد المكتسب هو الجاعل للشيء مكتسباً له بمحدث اما بنفسه أو غيره فـ مكتسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة باحداثها ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسباً باحداث ما يملكه به .

(الفرق) بين الكسب والخرح أن الخرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجارحة كما أن قولك عنته يفيد أنه من جهة اللفظ للاصابة بالعين، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

(الفرق) بين الكسب والكدح أن الكدح الكسب المؤثر في الحلال كمتأثير الكدح الذي هو الخدش في الخلد، وقال الله تعالى (إنك كادح الى ربك كدحاً فلاقه) وهو يرجع الى شدة الاجتهاد في السعي والجمع وفلان يكدح لذيابه ويكدح لآثرته أى يجهتد لذلك .

(الفرق) بين الذرة والخلق أن أصل الذرة الاظهار ومعنى ذراً الله الخلق أظهرهم بالايحاد بعد العدم، ومنه قيل للبياض الذرة لظهوره وشهرته وملح ذراً في

ليأضه والذرو بلا همز التفرقة بين الشيتين ، ومنه قوله تعالى (تذروه الرياح)
وليس من هذا ذريت الحطة فرقت عنها التبن .

(الفرق) بين البرء والحلق أن البرء هو تمييز الصورة وقولهم برأ الله
الحلق أى ميز صورهم ، وأصله القطع ومنه البراءة وهى قطع العلة وبرئت
من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك وبرئت من الدين وبرأ اللحم من العظم
قطعه وتبرأ من الرجل إذا انقطعت عصمته منه .

(الفرق) بين الاتخذ والاتخاذ أن الاتخذ مصدر أخذت يبدى ويستعار
فيقال أخذه بلسانه اذا تكلم فيه بمكره ، وجاء بمعنى العذاب فى قوله تعالى
(وكذلك أحذر بك) وقوله تعالى (فأخذتهم الصيحة) وأصله فى العرية
الجمع ومنه قيل للعدير وخذ وأخذ جعلت الهمة واوا والجمع وخاذ واخاذ ،
والاتخاذ أخذ الشيء لا يمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكنا والدابة يتخذها
قعدة ، ويكون الاتخاذ التسمية والحكم ومنه قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة)
أى سموها بذلك وحكموا لها به .

(الفرق) بين الاتخذ والتناول أن تناول أخذ الشيء للنفس خاصة ألا
ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لريد كما تقول أحدثه لزيد فالأخذ أعم ،
ويحور أن يقال ان تناول يقتضى أخذ شيء يستعمل فى أمر من الأمور ولهذا
لا يستعمل فى الله تعالى فيقال تناول زيدا كما تقول أخذ زيدا وقال الله تعالى
(واخذنا من النبيين ميثاقهم) ولم يقل تناولنا ، وقيل تناول أخذ القليل
المقصود اليه ولهذا لا يقال تناولت كدما من غير قصد اليه ويقال أحدثته من غير قصد .

— ❦ — الباب الثامن — ❦ —

في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يحرى مع ذلك ، وفي
الفرق بين ما يحالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من
التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد والممارسة والمجاورة ،
والفرق بين ما يحالف ذلك من الفرق والفصل

(الفرق) بين الواحد والفرد أن الفرد يفيد الانفراد من القرن ، والواحد
يفيد الانفراد في الذات أو الصفة ألا ترى أنك تقول فلان فرد في داره
ولا تقول واحد في داره وتقول هو واحد أهل عصره تريد (١) أنه قد انفرد
بصفة ليس لهم مثلها وتقول الله واحد تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه ،
وسمى الفرد فرداً بالمصدر يقال فرد يفرد فرداً وهو فارد وفرد والمرد مثله .
وقال علي بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد مالا ينقسم في نفسه أو معنى في
صفته دون حملته كإسان واحد ودينار واحد ، وما لا ينقسم في معنى جسده كنحو
هذا الذهب كله واحد وهذا الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفته
بما لا يكون لغيره أصلاً هو الله حل ثناؤه .

(الفرق) بين الانفراد والاختصاص أن الاختصاص انفراد بعض
الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك والانفراد بتصحيح النفس وغير
النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقيض الاشتراك ، والانفراد
نقيض الإزدواج ، والخاصة تحتمل الإضافة وغير الإضافة لأنها نقيض العامة
ولا يكون الاختصاص إلا على الإضافة لأنه اختصاص نكدا دون كذا .

(الفرق) بين الواحد والواحد أن الواحد يفيد أنه فارق غيره من
شاركه في من القنوت ومعنى من المعاني كقولك فارق فلان أو وحد دهره في

(الفرق) بين المزد والواحد أن المزد يفيد التقليل دون التوحيد يقال لا يأتينا فلان إلا في المزد أى القليل ، ولهذا لا يقال لله تعالى فذ كما يقال له فرد .

(الفرق) بين الواحد والمنفرد أن المنفرد يفيد التخلي والانتقطاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال إنه منفرد ومعنى المنفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

(الفرق) بين الواحد والوحيد والفريد أن قولك الوحيد والفريد يفيد التخلي من الاثنين يقال فلان فريد ووحيد يعنى أنه لا أنيس له ، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

(الفرق) بين قولنا نفرد وبين قولنا توحيد أنه يقال نفرد بالفضل والنبل ، وتوحد تخلى .

(الفرق) بين الوحدة والوحدانية أن الوحدة التخلي ، والوحدانية تفيد نفي الاشكال والنظراء ولا يستعمل في غير الله ولا يقال لله واحدهم طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال إنه ثان لزيد لأن الثاني يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحجار ولا يقال أنه أحد الاشياء لما في ذلك من الإيهام والتشبيه (١) ولا أنه بعض العلماء وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

(الفرق) بين واحد وأحد أن معنى الواحد أنه لا ثنى له فلذلك لا يقال في التثنية واحدان كما يقال رجل ورجلان ولكن قالوا ثمان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أوحد مثل أكبر وحدى من كبرى فلما وقع اسمين وكما كثيرا كبرى (٢) الاستعمال هربوا في إحدى إلى الكبرى ليخف وحذفوا الواو ليعرق بين الاسم والصلة وذلك أن أوحد اسم وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يحده وهو واحد مثل وعد يعد وهو واحد والواحد هو الذى لا ينقسم في وهم ولا وجود ، وأصله الانفراد في الدات على ما ذكرناه . وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحد الاثنين ما بين أحدهما من صاحبه

(١) في السكندرية : من إيهام السند ، (٢) في نسخة : كبرى ، وهو الحق .

بذكر أو عقد فيكون ثانياً له بعطفه عليه ويكون الاًحد أولاً له ولا يقال إن الله ثانی اثنین ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى (ثاني اثنين إذ هما في الغار) معناه أنه ثاني اثنين في التاصر وقال تعالى (لقد كسر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) لا هم أو جوا مشاركتهم فيما يتفرد به من القدم والالهية فأما قوله تعالى (إلا هو رابعهم) فمعناه (١) أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد أن خبره لا يخفى عليك .

(الفرق) بين الكل والجمع أن الكل عند بعضهم هو الاحاطة بالاجزاء ، والجمع الاحاطة بالابعاض ، وأصل الكل من قولك تكلله أى أحاط به ، ومنه الاكليل سمي بذلك لاحاطته بالرأس ، قال وقد يكون الكل الاحاطة بالابعاض في قولك كل الناس ويكون الكل ابتداء توكيداً كما يكون أجمعون إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) لأن كلا تلي العوامل ويبدأ به وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضى الاحاطة بالابعاض ، والجمع يقتضى الاجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الانسان جاز أن تقول رأيت كل الانسان ولما لم يحز أن ترى جميع أجزائه لم يحز أن تقول رأيت جميع الانسان ، وأخرى فان الابعاض تقتضى كلا والاجزاء لا تقتضى كلا ألا ترى أن الاجزاء يحوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانهراة ولا يقتضى كلا ، ولا يحوز أن يكون كل واحد من الابعاض شيئاً بانهراة لأن البعض يقتضى كلا وحمة .

(الفرق) بين البعض والجزء أن البعض ينقسم والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم يدخل الكل على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص والعموم ما يبر به الكل والخصوص ما يبر عنه البعض أو الجزء وقد يحىء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك لزيد في كل شيء يد ويحيء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى (إن الأولاد انهم حسرة) وحد البعض ما يشمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق

والمختلف كقولك الرجل بعض الناس وقولك السواد بعض الأولوان ولا يقال الله تعالى بعض الأشياء وإن كان شيئاً واحداً يجب إفراده بالذکر لما يلزم من تعظيمه وفي القرآن (والله ورسوله أحق أن يرضوه) ولم يقل يرضوها ، وقيل حد البعض التناقص عن الجملة ، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف ، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس ، ولهذا لا يسمى القديم جزءاً كما يسمى واحداً .

(الفرق) بين الجزء من الجملة والسهم من الجملة أن الجزء منها ما تقسمت عليه فالأثنان جزء من العشرة لأنهما ينقسمان عليها والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها وكل ذلك يسمى سهماً منها كذا حكى بعضهم ، والسهم في اللغة السدس كذا حكى عن ابن مسعود ولذلك قسمت عليه الدوايق لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من الكثير إذا كان يستوعب قدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة والستة تتم بأجزائها ولو قلت هذا من الثمانية لنقص لأن أجزاء الثمانية هو واحد وإثنان وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثمانية لأن الجزء ما يتم به العدد والثلاثة لا تتم بها الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قسمت الدوايق فالسهم منه هو السدس لأنه جزء العدد التام قالوا فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة وما يدخل في قسمة الميراث فأنصاء الورثة تسمى سهاماً فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس لأننا لا نعطيه الريادة على الأحسن إلا بدلالة وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس لأنه يسمى سهماً ولا نزيده على السدس لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

(الفرق) بين الجمع والخسر أن الخسر هو الجمع مع السوق ، والشاهد قوله تعالى (وابتعت في المدائن حاشرين) أي ابتعت من يجمع السحرة ويسوقهم إليك . ومنه يوم الخسر لأن الخلق يجمعون فيه ويساقون إلى الموقف . وقال صاحب المفصل لا يكون الخسر إلا في المكروه ، وأما كما قال ، لا والله تعالى يقول (...) الخسران من الربح وفداً ، قوله القيلاس جمع بين مشتبهين يدل

الأول على صحة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وأنا يقال الحشر فيما يصح فيه السوق على ما ذكرنا وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم إثنان واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء الى شيء وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن حرى على كل ما دب فإنه قد خص به شيء بعينه فاما قوله عليه الصلاة والسلام ، الاثنان فما فوقهما جماعة ، فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى (هذان حصانان اختصموا) وقوله تعالى (وكنا لحكمهم شاهدين) يعنى داود وسليمان عليهما السلام فإن ذلك مجاز كقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنان لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علينا أن قول الخصم باطل

(الفرق) بين الجمع والتأليف أن بعضهم قال لفظ التأليف في العربية يدل على الاتصال ولفظ الجمع لا (١) يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول جمعت بين القوم في المجلس فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ولا تقول ألقيتهم هذا المعنى وتقول فلان يؤلف بين الزانين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا في الاجسام ، والجمع يستعمل في الاجسام والاعراض عموما يقال تتجمع في الجسم أعراض ، ولا يقال تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار في القلوب لأنها أجسام فيقال ألف بين القلوب كما قال الله تعالى (وألف بين قلوبهم) ويقال جمع بين الالهوام ولا يقال ألف بين الالهوام لأنها أعراض ، وعمدنا أن التأليف والألفة في العربية تعيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ألا ترى أن فراك تألف الشيء وألفته يفيد موافقة بعضه لبعض وقولك اجتمع الشيء وجمعه لا يفيد ذلك ولهذا قال تعالى (وألف بين قلوبهم) لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل الاثنان والاليفان موافقة أحدهما صاحبه على المودة

والتواصل والأنسة ، والتأليف عند المتكلمين ما يجب حله في محلين فأنما قيل
يجب ليدخل فيه المعدوم ، والاجتماع عندهم ما صار به الجوهران محب لاقرب
قريب منه ، وقد يسمون التأليف مماسة واحتماء ، وقال بعضهم الخشونة واللين
والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون يرجع إلى ذهاب الجسم في جهات .
(الفرق) بين البنية والتأليف أن البنية من التأليف يحرى في استعمال
المتكلمين على ما كان حيوانا يقولون القتل بقض البنية والتأليف عندهم عام ،
وأهل اللغة يحرونها على البناء يقولون بنية وبنية وقال بعضهم بى بنية من البناء
وبنية من المجد وأشد قول الخطيئة :

أولئك قوم ان نوا أحسنوا النأ وان عاهدوا أو فوا وان عقدوا شدوا
(الفرق) بين التأليف والتصنيف أن التأليف أعم من التصنيف وذلك
أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء
من الكلام مصنف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع
ذلك كله وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ومعنى إلى معنى فيه
حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء (١) كان متعقا أو مختلفا والتصنيف
مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

(الفرق) بين الضم والجمع أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث وهو
تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال اضمامة من كتب لأنها أجزاء كثيرة ، ثم كثر
حتى استعمل في الشيئين فصاعدا والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة
والسلام «صموا مواشيكم حتى تذهب خمة الليل ، ويحوز أن يقال ان ضم الشيء
إلى الشيء هو أن يلزقه به ، ولهذا يقال صممته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .
(الفرق) بين المماساة والكون أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم في
المحاذات ويحل في الجزء والمفرد ، والمماساة لا توجد إلا في الجزئين وأيضا فأنك
تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماساته ، وتبطل مماسة الجسم
بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فان الجسم قد تم بين الجسم من
(١) في السح « وسواء » بريادة واو في جمع المواضع السابقة المشابهة لما ها .

الجهات الست ولا يكون كائناً إلا في مكان واحد وأيضاً فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ولا توجد المماس والمماس معدوم ، وأيضاً فإن المماسة تحل المماس وتحل (١) مكانه ، والكون لا يحل إلا مكانه .

(الفرق) بين المماسة والاعتماد أنه يماس الجسم مافوقه ولا يعتمد على مافوقه والمماسة تكون في الجهات والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة والاعتماد هو المعنى الذى من شأنه فى الوجود أن يوجب حركة محله الى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(الفرق) بين الاعتماد والكون أن الاعتماد يحل فى غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون فى غير جهة مكانه .

(الفرق) بين الاعتماد والسكون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه إياها فى الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء .

(الفرق) بين الاعتماد والمصاكة أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد وله صوت (٢) ولا يكون إلا فى جسم صلب .

(الفرق) بين السكون والحركة أن السكون يوجد فى الجوهر فى كل وقت ولا يجوز حله منه وليس كذلك الحركة لأن الجسم يخلو منها إلى السكون . (الفرق) بين الاضطراب والحركة أن الاضطراب حركات متوالية فى جهتين مختلفتين وهوا فتعال من ضرب يقال اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضاً فيتمحص . ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ألا يرى أنه يقال اضطربت السفينة واضطرب حال زيد واضطرب الثوب ، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك .

(الفرق) بين القلة والحركة أن القلة لا تكون إلا على مكان وهى التحول منه إلى غيره والحركة قد تكون على مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدته

الله تعالى لافى مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون فى الحال الثانى فان تحرك
تحرك لاعن مكان وإن سكى سكن لافى مكان .

(الفرق) بين الانتقال والزوال أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون
فى الجهات كلها ، والزوال يكون فى بعض الجهات دون بعض ألا ترى أنه لا يقال
زال من سفلى إلى علو كما يقال انتقل من سفلى إلى علو ، قلنا ويعبر عن العدم
بالزوال فقول زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى منتقلا إليه والشاهد أنك تعديه
بالى والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات
صحيح أو مقدر تقول زال ملك فلان ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له
وتقول زالت الشمس وهذا وقت الزوال وذلك أنهم كانوا يقدرّون أن الشمس
تستقرى كبدا السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بطل حركتها إذا حصلت هناك .
ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوال الشمس عن مستقرها فن مخبرى فى أى أرض غروبها
وليس كذلك الانتقال .

(الفرق) بين الكون والسكون أن الجوهر فى حال وجوده كائن وليس
بساكن ، والكون فى حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كونا فقط وما يوجد عقيب
ضده منها حركة ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل
احترازاً من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذى يوجب
كون الجسم فى المحاذاة التى كان فيها بلا فصل ودخل فيه الماتى والحادث ، واعلم
أن القيام والقعود والاضطجاع والصعود والنزول وما شاكل ذلك عبارات عن
أكون تقع على صفات معقولة .

(الفرق) بين المجاورة والاحتماح قال على بن عيسى المجاورة تكون بين
جزئين ، والاحتماح يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعداً وذلك أن أقل الجمع ثلاثة
والشاهد تفرقة أهل اللغة بين الثنية والجمع كتفرقهم بين الواحد والثمانية فالأول
ليس بجمع كما أن الواحد ليس بثنية قال ولا يكاد العرب بالكلام يقول
احتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره فإذا لم يكن معه غيره قال أحضرته

ولم يقل اجتمعت معه كذا قال والذي يقولونه ان اصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك أنت جاري وأنا جارك وبيننا جوار، ولهذا قال بعض البلغاء الجوار قرابة بين الجيران ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

(الفرق) بين التأليف والترتيب والتنظيم أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة أو على اعوجاج، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يؤلف على استقامة، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقا وهو أن الترتيب هو وضع الشيء مع شكله والتنظيم هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد لأن حررها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

(الفرق) بين قولنا أجمع وقولنا أجمع أن أجمع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك المال لك أجمع وهذا مالك أجمع ولا يصرف لأنه أفعل معرفة والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع بكرة أبدأ ويجمع فيقال عدى إحوالك أجمعون ومررت بأخوانك أجمعين ولا يكون إلا تابعا لا يجوز مررت بأجمعين وجاءني أجمعون ومؤنه جمعاء يقال طفت بدارك جمعاء ويجمع فيقال مررت بخواريك جمع وجاءني جواريك جمع، وأجمع جمع جمع تقول جاءني القوم بأجمعهم كما تقول جاءني القوم بأفلسهم وأكلهم وأعبدهم، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد والشاهد دحول العامل عليه وإضافته وأجمع الذي هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ومن أجاز فتح الجيم في قولك جاءني القوم بأجمعهم فقد أخطأ .

الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف

(الفرق) بين التفریق والتفكيك أن كل تفكيك تفریق وليس كل تفریق تفكيكا وإنما التفكيك ما يصعب من التفریق وهو تفریق المترقات من المؤلفات والتفریق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال فككت الحالة بعضها من بعض كما يقال فرقها، وقيل التفریق تفكيك مآجع وألف تقريبا، وهذا يقوله من لا يثبت للالتراق معنى غير التأليف .

(الفرق) بين الفصل والفرق أن الفصل يكون في جملة واحدة، ولهذا يقال

فصل الثوب وهذا فصل في الكتاب لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ولهذا أيضا يقال فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع فيقال فرق بين الأمرين كما يقال جمع بين الأمرين وقال المتكلمون الحمد ما نال الشيء وفصله من أقرب الأشياء شها به لأنه إذا قرب شبهه منه صار كالشيء الواحد ويقال أيضا فصلت العضو وهذا مفصل الرسع وغيره لأن العضد من جملة الجسد ولا يقال في ذلك فرقت لأنه ليس نائما منه ، وقال بعضهم ما كان من العروق طاهراً ولهذا يقال لما تضمن حساً من استلام فصل واحد لظهوره وتخليه ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهراً قالوا فصل الوب ولم يقولوا فرق الوب ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معاهما .
 (الفرق) بين الفصل والفتح أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ماوراءهما ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه ففتح إلى المعنى فتحاً إذا كشفه وسميت الأمطار فتوحاً والفتح الحاكم وقد فتح بينهما أي حكم ومنه قوله تعالى (افتح بيننا وبين قومنا بالحق) .

(الفرق) بين القصم والقسم والقسم أن القصم بالقاف الكسر مع الإبانة قال أبو بكر القصم مصدر قصمت الشيء قصماً إذا كسرتة والقصة من الشيء القطعة منه والجمع قصم . والقسم بالقاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر انقصم الشيء انقصاماً إذا تصدع ولم يكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى (لا انقصام لها) ولم يقل لا انقصام لها لأن الانقصام أضع فيما أريد به ههنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انقصام كان أخرى أن لا يكون لها انقصام

(الفرق) بين القط والقط أن القط هو القطع عرضاً ومنه قط القلم والمقط بفتح الميم موضع القط من رأس القلم ويكون مصدرأ ومكاناً ، والمقط بكسر الميم ما يقط عليه ، والقط القطع طولاً وكل شيء قطعتة طولاً فقد قدته وفي الحديث أن علياً غايه السلام كان اذا علا بالسيف قد واذا اعترض قط .

(الفرق) بين التفريق والتشعب أن التشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح ألا ترى أنك اذا جمعتة ورتبته ترتيباً صحيحاً قلت شعبته

عري زيد من ثيابه لأن الثياب كاهيئة له ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل في المتجاورين أو مافى حكمهما لأن أصله من التفكك وهو أنما يكون بين الأشياء الصلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك في الاجتماع والالوان لأن ذلك في حكم المجاورة ويستعمل في الافتراق أيضا لأن الافتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيراً وإذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب تأجرى مجراه في أكثر الأحوال .

(الفرق) بين قولنا لم ينفك ولم يبرح ولم يزل أن قولنا لم ينفك يقتضى غيراً لم ينفك منه وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازماً لشيء أو مقارناً له أو مشبهاً بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكاناً لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل فيما قال على بن عيسى إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك لم يزل موجوداً وحده ولا يقال لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفي وزال فعل نفي ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك لم يزل موجوداً بمعنى قولك دام موجوداً لأن نفي النفي إيجاب ومافى قولك ما زال حرف نفي وفي قولك مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

(الفرق) بين الفصل والفتق أن الفتق بين الشيئين الذين كانا ملتصقين أحدهما متصل بالآخر فإذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء واحداً ففرق بعضه من بعض قيل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق وفي القرآن (كانا رتقاً ففتقناهما) والرتق مصدر رتق رتقا إذا لم يكن بينهما فرجة والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على ما لكها .

— الباب التاسع —

في الفرق بين المثل والشبه والعديل والطير وما يحال ذلك

من المختلف والمتضاد والمتافى وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الشبه والشبيه أن الشبه أعم من الشبيه ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء وقيل يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول زيد يشبه الأسد

أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون شبه الأسد وشبه الكلب ويقولون زيد شبه عمرو لأن باب فعل حكاه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات فإذا قلت زيد شبه عمرو فقد بالعت في تشبيهه به وأحريته محرى ماثبت لنفسه وإضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت زيد شبه عمرو وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أي شبه لعمرو وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر :

يارب مثلك في النساء عزيزة يضام قد متعتها بصلاق

فأدخل رب على مثلك ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشبه فصدر سمي به يقال أشبه بينهما ظاهر وفي فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه ، والشبه عند المتكلم الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وحب اشتراكهما في الحكم ، وعده المتكلمين ما إذا اشترك فيه إنسان كانا متابن ، وكذلك الفرق بين العدل والعدل سواء وذلك أن العدل أعم من العدل وما كان أعم فانه (١) أحص بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس تقول عمرو عدل وزيد عدله وعدل الأسد ولا يقال عدله ، وقال بعض النحويين مثل وعير وشبه وسوى لا تتعرف بالاصافة وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الاضافة لمعناها وغلبتها على لفظها وذلك أنك إذا قلت هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثل آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الاضافة حتى ذكر بعض النحويين أنه لا يحوز الغير إما تقول عيرك وغير زيد ونحو هذا ، وشبهك معرفة وشبهك نكرة تقول مررت برجل شبهك على الصفة ولا يحوز برجل شبهك لأن شبيهاً معرفة ورجل نكرة ولا يوصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبهك نكرة وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة والمراد به الانفصال ولا يحوز شبهك كما يحوز شبه بك وذلك أن معنى شبه بك المعروف بشبهك فأما شبهك فممنزلة مثلك عرف شبهه أولم يعرف .

(الفرق بين المثل والمثلان المتلين ما تكافأ في الذات (٢) والمثل بالتحريك

(١) في النكرة معرفة ، وهو . (٢) في نسخة وإن المثل ما يكافئ الذات .

الصفة قال الله تعالى (مثل الحة التي وعد المتقون) أى صفة الجنة ، وقولك ضربت
لفلان مثلاً معناه أنك وصفت له شيئاً ، وقولك مثل هذا كمثل هذا أى صفته
كصفته وقال الله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفاراً) وحاملو التوراة لا يمانلون
الحمار ولكن جمعهم وإياه صفة فاشتركوها فيها .

(الفرق) بين المثل والد أن الد هو المثل المناد من قولك ناد فلان فلانا
إذا عاداه وباعده ولهذا سمي الضد دأ ، وقال صاحب العين : الد ما كان
مثل الشيء يضاده في أموره والديد مثله والدود الشرود والتاد التافروا أبدت
البعير وبددت بالرحل سمعت بعبوته ، وأصل الباب التشريد فالد للمناداته
لصاحبه كأنه يريد تشريده .

(الفرق) بين المثل والشكل أن الشكل هو الذى يشبه الشيء في أكثر
صفاته حتى يشكل الفرق بينهما ، ويجوز أن يقال أن اشتقاقه من الشكل وهو
الشمال واحد الشماثل قال الشاعر :

حى الحمول محانب الشكل اذ لا يلائم شكلها شكلى

أى لا توافق شمائلها شمائلى فعنى قولك شاكل الشيء الشيء أنه أشبهه
في شمائله ثم سمي المشاكل شكلاً كما يسمى الشيء بالمصدر، ولهذا لا يستعمل
الشكل إلا في الصور فيقال هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال الخلاوة
شكل الخلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

(الفرق) بين المثل والطير أن المتأين ما تكافأ في الدات (١) على ما ذكرنا ،
والطير ما قابل بطيره في حسن افعاله وهو متمكن منها كالبحوى نظير النحوى وإن
لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كنبه فيه ولا يقال النحوى مثل البحوى لأن
التماثل يكون حقيقة في أحص الأوصاف وهو الذات .

(الفرق) بين المثلين والمتفقين أن التماثل يكون بين الذوات على ما ذكرنا
والاتفاق يكون في الحكم والمعل تقول وافق فلان فلانا في الأمر ولا
تقول ماثله في الأمر .

(١) في الأصل ه أن المتأين ما يكافأ في الدات .

(الفرق) بين المثل والعديل أن العديل ما عادل أحكامه أحكام غيره وإن لم يكن مثلاً له في ذاته ولهذا سمي العدلان عدلين وإن لم يكونا مثليين في ذاتهما ولكن لامتثالهما في الوزن فقط .

(الفرق) بين الشبه والمثل أن الشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال السواد شبه السواد ولا يقال القدرة كما يقال مثلها . وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل فأما الشبه والمظير فهما من جنس المثل ولهذا قال الله تعالى (ليس كمثله شيء) فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلاً للمماثلة نفى بهما الشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك .

(الفرق) بين العدل والعدل أن العدل بالكسر المثل تقول عدى عدل جاريته فلا يكون إلا على جارية مثلهما ، والعدل من قولك عندى عدل جاريته فيكون على قيمتها من الثمن ومنه قوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) .

(الفرق) بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر ولا ينقص عنه والتساوى التكافؤ في المقدار ، والمماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

(الفرق) بين كاف التشبيه وبين المثل أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لداته فكان الله تعالى لما قال (ليس كمثله شيء) أفاد أنه لا شبه له ولا مثل ولو كان قوله تعالى (ليس كمثله شيء) نفياً أن يكون مثله مثل لكان قولنا ليس كمثله زيد رجل مناقضة لأن زيداً مثل من هو مثله والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض (١) تقول ليس كزيد رجل أى في بعض صفاته لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كالأسد أى في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته وتقول السواد عرص كالبياض ولا تقول مثل البياض .

(الفرق) بين الاستواء والاستقامة أن الاستواء هو تماثل أبعاد الشيء

(١) زاد الخليل ساقطة من الأصل ، والتصويب من السكندرية

واشتقاقه من السى وهو المثل كأن بعضه سى بعض أى شله، ونقيضه التفاوت وهو أن يكون بعض الشيء طويلاً وبعضه قصيراً أو بعضه تاماً وبعضه ناقصاً. والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ونقيضها الاعوجاج وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه. (الفرق) بين الاستواء والاتصاب أن الاستواء يكون فى الجهات كلها والاتصاب لا يكون إلا علواً .

الفرق بين ما يخالف ذلك

(الفرق) بين الاختلاف والتفاوت أن التفاوت كله مضموم ولهذا نقاه الله تعالى عن فعله فقال (ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت) ومن الاختلاف ما ليس بمضموم ألا ترى قوله تعالى (وله اختلاف الليل والنهار) فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد وهو دال على علم فاعله ، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن وهو دال على جهل فاعله .

(الفرق) بين الاعوجاج والاختلاف أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ثم يميل إلى أخرى وما كان فى الأرض والدين والطريقة فهو عوج مكسور الأول تقول فى الأرض عوج وفى الدين عوج مثله والعوج بالفتح ما كان فى العود والحائط وكل شىء منصوب .

(الفرق) بين الاختلاف فى المذاهب والاختلاف فى الاجناس أن الاختلاف فى المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر ، والاختلاف فى الاجناس امتناع أحد الشئيين من أن يسد مسد الآخر ويحوز أن يقع الاختلاف بين فريقين وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى فى المسيح .

(الفرق) بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر فى الصفة التى يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والخموضة ، والمتضادان هما اللذان يتفق أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذى يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض فكل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضاداً كما أن كل متضاد متمنع اجتماعه وليس كل متمنع اجتماعه

متضاداً وكل مختلف متغاير وليس كل متغاير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواء أ يقال زيد ضد عمرو إذا كان مخالفاً له .
 (الفرق) بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .
 (الفرق) بين الضد والترك أن كل ترك ضد وليس كل ضد تركاً لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ولا يكون تركاً له .

﴿ الباب العاشر ﴾

فى الفرق بين الحسم والحرم ، والشخص
 والتسح وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الحسم والجرم أن جرم الشيء هو خلقته التى خلق عليها يقال فلان صغير الحرم أى صغير من أصل الخلقة ، وأصل الجرم فى العربية القطع كأنه قطع على الصغر أو الكبر ، وقيل الحرم أيضا الكون والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم وقال بعضهم الحرم اسم لجسم الاحسام وقيل الحرم الجسم المحدود والحسم هو الطويل العريض العميق وذلك أنه اذا زاد فى طوله وعرضه وعمقه قيل إنه جسم وأحسم من غيره فلا تحىء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع للمажات المبالغة من لفظ اسمه ألا ترى أنه لا يقال هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم أمر حسيم فجاز ولو كان حقيقة لجاز فى غير المبالغة فقليل أمر حسيم وكل ما لا يطلق إلا فى موضع مخصوص فهو مجاز .
 (الفرق) بين الحسم والشيء أن الشيء ما يرسم به بأنه يحوز أن يعلم ويخبر عنه ، والحسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول (وكل شيء فعلوه فى الزبر) وليس أفعال العباد أجساماً وأنت تقول لصاحبك لم تفعل فى حاجتى تاء بـ هو لم تفعل فيها جسماً ، والجسم اسم عام يقع على الحرم والشخص

والجسد وما يسيل ذلك ، والشئ أعم لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .
 (الفرق) بين الجسم والشخص أن الشخص ما ارتفع من الأحسام من
 قولك شخص إلى كذا إذا ارتفع وشخصت بصرى إلى كذا أى رفعتة إليه وشخص
 إلى كذا كانه ارتفع إليه . الأشخاص يدل على السخط والغضب مثل الاحصار .

(الفرق) بين الشخص والشبح أن الشبح ما طال من الأحسام ومن ثم
 قيل هو مشوح الذراعين أى طويلهما ، وهو الشبح والشبح لغتان .

(الفرق) بين الشخص والجثة أن الجثة أى كثر ماتستعمل في الناس وهو
 شخص الانسان إذا كان قاعداً أو مضطجعا وأصله الحث وهو القطع ، ومنه قوله
 تعالى (اجتثت من فوق الأرض) والمحثات (١) الحديدة التى يقطع بها الفسيل
 ويقال للفسيل (٢) الجثث فيسمى شخص القاعد جثة لقصره كأنه مقطوع .

(الفرق) بين الشخص والآل أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من
 بعيد ، شبه بالآل الذى يرتفع في الصحارى ، وهو غير السراب وإنما السراب
 سحبة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخص ترتفع في الصحارى
 للباطر وليست بشئ ، وقيل الآل من الشخص مالم يشتهه وقال بعضهم الآل
 من الأحسام ما طال ولهذا سمي الحشب آلا .

(الفرق) بين الشخص والظل أن أصل الظل ما شخص من آثار الديار ثم
 سمي شخص الانسان طلا على التشبيه بذلك ويقال تطاللت أى ارتفعت لا نظر
 إلى شئ بعيد ، وأكثر ما يستعمل الظل في الانسان إذا كان طويلا حسيا
 يقال لفلاں ظل وروا إذا كان فخم المطر .

(الفرق) بين الظل والجسد أن الجسد يهيد الكتافة ولا يهيد الظل والشخص
 ذلك وهو من قولك دم جاسد أى حامد ، والجسد أيضا الدم بعينه قال البابعة :
 دم اهريق على الأنصاب من جسد فيحور أن يقال إنه سمي جسدا لما فيه من
 الدم فلهذا حص به الحيوان فيقال جسد الانسان وجسد احمار ولا يقال جسد
 الحشرة كما يقال حرم الخنثى وإن قيل ذلك فعلى التقريب والاستعارة ويقال

(١) فى المسخ والجثات ، والصواب من العاميس . (٢) أى من الصغير .

ثوب مجسد إذا كان يقوم من كثافة صبغه وقيل للزعفران جسد تشبيها بحمرة الدم .
 (الفرق) بين الجسد والبدن أن البدن هو ماعلا من جسد الانسان ولهذا
 يقال للزرع القصير الذى يلبس الصدر إلى السرة بدن لأنها تقع على البدن
 وجسم الانسان كله جسد ، والشاهد أنه يقال لمن قطع بعض أطرافه إنه قطع
 شيء من جسده ولا يقال شيء من بدنه وإن قيل فعلى بعد ، وقد يتداخل الاسمان
 إذا تقاربا فى المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغظله قيل لمن غلظ من السمن
 قد بدن وهو بدن ، والبدن الابل المسمنة للنحر ثم كثر ذلك حتى سمي ما يتخذ
 للنحر بدنة سميئة كانت أو مهزولة .

ومما يدخل فى هذا الباب

(الفرق) بين الصفة والهيئة أن الصفة من قبيل الاسماء واستعمالها فى المسميات
 حاز وليست الهيئة كذلك ولو كانت هيء الشيء صفة له لكان الهيء له واصفاً
 له ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفاً له وهذا خلاف العرف .
 (الفرق) بين الحلية والهيئة أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التى لا بد منها
 كحلية السكين والسيف إنما هي هيئة زائدة على هيئة السكين والسيف وتقول
 حليته إذا هيأته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ومن ثم سمي الحلى الملبوس حلياً .
 (الفرق) بين الصورة والهيئة أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء
 لأعلى بعضها ويقع أيضاً على ما ليس بهيئة ألا ترى أنه يقال صورة هذا الأمر
 كذا ولا يقال هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل فى البنية ويقال تصورت ماقاله
 وتصورت الشيء كهيئته الذى هو عليه ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أو لا
 ولهذا لا يقال صورة الله كذا لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .

(الفرق) بين الصورة والصبغة أن الصبغة هيئة مضمنة يجعل جاعل فى دلالة
 الصفة اللغوية وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل جاعل قياسيه .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين القلب والبال أن القلب اسم للحارحة وسمى بذلك لأنه وضع

فى موضعىه من الجوف مقلوما ، و البال و الحال و حال الشىء عمدته فلما كان القلب
عمدة البدن سمي بالا فقولنا بال يفيد خلاف ما يفيد قولنا قاب لان قولنا بال
يفيد أنه الجارحة التى هى عمدة البدن و قولنا قلب يفيد أنه الجارحة التى وضعت
مقلوبة أو الجارحة التى تنقلب بالافكار والعزوم ، ويجوز أن يقال إن البال
هو الحال التى معها ولهذا يقال اجعل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :
فأصبحت معشوقا وأصبح أهلها عليه القيام سى الظن والسال
أى سىء الحال فى ذكرها وتقول هو فى حال حسنة ولا يقال فى بال حسن فيعرق بذلك .
(الفرق) بين الحال والبال ان قولنا للقلب بال يفيد أنه موضع الذكر والقلب
يفيد التقاب بالافكار والعزوم على ما ذكرنا .

— الباب الحادى عشر —

فى الفرق بين الاصل والاسم ، والحس والووع
والصف ، وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الاصل والاسم أن الاسم لا يكون إلا أصلا وليس كل
أصل أسا وذلك أن أس الشىء لا يكون فرعاً لغيره مع كونه أصلا مثال ذلك
أن أصل الحائط يسمى أس الحائط وفرع الحائط لا يسمى أسا لغيره .
(الفرق) بين الاصل والسنخ أن السنخ (١) هو أصل الشىء الداخلى فى غيره
مثل سنخ السكين والسييف وهو الداخلى فى الصواب و سنوخ الانسان ما يدخل
منها فى سظم الفك فلا يقال سنخ كما يقال أصل ذلك ، والاصل اسم مشترك
يقال أصل الحائط وأصل الجبل وأصل الانسان وأصل العداوة يدك وبين
ولان كذا والاصل فى هذه المسألة كذا وهو فى ذلك محاز وفى الجبل

(١) فى نسخة ، السنج ، بالحيم وهو تحريف .

والخائض حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده ومن ثم سمي العقل أصالة لأن معتمد صاحبه عليه ورجل أصيل أى عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندي ما بدى منه ومن ثم يقال انبأ أصل الانسان التراب وأصل هذا الخائض حجر واحد لأنه بدى في بنيانه بالحجر والآخر .

(الفرق) بين الأصل والجذم أن حدم الشجرة حيث تقطع من أصلها ، وأصله من الحدم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال حدم الكوز وما أشبه ذلك فان استعمل في بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

(الفرق) بين الجنس والنوع أن الجنس على قول بعض المتكلمين أعم من النوع قال لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل أو من غير ما يعقل قال والدوح ' الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل قال ألا ترى أنه يقال العاكمة نوع كما يقال جنس ولا يقال للسان نوع ، وقال غيره النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة أن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفر الأشياء كلها قسميها بذلك وأصحابنا يقولون السواد جنس واللون نوع ويستعملون الجنس في نفس الذات فيقولون التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل والحركة ليست بجنس الفعل يريدون أنها كون على وجهه ويقولون الكوب جنس الفعل وان كان متضاداً لما كان لا يوجد إلا وهو كون ولا يقولون في العلم ذلك لأنه قد يوجد وهو غير علم ويقولون في الأشياء المتماثلة أنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

(الفرق) بين الجنس والصفة أن الصنف ما يتميز من الأجناس بصفة يقولون السوادات الموحودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها في الوجود كأنها ما صنف من الجنس فلا يقال للمعدوم صنف لأن التصنيف صرب من التأليف فلا يحرى التأليف على المعدوم ويحرى على بعض الموحودات حقيقة وسنرى بعضها محاراً .

(الفرق) بين الصرب والجنس أن الصرب اسم يقع على الجنس والصفة ،

والجنس قولك الحمر ضرب من الحيوان، والصنف قولك التفاح الحلو صنف والتفاح الحامض صنف، ويقع الضرب أيضا على الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف كقولك الموجود على ضربين قديم ومحدث فيوصف القديم بأنه ضرب ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف.

(الفرق) بين الجنس والوجه أن الجنس يقع على الذوات، والوجه يتناول الصفات يقال الجواهر حنس من الاشياء ولا يقال ححه منها وإنما يقال الشيء على وحوه أى على صفات.

(الفرق) بين الجنس والقبيل أن الجنس يقتضى الاتفاق، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول اللون قبيل والطعم قبيل ولا يقال لذلك جنس ويقال السواد جنس والياض جنس، ومن الكلام ما بين قبيل من قبيل وهو قولنا لون ومنه ما بين جنسا من جنس وهو قولنا سواد.

— الباب الثانى عشر —

فى الفرق بين القسم والحظ والصيب، وبين السحاء والحد وأقسام العطيات وبين العنى والحدة وما يحالف ذلك من الفقر والمسكنة

(الفرق) بين الحظ والقسم أن كل قسم حط وليس كل حط قسما وإنما القسم ما كان عن مقاسمة ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقسم فالانسان إذا مات وترك مالا ووارثا واحداً قيل هذا المال كله حط هذا الوارث ولا يقال هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه فالقسم ما كان من جملة مقسومة والحظ قد يكون ذلك وقد يكون الجملة كلها

(الفرق) بين الصيب والحظ أن النصيب يكون فى المحبوب والمكروه يقال وفاه الله نصيبه من العيم أو من العذاب ولا يقال حظه من العذاب إلا على استعارة بعيدة لأن أصل الحظ هو ما يحظه الله تعالى للعبد من الخير، والنصيب

ما نصب له لئلا له سواء كان محبوباً أو مكروهاً ، ويجوز أن يقال الحظ اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح فيقال لفلان حظ وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الإنسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ولهذا يقال لفلان حظ في التجارة ولا يقال له نصيب فيها لأن الربح الذي يناله فيها ليس عن مقاسمة .
 (الفرق) بين النصيب والحصة أن بعضهم قال إن الحصة هي النصيب الذي بين وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه وأصلها من الحصص وهو أن يخص الشعر عن مقدم الرأس حتى ينكشف ، ومنه قول ابن الأسي :
 قد حصت البيضة رأسى فما أطعم يوماً غير تهجاع

وفي القرآن (الآن حصص الحق) ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصته من الدار كذا ولا يكتبون نصيبه لأن ما تضمنته الحصة من معنى التبيين والكشف لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هي ماثبت للإنسان وكل شيء حركته لتبته فقد حصصته وهذه حصتي أي ماثبت لي وحصته من الدار ماثبت له منها وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

(الفرق) بين النصيب والحلاق أن الحلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيباً له لأن اشتقاقه من الحلق وهو التقدير ويجوز أن يكون من الحلق لأنه مما يوجه الحلق الحسن .

(الفرق) بين النصيب والقسط أن النصيب يجوز أن يكون عادلاً وحائراً وناقصاً عن الاستحقاق وزائداً يقال نصيب مبخوس وموفور ، والقسط الحصة العادلة مأخوذة من قولك أقسط إذا عدل ويقال قسط القوم الشيء بينهم إذا قسموه على القسط ، ويجوز أن يقال القسط اسم للعدل في القسم ثم سمي العزم على القسط قسطاً كما يسمى الشيء باسم سبه وهو كقولهم للنظر رؤية ، وقيل القسط ما استحق القسط له من النصيب ولا بد له منه ولهذا يقال للحوهر قسط من المساحة أي لا بد له من ذلك .

(الفرق) بين الرزق والحظ . أن الرزق هو العطاء الجارى في الحكم على

المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم يحوز أن يجعل الله للعد حظاً في شيء تم يقطعه عنه ويزيله مع حياته وقائه ، ولا يحوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء في ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى في الأرض مما يملك فهو رزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وإن كان رزقاً لهم في الجملة فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقاً لأن الرزق هو العطاء الحارثي في الحكم وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزقه بشرط غلبته عليه كما أن غلبة المذركين رزقاً لنا بشرط غلبتنا عليه والمسكر يملك ما في يده أما إذا غلباه عليه مثل ما حكم له وصار رزقاً لنا . ولا يكون الرزق إلا حلالاً فأما قولهم رزق حلال فهو تأكيد كما يقال بلاعة حسنة ولا تكون البلاغة إلا حسنة . (الفرق) بين الرزق والغذاء أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يحوز مبارعته فيه لكونه حلالاً له ، ويجوز أن يكون ما يعتد به الإنسان حلالاً ومبارعاً ، كل ما عده الإنسان رزقاً له ألا ترى أنه يحوز أن يعتد بالرزق من سائر طرق الرزق ، ولو كانت رزقه من غير ما يعتد به وعلى النفقة . بل كان يحمد على ذلك والله تعالى مدح المؤمنين بانفاقهم في قوله تعالى (وما رزقناهم يفتقون) .

(الفرق) بين الاعطاء والهبة أن الاعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخر فلا يرى أنك تعطي شيئاً المثل يردده إلى عمرو وتعطيه أيتيمان . والهبة تقضى التملك بها وهبه له فقد ملكته إياه . ثم كرر اسم الاعطاء . صار لا يطلق إلا على التملك فيقال أعطاه مالا إذا ملكه إياه والاتصال ما يقدم . (الفرق) بين الاعطاء والانهاء أن الانهاء هو إخراج المال من الملك ، ولهذا لا يقال الله تعالى ينفق على العباد وأما قوله تعالى (ينفق كيف يشاء) فإنه محال لا ينحور استعماله في كل موضع وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح . والاعطاء لا يقتضي إخراج المعطى من الملك . وذلك أنك تعطي شيئاً المال يشتري لك الشيء وتعطيه الثوب يحفظه لك ولا يخرج عن ملكك بذلك ولا يقال لهذا انهاء .

(الفرق) بين الهبة والهبة أن الهدية ما يتقرب به المهدى إلى المهدى إليه ، وليس كذلك الهبة ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يهدى إلى العبد كما يقال إنه يهب له وقال تعالى (فبلى من لذكوليا) وتقول أهدي المروءوس إلى الرئيس ووهب الرئيس للمروءوس ، وأصل الهدية من قولك هدى الشيء إذا تقدمت وسميت الهدية هدية لأنها تقدم أمام الحاجة .

(الفرق) بين الهبة والمنحة أن أصل المنحة الشاة أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها رماناً ثم يردّها ، قال بعضهم لا تكون المنحة إلا بالاقة ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى .

أعبد نبي سهم ألت راجع منيحتا فيما ترد المائح
لها شعر داح وحيد مقاص وجسم حدارى وصدع مجامح
وهذه صفة شاة ، والمناخ (١) التي لا ينقطع لبها مع الحذب ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد : قد علمت إذ مبحثى فاهاء ، والهبة عطية منفعة تفضل بها على صاحبك ولذلك لم تكن عطية الدين ولا عطية الثمن هبة ، وهي مفارقة للصدقة لما في الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصدق حاله فيما ينبي حاله من فقره .

(الفرق) بين الهبة والنعمة أن النعمة هضمة بالشكر لأنها لا تكون إلا حسنة وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوبة .

(الفرق) بين العطية والنحلة أن النحلة ما يعطيه الإنسان بطيب نفس ، ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) أى عن طيب أنفس ، وقيل نحلة ديانة ، ومنه قوله بحله الكلام والتقصيدة إذا نسبها إليه طيب النفس بذلك واتحل هو ، وقيل النحلة أن تعطيه بلا استعراض ومنه قولهم نحل الوالد ولده ، وفي الحديث « ما حل والدولة أفضل من أدب حسن » وقال علي بن عيسى الهبة لا تكون واجبة والنحلة تكون (٢) واجبة وغير واجبة ، وأصلها العطية من

(١) في المسح والمحاح ، والتصحيح ، القاموس . (٢) في السكندرية « قد تكون ،

غير معاوضة، ومنه الحلة الديانة لأنها كالتحلة التي هي العطية .

(الفرق) بين المهر والصداق أن الصداق اسم لما يبذله الرجل للمرأة طوعا من غير الزام، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه، ولهذا احتار الشرطيون في كتب المهور: صداقها التي تزوجها عليه، ومنه الصداقة لأنها لا تكون بالرام وإكراه ومنه الصدقة، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معاهما .

(الفرق) بين المدحة والعريّة أن العريّة من الخلل، والمنحة في الإبل والشاة وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل وقد أعراه قال الشاعر : ولكن عرايا في السنين الحوائج .

(الفرق) بين ذلك وبين الإفقار أن الإفقار مصدر ففر الرجل ظهر بعيره ليركبه ثم يرده، مأخوذ من الفقار وهو عظم الظهر يقال أفقرته البعير أى أمكته من فقاره .

(الفرق) بين الإفقار والاختبال أن الاختبال أن يعطى الرجل فرسا لبغزو عليه وقيل هو أن يعطيه ماله يتنفع بصوفه ووبره وسمه قال زهير :
هنالك إن يستحلوا المال يحلوا .

(الفرق) بين البر والصلة أن البر سعة الفضل المقصود إليه، والبر أيضا يكون بليّن الكلام، وبر والده إذا لقيه بحميل القول والفعل قال الراجز :

بنى ال البر شيء هين وجه طليق وكلام لين

والصلة البر المتأصل، وأصل الصلة وصلة على فعلة وهى للنوع والهيئة يقال بار وصول أى يصل بره فلا يقطعه، وتواصل القوم تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم الى صاحبه وواصله عامله بوصول البر وفى القرآن (ولقد وصلنا لهم القول) أى كثرتنا وصول بعضه ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

(الفرق) بين البر والصدقة أنك تصدق على الفقير لسد خلته، وتبرذا الحق لاجتلاب مودته ومن ثم قيل بر الوالدین، ويجوز أن يقال البر هو النفع الجليل ومنه قيل البر محلا له نعمة ويجوز أن يقال البر سعة النفع ومنه فيه البر الشفقة .

(الفرق) بين البر والخير أن البر مضمن بحمل عاجل قد قصد وجهه

النفع به فأما الخير فطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخير الشر ونقيض البر العقوق .

(الفرق) بين الغنيمة والهيء أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والهيء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أحده الكفر ولهذا قال أصحابنا إن الحزبة والحراح من الهيء .

(الفرق) بين الغنيمة والمال أن أصل المال في اللغة الزيادة على المستحق ومنه النافلة وهي التطوع ثم قيل لما ينفله صاحب السرية بعض أصحابه بفعال والجمع أنفاله وهو أن يقول إن قتلت قتيلا فلك ساه أو يقول لجماعة لكم الرمي بعد الخمس وما أشبه ذلك ، ولا خلاف في حواز النفل قبل إحراز الغنيمة ، وقال الكوفيون لا نفل بعد إحراز الغنيمة على حجة الاجتهاد ، وقال الشافعي يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على حجة الاحتياط ، وقال ابن عباس في رواية الأنفال ما ندع للمتركين إلى المسلمين من غير قتال نحو العبد والدابة ولذلك جعلها الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله (قل الأنفال لله والرسول) وروى عن مجاهد أن الأنفال الخمس جعله الله لأهل الخمس ، وقال الحسن الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ثم أحرث على العائم كلها مجاراً .

(الفرق) بين اقترض والدين أن القرض أكثر ما يستعمل في العين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درهما لترده عليه بدله درهما فيبقى ديناً عليك إلى أن ترده فكل قرض دين وليس كل دين قرضاً وذلك أن أئمان ما يشتري بالنساء ديون وليست بقروض فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما بقوله لا يداينه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذه ، والله لا يملك أن يقال قضيت قرضه وأدت دينه وواجبه ، ومن أحل ذلك أيضاً يقال أدبت صلاه الوقت وقضيت ما سئمت الصلاة لأنه بمنزلة القرض .

(الفرق) بين القرض والقرض أن القرض ما يلزم إعطاؤه ، والقرض ما لا يعطى ويقتل ما عنده قرض ولا فرض أى ما عنده خير لمن يلزمه

أمره ولا لمن لا يلزمه أمره ، وأصل القرض القطع وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ومنه المقرض (١) ، ويجوز أن يقال أنه سمي قرضاً لتساوى ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان إنشاء إذا أنهى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر : وأيدى البدى فى الصالحين قروضه وقال بعضهم ما يتقارضان ولا يقال يتقارضان ، وكلاهما عندنا جيد بل الصادأكثر من الظاء فى هذا وأشهر ورواه على بن عيسى فى تفسيره

(الفرق) بين العمرى والرقبى أن العمرى هو أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عمرى ، والرقبى أن يقول إن مت قبلى رجعت إلى وإن مت قبلك فهى لك ، وذلك أن كل واحد منهما وقت موت صاحبه .

(الفرق) بين العطية والجائزة أن الجائزة ما يعطاه المادح وغيره على سبيل الأكرام ولا يكون إلا ممن هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة فى جميع ذلك ، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء فى أيام عثمان وأظهعه عبد الله بن عامر قصد عدواً من المسركين بيده وبهم حسر فقال لا يحبها من حار إليهم فله كذا فجازه قوم منهم فقسم فيهم مالا فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

(الفرق) بين البسلة (٢) والحلوان والرشوة أن البسلة أجر الرقيق وجاء النهى عنها وذلك إذا كانت الرقية بعير ذكر الله تعالى فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن فليس بها بأس ويؤخذ الآخر عايبها ، والشاهد أن قوماً من الصحابة رقصوا من العقر بدعت إليهم ثلاثون ساعة فسألو رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم افسموا وهاواضربوا إلى معكم بسهم . والحلوان آخر الكاهن وقد سمي عنه يقال حلوته حلواناً ثم كثر ذلك حتى سمي (٣) كل عطية حلواناً قال الشاعر :

فمن راكب أحلوه رحلى وناقى يبلغ عى الشعر إذ مات قائله

والحلوان أيضاً أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم قال الراجز : لا تأخذ الحلوان من باتا . والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبی ﷺ « لعن الله الراشئ والمرتشئ » وكانت العرب تسميها الاناوة وقال أبو يزيد

(١) فى السكندرية « المقرصان » . (٢) كغرفة . (٣) فى السكندرية « سموا » .

أتوت الرجل أتوأ وهى الرشوة قال زهير :

أفى كل أسواق العراق إناوة وفى كل ما باع امرؤ مكس درهم
قال المكس الحياة وهوهنا الصرية التى تؤخذ فى الأسواق ويقال مكسه مكساً
إذا حانه ويقال المكس العشر وجاء فى الحديث «لا يدخل الجنة صاحب مكس»
وقال بعضهم الاسلال الرشوة وفى الحديث «لا اعلال ولا اسلال» والاغلل
الحياة ، وقال أبو عبيدة الاسلال السرقة ، وقال بعضهم الاتاوة الحراج .
(الفرق) بين السخاء والجود أن السخاء هو أن يلين الانسان عند السؤال
ويسهل مهرة للطالب من قوطم . سخوت البارأسخوها سحواً إذا يتهاوسخوت
الاديم لينته وأرض سحاوية لينة ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة
العطاء من غير سؤال من قولك جادت السماء إذا حادت بمطر غزير ، والفرس
الجواد الكثير الاعطاء للحرى والله تعالى حواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه
الحكمة فان قيل فلم لا يجوز على الله تعالى الصفة بسخى وحر عليه الصفة بكبير
وأصل الكبير كبر الجنة أى كبير الشأن ، والسخى مصرف من السحاوة كتصريف
الحكيم من الحكمة وكل مصرف من أصله فعاء فيه ، وأما المقول فليس كذلك
لأنه بمنزلة الاسم العلم فى أنه لا يكون فيه معنى ما قبل عنه وإنما يوافقه فى اللفظ
فقط . ويجوز أن يكون أصل الحواد إعطاء الخير ومنه فرس حواد وشىء جيد
كانه يعطى الخير لظهوره فيه وأجاد فى أمره إذا أحكمه لاعطاء الخير الذى طهر فيه .
(الفرق) بين الجواد والواسع أن الواسع مبالغته فى الوصف بالجود
والشاهد أنه نقيض قوطم للحيل صيق مبالغة فى الوصف بالجود وهذا فى
أوصاف الخلق مجاز (١) لأن المراد أن عطائه كثير ، وقال بعضهم هو فى صفات
الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالاشياء علماً من قوله تعالى (وسع كل شىء علماً)
وله وحه آخر فى اللغة وهو أن يكون مأخوذاً من الوسع وهو قدر ماتسع له
القوة وهو بمنزلة الطاقة وهو نهاية مقدور القادر فلا يصح ذلك فى الله تعالى .
(الفرق) بين الحواد والسدى أن السدى اسم للحواد الذى يبال القريب

(١) فى السكندرية «فهو فى أوصاف الله تعالى وأوصاف الخلق مجاز» .

والبعيد فيبعد مذهبه مشبه ندى المطر لبعده مذهب وفلان أندى صوتا من فلان
 أى أبعد مذهبها والمدييات المخربات (١) التى يبعدها الصوت واحدها مندبة . وقال
 الحليل الندى له وجوه بدى الماء وندى الخيز وندى الشم وندى الصوت قال الشاعر:
 بعيد ندى التعريد أرمع صوته سحيل وأدناه شحيح محشرج
 وندى الحصر وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

(الفرق) بين الكرم والجود أن الجود هو الذى ذكرناه ، والكرم يتصرف
 على وجوه فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنه عزيز وهو من صفات (٢) ذاته
 ومنه قوله تعالى (ما غرك بربك الكريم) أى العزيز الذى لا يغلب ، ويكون بمعنى
 الجواد المفضل فيكون من صفات فعله ، ويقال ررق كريم إذا لم يكن فيه
 إمتنان أى كرم صاحبه ، والكريم الحسنى فى قوله تعالى (من كل زوج كريم)
 ومثله (وقل لها قولا كريما) أى حسنا والكريم بمعنى المفضل فى قوله تعالى (إن
 أكرمكم عند الله أتقاكم) أى أفصاكم ومنه قوله تعالى (ولقد كرمتنا بنى آدم)
 أى فضلناهم . والكريم أيضاً السيد فى قوله صلى الله عليه وسلم ، إذا أتاكم
 كريم قوم فاكرموه ، أى سيد قوم . ويحور أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء
 عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا ، والحرء سعة العطاء ومنه سمي المطر العرير
 الواسع حودا سواء كان عن طيب نفس أو لا ، ويحور أن يقال الكرم هو إعطاء
 من يريد إكرامه وإعزازه ، والحدود قد يكون كذلك وقد لا يكون .

(الفرق) بين المال والشب أن المال إذا لم يقيد فأنما يراد به الصامت
 والمأشبة ، والنسب ما نسب من العقارات قال اشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
 والمال أيضاً يقع على كل ما يملكه الانسان من الذهب والورق والابل والغنم
 والرقيق والعروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون البيع مبادلة (٣) مال بمال
 وكذلك هو فى اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أى جنس كانا مالا ، إلا أن
 الاشتهر عند العرب فى المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا النقد .

(١) فى الدسح « المحرمات » والصويب من العاموس (٢) فى الاصل « صفاته »
 وهو تحريف . (٣) فى السكندرية « تبادل » .

(الفرق) بين الغنى والجدة واليسار أن الجدة كثرة المال فقط يقال رجل واجد أى كثير المال، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة وكل ما ينافى الحاجة، وقد غنى يغنى غنى، واستغنى طلب الغنى، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى، والغناء ممدوداً من الصوت لامتاعه النفس كامتاع الغنى، والمغنى المارل للاستغناء بها فى نزولها، والعانية الحارية لاستعنائها بحمالها عن الزينة، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش فليس ينبىء عن الكثرة ألا ترى أنك تقول فلان تاجر موسر ولا تقول ملك موسر لأنك أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك.

ومما يوافق (١) السخاء المذكور فى هذا الباب

(الفرق) بين التحويل والتمويل أن التحويل اعطاء الخول يقال خوله اذا جعل له خولاً كما يقال موله اذا جعل له مالا وسوده اذا جعل له سودداً، وسندكر الخول فى موضعه، وقيل أصل التحويل الارعاء يقال أخوله لإله اذا استرعاه إياها فكثرت (٢) حتى جعل كل هبة وعطية تحويلاً كأنه جعل له من ذلك ما يريعه.

ومما يخالف السخاء فى هذا الباب البخل

(انمرق) بينه وبين الضن (٣) أن الضن أصله أن يكون بالعوارى، والبخل بالهيئات ولهذا تقول هو ضن بعلمه ولا يقال بخل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة وذلك أن الواهب اذا وهب شيئاً حرج من ملكه فاذا أعار شيئاً لم يخرج أن يكون (٤) عالماً به فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ولهذا قال الله تعالى (وما هو على العيب بصين) ولم يقل ببخل.

(انمرق) بين الشح والبخل أن الشح الحرص على منع الخير ويقال زندي (٥) شحاح اذا لم يور ناراً وان أشح عليه بالتدح كأنه حريص على منع ذلك، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى بخل.

(١) فى الاصل يحالف، (٢) فى السكندرية « ثم كثر ». (٣) فى نسخة « الضن » وهو تحريف. (٤) فى السكندرية « من أن يكون ». (٥) فى السح « ريد ».

الفرق بين ما يخالف الغنى (١)

(الفرق) بين الفقر والمسكنة أن الفقر فيما قال الازهرى فى تأويل قوله تعالى (إما الصدقات للفقراء والمساكين) الفقير الذى لا يسأل والمسكين الذى يسأل، ومثله عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد ومجاهد وهو قول أبى حنيفة وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا وأبلغ فى جهة الفقر، ويدل عليه قوله تعالى (للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله) إلى قوله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بجاهلهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم طاهر جميل وعليهم بزة حسنة، وقيل لأعرابى أفتير أنت (٢) فقال بل مسكين وأنشد.

أما الفقير الذى كانت حلوبته (٣) وفق العيال فلم يترك له سبد

فجعل للفقير حلوبة (٣) والمسكين الذى لا شيء له فأما قوله تعالى (كانت لمساكين يعملون فى البحر) فأنت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين فانه روى أنهم كانوا أجراء فيها ونسبها إليهم لتصرفهم فيها والكون بها (٤) كما قال تعالى (لا تدخلوا بيوت النبی) ثم قال (وقر فى بيوتكم) وعن أبى حنيفة فيمن قال مالى للفقراء والمساكين أهما صنفان . وعن أبى يوسف أن نصف المال لفلان ونصفه للفقراء والمساكين، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفًا واحدًا والقول قول أبى حنيفة، ويحوز أن يقال المسكين هو الذى يرى له الانسان اذا تأمل حاله وكل من يرق له الانسان يسميه مسكيناً .

(الفرق) بين الفقر والاعدام أن الاعدام أبلغ فى الفقر، وقال أهل اللغة المعدم الذى لا يجد شيئاً، وأصله من العدم خلاف الوجود وقد أعدم كانه صار ذا عدم، وقيل فى خلاف الوجود عدم للفرق بين المعنيين ولم يقل عدمه الله وإنما قيل أعدمه الله، وقيل فى خلافه قد وحد ولم يقل وجده الله وإنما قيل

(١) أكثر هذه العناوين الفرعية غير موحدة فى السكندرية اكتفاءً برؤس
الآلواب (٢) فى نسخة . أنت فقير . (٣) فى السكندرية . صلونه، وهو غلط .
(٤) لعله . لتصرفهم بها والكون فيها .

أوجده الله، وقال بعضهم الاعدام فقر (١) بعد غنى .

(الفرق) بين الفقير والمصرم أن المصرم هو الذي له صرمة والصرمة الجماعة القليلة من الابل ثم كثر ذلك حتى سمي كل قليل الحال صرماً وان لم تكن له صرمة .
(الفرق) بين الفقير والمملق أن المملق مشتق من الملق وهو الخضوع والتضرع ومنه قيل للاحمة المفترشة ملقة والجمع ملقات فلما كان الفقير في أكثر الحال حاضعا متضرعاً سمي مملقاً ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذا ملق كما تقول أطلعت المرأة اذا صار لها طفل ، ويحوز أن يقال إن الاملاق نقل إلى عدم التمسك من النفقة على العيال ولهذا قال الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) أى خشية العجز عن النفقة عليهم .

(الفرق) بين الحلة والفقير أن الحلة الحاجة والمختل المحتاح وسميت الحاجة خلة لاحتلال الحال بها كأنما صار بها خلل يحتاج إلى سده والحلة أيضاً الخصلة التي يختل إليها أى يحتاج والحلة المودة التي تتحلل الأسرار معها بين الحليين ، وسمى الطريق في الرمل حلاً لأنه يتحلل لانعراجه ، والخل الذي يصطع به لأنه يتخلل ماعين فيه بلطفه وحدته وحللت التوب حلاً وحللاً وجمع الخلل خلال وفي القرآن (فترى الودق يخرج من حلالة) والحلال ما يحل به التوب وما يخرج به الشيء من حلل الأسان والفقر أبلغ من الحلة لأن الفقير ذهاب المال والحلة الحلل في المال .

(الفرق) بين الفقر والحاجة أن الحاجة هي نقصان ولهذا يقال التوب يحتاج إلى حزمة وفلان يحتاج إلى عقل وذلك اذا كان ناقصاً ولهذا (٢) قال المتكلمون الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة أى من جهل نفسه أو نقصان راد خبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى فأما قولهم فلان مقتر إلى عقل فهو استعارة ومحتاج إلى عقل حقيقة .

ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف

(الفرق) بينهما أن الحرمان عدم الطمر بالمطلوب عد السؤال يقال سأله

(١) في نسخة « يكون فقراً » (٢) في السكندرية « ولذلك » .

فخره ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صاعته إنه محارف وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

(الفرق) بين الفقير والبائس قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل بيده ، قلدا وإما سمي من هذه حاله بائساً لطهور أثر اليأس عليه بمد يده للمسألة وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم هو بمعنى المسكين لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عاياه السكون للحاجة وسوء الحال وهو (١) الذي لا يجد شيئاً .

(الفرق) بين المحارف والمحدود أن المحدود على ما قال بعض أهل العلم هو من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند مزعته إياه وقد يستعمل في غير ذلك من وحوه المع ، والصحيح أن المحدود هو الممنوع من وحوه الخير كلها من قولك حد إذا مع وحده إذا معه وحدود الله ما منع عنه بالهوى .

(الفرق) بين النقص والحاجة أن النقص سبب إلى الحاجة والحاجة يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

(الفرق) بين النخس والنقصان أن النخس النقص بالظلم قال تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) أي لا تنقصوهم ظلماً ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

(الفرق) بين النقص والتخفيف أن لنقص اللاح من المقدار كائناً ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف في العاد لأنه يحتم على النفوس حوم ماله مثل .

وما يخالف النقصان الزيادة

(الفرق) بينهما وبين الماء أن قولك بما الشيء يفيد زيادة من نفسه وقولك راد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال زاد مال فلان بما ورثه عن والده ولا يقال نما ماله بما ورثه ، وإما يقال تمت الماشية بتناسلها ، والماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ومن ثم أيضاً سمي الشجر والنبات النامي منه يقال مما الخضاب في اليد والخبر في الكتاب .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين القنوع والسؤال أن القنوع سؤال الفضل والصلة خاصة ،
والسؤال عام في ذلك وفي غيره يقال قنع يقنع قنوعا إذا سأل وهو قانع وفي
القرآن (وأطعموا القانع والمعتر) قال القانع السائل والمعتر الذى يلم بك لتعطيه
ولا يسأل، اعتره يعتره وعره يعره وقيل عره واعتره واعتراه إذا جاءه يطلب
معروفه ، وقال الليث القانع المسكين الطواف ، وقال مجاهد القانع هنا جارك ولو
كان (١) عيا ، وقال الحسن القانع الذى يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء القانع
الذى إن أعطيته شيئا قبله ، وقال أبو عبيدة القانع السائل الذى قنع إليك أى
خضع ، وقال أبو على هو الفقير الذى يسأل ، وقال إبراهيم القانع الذى يجلس
فى بيته والمعتر الذى يعتريك .

الباب الثالث عشر

فى العرق بين العز والشرف والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة
والتمكن والبصرة والاعانة . وبين الكبير والعظيم ، والعرق
بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يحرى مع ذلك

(العرق) بين العز والشرف أن العز يتضمن معنى الغلبة (٢) والامتناع
على ما قلنا فأما قولهم عز الطعام فهو عزيز فعناه قل حتى لا يقدر عليه فنسه
من لا يقدر عليه لقوته ومنعته لأن العز بمعنى القوة ، والشرف إنما هو
فى الأصل شرف المكان ومنه قولهم أشرف فلان على الشيء إذا صار فوقه
ومنه قيل ترفة القصر وأشرف على التلف إذا قارب ، ثم استعمل فى كرم النسب
فقال للقرشى شريف وكل من له نسب مدكور عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال
تعالى شريف كما يقال له عزيز .

(١) تاء كناية ووان كان ، (٢) فى سحرة والقلة .

(الفرق) بين السيد والصمد أن السيد المالك لتدبير السواد وهو الجمع وسمى سواداً لأن مجتمع سواد إذا روى من بعيد ، ومنه يقال للسواد الأعظم ويقال لهم الدهماء لذلك والدهمة السواد ، وقولنا الصمد يقتضى القوة على الأمر (١) وأعماله من الصمد وهو الأرض الصلبة والجمع صناد والصمدة صخرة شديدة التماسك في الأرض ، ويحوز أن يقال إنه يقتضى قصد الناس إليه في الخواشع من قولك صمدت صمدة أى قصدت قصدة ، وكيفما كان فإنه أبلغ من السيد ألا ترى أنه يقال لمن يسود عتيرته سيد ولا يقال له صمد حتى يعظم به أنه أكبر من المقصود دون غيره ، ولهذا يقال سيد صمد ولم يسمع صمد سيد .

(الفرق) بين قولك يسوسهم وبين قولك يسودهم أن معنى قولك يسودهم أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك يسوسهم أنه ينظر في دقيق أمورهم وأحوالهم السوس ولا تجوز الصفة به على الله تعالى لأن الأمور لا تدق عنه وقد ذكرنا ذلك قبل .

(الفرق) بين سيد القوم وكبيرهم أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذى يفضلهم في العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى (فعله كبيرهم) ويحوز أن يكون الكبير في السن ويحوز أن يكون الكبر في النعمة واليوقال لسيد القوم كبيرهم ولا يقال لكبرهم سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم . والكبير في أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتع من مساواة الأصغر له بالتضعيف (٢) والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة (٣) ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تحوز على الله تعالى ، وقال بعضهم الكبر في السن ، والله تعالى أعز من الكبر في نفس العارفين غير أن يكون له نفس .

(الفرق) بين مالك وملك أن مالك يهيد مملوكا ، ومملوك لا يهيد ملكا ولكنه (٤) يفيد الأمر وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من الملك لأنك تقول الله مالك الملائكة والانس والجن (٥) ومالك الأرض والسماء ومالك

(١) في الاصل والاصوب . (٢) من قوله « التضعيف » إلى « التضعيف » الآية ساقط من نسخة . (٣) في السكندرية « بالتجربة » وساقط من غيرها . (٤) في نسخة « ولكن » . (٥) ها ريادة قال الفرزدق ، وما بعدها الى البيت غير موحود في السكندرية .

السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والانس والجن قال الفرزدق :

سبحان من عنت الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك العفر
ولو قال ملك (١) العفر لم يحسن .

(الفرق) بين مالك ومليك أن المليك مبالغة مثل سميع وعليم ولا يقتضى مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة، وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك وإنما يراد به اعمال ذلك في الاعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

(الفرق) بين الملك والمملك أن الملك هو استفاضة الملك وسعة المقدور له السياسة والتدبير والمملك استحقاق تصريف الشئ مل هو أولى به من غيره .
(الفرق) بين كبير القوم وعظيم القوم أن عظيم القوم هو الذى ليس فوقه أحد منهم فلا تكون الصفة به إلا مع السودة والسلطان فهو معارق للكبير وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس ، والعظيم فى أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل الكلمة القوة ومنه سمي العظيم عظيما لقوته، ويجوز أن يقال إن أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن كما فعل بالكبير وقال تعالى (عذاب يوم عظيم) فسماه عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء (٢)، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

(الفرق) بين العظيم والكبير أن العظيم قد (٣) يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه كثير، وقد يعظم الشئ من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال الجليل فى أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد، والكبير فيما يجب له من صفة الخد، والاعجل بما ليس فوقه من هو أجل منه، وأما الاعجل من ملوك الدنيا فهو الذى يتفرد فى الزمان بأعلى مراتب

(١) فى الاصل «مالك» . (٢) فى الاصل «والملا» (٣) وقد ساقطة من نسخة .

الجلالة، والجلال اذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ويقال حكم حليمة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه حليل ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال، وسميت الجلة حلة لعظمها والمجلة الصحيفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعهود .

(الفرق) بين الحلالة والهيبة أن الجلالة ما ذكرناه، والهيبة خوف الاقدام على الشيء فلا يوصف الله بأنه يهاب كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه لأن الاقدام هو الهجوم (١) من قدام فلا يوصف الله تعالى بأن له قدما ووراء، والهيبة هو أن يعظم في الصدور فيترك الهجوم عليه .

(الفرق) (٢) بين الصفة منه عز وجل بأنه على وبين الصفة للسيد من العباد بأنه رفيع أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقدار ومنه (ان) فرعون علا في الأرض) أى قهر أهلها وقوله تعالى (ولعلنا بعضهم على بعض) فقبل لله تعالى على من هذا الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع تصرف من علو المكان وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه فهذا لا يقال الله رفيع ، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه إلى فوق ، ولهذا يقال ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضى الزوال عن أسفل ولهذا يقال ارتفع الشيء وان ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه الى فوق ولا يقال علا اذا ارتفع قليلا ، ويجوز أن يقال الصفة برفيع لا تحوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال . فأما قوله تعالى (رفيع الدرجات) فهو كقوله كثير الاحسان في أن الصفة للتأني في الحقيقة .

(الفرق) بين الصعود والارتفاع أن الصعود مقصور على الارتفاع في المكان ولا يستعمل في غيره ويقال صعد في السلم والدرجة ولا يقال صعد أمره ، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك ، والصعود أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط وليس الارتفاع كذلك ألا ترى أنه يقال ارتفع في المجلس ورفعت مجلسه وان لم يذهب به في علو ولا يقال أصدعته إلا إذا أعليته .

(١) في نسخة « العزم » . (٢) هذا الفرق غير موحد في السكندرية .

(الفرق) بين الصعود والرقى أن الرقى أعم من الصعود ألا ترى أنه يقال رقى في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ويقال رقيت في العلم والشرف إلى أبعد غاية ورقى في الفضل ولا يقال في ذلك صعد والصعود على ما ذكرنا مقصور على المسكان ، والرقى يستعمل فيه وفي غيره فهو أعم وهو أيضا يفيد التدرج في المعنى شيئاً بعد شيء ، ولهذا سمي الدرج مراقى وتقول مارلت أراقيه حتى بلغت به العاية أى أعلوه شيئاً شيئاً .

(الفرق) بين الصعود والاصعاد أن الاصعاد في مستوى الارض ، والصعود في الارتفاع يقال اصعدنا من الكوفة إلى حراسا وصعدنا في الدرجة والسلم والجل . (الفرق) بين الارتفاع وفوق أن أعلى الشيء منه يقال هو في أعلى النحلة يراد أنه في نهاية قائمتها وتقول السماء فوق الأرض فلا يقتضى ذلك أن تكون السماء من الأرض وأعلى يقتضى أسفل ، وفوق يقتضى تحت وأسفل الشيء منه وتحت ليس منه ألا ترى أنه يقال وصعته تحت الكور ولا يقال وصعته أسفل الكور وهذا المعنى ويتمال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر .

(الفرق) بين الرفيع والمجيد أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن في معاني صفاته ، وقيل المجيد الكريم في قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد) أى كريم فيما يعطى من حكمه وقيل فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد العظم إلا أنه جرى على وجهين عظم الشخص وعظم الشأن فيقال تمجدت الابل اذا عظمت أجسامها لجودة الكلاء وأجد القوم انهم اذا رعوها كلاء جيداً فى أول الربيع ، ويقال فى علو الشأن مجد الرجل محداً وأحمد امجداً اذا عظم شأنه لعنان ومجدت الله تعالى تمجيداً عظمته .

(الفرق) بين الاله والمعبود بحق أن الاله هو الذى يحق له العبادة فلا إله إلا الله ، وليس كل معبود بحق له العبادة ألا ترى أن الاصنام معبودة والمسيح معبود ولا يحق له ولها العبادة .

(الفرق) بين قولنا الله وبين قولنا إله أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله وبين قولنا إله الخطأ وهى تسمية العرب الاصنام آلهة وأما قول

الناس لا معبود إلا الله فعنه أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .
 (الفرق) بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحق العبادة أن قولنا يحق له
 العبادة يفيد أنه على صفه يصح أنه معمم ، وقولنا يستحق يفيد أنه قد ألهم واستحق
 وذلك أن الاستحقاق مضمن مما يستحق لا حله .

(الفرق) بين قولنا الله وقولنا اللهم أن قولنا الله اسم والله نداء والمراد
 به يا الله حذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .
 (الفرق) بين الصفة رب والصفة بسيد أن السيد مالك من يحب عليه
 طاعته نحو سيد الأمة والعلام ، ولا يجوز سيد الثوب كما يجوز رب الثوب ،
 ويجوز رب بمعنى سيد في الاضافة ، وفي القرآن (فيسقى ربه خمراً) وليس ذلك
 في كل موضع ألا ترى أن العبد يقول لسيدته يا سيدى ولا يجوز أن يقول يارنى
 فلما قول عدى بن زيد :

إن ربى لولا تداركه المالك بأهل العراق ساء العذير
 يعنى العمان بن المنذر ، والعذير الحال فان ذلك كان مستعملاً ثم ترك استعماله
 كما ترك أبيت اللعن وعم صباحا (١) وما أشبه ذلك .
 (الفرق) بين الصفة رب والصفة بمالك أن الصفة رب أحجم من الصفة بمالك
 لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ممالك فقولنا رب يتضمن معنى المملك والتدبير
 فلا يكون إلا مطاعاً أيضاً والشاهد قول الله تعالى (اتحدوا أحبارهم وربابهم أرباباً
 من دون الله) أى سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ممالك
 وهو من قولك مالك المكين إذا أحدث تحجه (٢) فقوى ومه ، وأما الشاعر
 ملكت بها كفى وأمرت فتقها يرى قائم من دونها ماؤها
 أى قويت بها كفى ، ثم كثر حتى حرى على معنى مالك فى الحكم كاصبى المالك
 لما لا يقدر على تصريفه إلا فى الحكم أى حكمه حكم القادر على تصريف ماله ،
 ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة رب إلا على الله تعالى ، والصفة رب أيضاً تقتضى
 معنى المصلح ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها باتمامها وأديم مربوب مصلح ويجوز
 (١) فى السكندرية . وعمر ضياعاً ، وهو تحريف . (٢) فى السكندرية وأما تعجوده .

أن يقال إن قولنا رب يقتضى معنى ولاية الأمر حتى يتم ومن ثم قيل رب الولد ورب السمسم وشاة ربي وهى مثل النفساء من النساء وقيل لها ذلك لأنها تربي ولدها فالباء فى الترية أصلها باء نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن التظنى .
(الفرق) بين الصفة رب والصفة بقادر أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة رب إلا فى المقدر المصرف المدر وصفة قادر تحرى فى كل وجه وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم لا يقال الرب إلا لله فردده بعضهم وقال قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة :

وهو الرب والشهيد على يوم الحبارين والبلاء بلاء
والقول الأول هو الصحيح لأن قوله الرب ههما ليس باطلاق لأنه خبر هو وكذلك الشهيد والشهيد هو الرب وهما يرجعان إلى هو فاذا كان الشهيد هو الرب وقد خص الشهيد بيوم الحمارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصا للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

ورأى الرب مغبوط بصحته وطالب الوجه يرضى الحال مختارا
فإن ذلك من خطابهم ومثله تسميتهم الصم إلهام وسيلبة رحمانا (١) وأراد بالوجه وجه الحق (الفرق) بين السيد والمالك أن السيد فى المالكين كالعبد فى المملوكات فكما لا يكون العبد إلا بمن (٢) يعقل فكذلك لا يكون السيد إلا بمن يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال ههنا سيد العبد ومالك العبد ويقال هو مالك الدار ولا يقال سيد الدار ويقال للقادر مالك فعله ولا يقال سيد فعله والله تعالى سيد لأنه مالك الحسن من يعقل .

وهما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الملك والدولة أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما ذكرنا ، والدولة انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما يبال من المال بالدولة فيتداوله القوم بينهم هذا مرة وهذا مرة ، وقال بعضهم الدولة فعل المنتهين والدولة

(١) فى الكلام على ذلك فى المروى بن ابراهيم والرحمن . (٢) فى السكندرية ومن جنس ما .

الشيء الذي ينتهب ، ومثلها غرفة لما في يدك والغرفة فعلة من غرفت ومثل ذلك خطوة للموضع وحطوة فعلة من خطوت ، وجمع الدولة دول مثل عرف ومن قال دول (١) فهي لغة والأول الأصل .

(الفرق) بين الملك والسلطان أن السلطان قوة اليد في القهر للجمهور الأعظم وللجماعة اليسيرة أيضاً ألا ترى أنه يقال الخليفة سلطان الدنيا وملك الدنيا ، تقول لا أمير البلد سلطان البلد ولا يقال له ملك البلد لأن الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ولهذا يقال له في داره سلطان ولا يقال له في داره ملك ولهذا يقال هو مساط علينا وإن لم يملكها ، وقبل السلطان المانع المساط على غيره من أن يتصرف عن مراده ولهذا يقال ليس لك على فلان سلطان فتمعه من كذا .

(ر ق) بين قولك الملك وقولك ملك اليمين أن ملك اليمين متى أطلق له منه الأمانة والعهد المملوكان ولا يطلق على غير ذلك لا يقال للدار والداية وما كان من غير بي آدم ملك اليمين وذلك أن ملك العبد والأمة أحص من ملك غيرها ألا ترى أنه يمكن التصرف في الدار بالقض والساء ولا يملك ذلك في بي آدم ويحوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يحوز عارية الخروج . (ر ق) بين التمكين والتمليك أن تمكين الخائر يحوز ولا يورث تمليكها لا يورث . ملكه الخوز فتد جعل له أن يحوز وليس كذلك التمكين . مع الزحر ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكى من الغصب فدمامه . (الفرق) بين الولاية والعمالة أن الولاية أعم من العمالة وذلك أن كل من بولى شيئاً من عمل السلطان فهو وال فالقاضي وال والامير وال والعامل وال وليس القاضي عاملاً ولا الامير وإنما العامل من بلى جباية المال فقط فكل عامل وال وليس كل وال عاملاً وأصل العمالة أجرة من بلى الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

(الفرق) بين الاعانة والنصرة أن النصرة لا تكون إلا على المازع المغالب والخصم المناوىء المشاغب ، والاعانة تكون على ذلك وعلى غيره تقول أعانته على من غالبه وبازعه ونصره عليه وأعانته على فقره إذا أعطاه ما يعينه وأعانته على الاحمال (١) ولا يقال نصره على ذلك فالاعانة عامة والنصرة خاصة .

(الفرق) بين الاعانة والتقوية أن التقوية من الله تعالى للعد هي اقداره على كثرة المقدور ومن العد تعد إعطاؤه المال وإمداده بالرجال وهي أبلغ من الاعانة الا ترى أنه يقال أعانته بدرهم ولا يقال قواه بدرهم وإنما يقال قواه بالأموال والرجال على ما ذكرنا ، وقال على بن عيسى التقوية تكون على صناعة والنصرة لا تكون إلا في مازعة .

(الفرق) بين الصير والولى أن الولاية قد تكون باخلاص المودة ، والنصرة تكون بالمعونة والتقوية وقد لا تمسك النصرة مع حصول الولاية فالفرق بينهما بين . (الفرق) بين السيد والهام أن الهام هو الذى يمضى همه فى الامور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

(الفرق) بين الهام والقمقام أن القمقام هو السيد الذى تحتج له أموره ولا تنشق عليه شؤنه من قولهم تقيم الشيء إذا تجمع وققم عصه جمعه ويقال للبحر ققام لأنه يجمع المياه .

(الفرق) بين الولاية بفتح الواو والنصرة أن الولاية النصرة لمحمة المصور لا للرياء والسمعة لأنها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على الوحيين .

(الفرق) بين الحكم والقضاء أن القضاء يقتضى فصل الأمر على التمام من قولك قضاء إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى (ثم قضى أح) أى فصل الحكم به (وقتنينا إلى سى الله) أى فصلنا الاعلام به وقال حالى (قضينا عليه الموت) أى فصلنا أمر مو (فتقضاهم) سبع سموات (فى يومين أى فصل الأمر به ، والحكم يقتضى المع عن الخصومة من قولك أحكمت إذ معته قال الشاعر :

أنى حيفة أحكموا سفهاءكم
إنى أحاف عبيكم أن أغضبا

ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع
 فإذا قيل حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم في
 مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك حكم هذا كحكم هذا أي هما متماثلان
 في السبب أو العلة أو نحو ذلك وأحكام الأشياء تنقسم قسمين (١) حكم يرد إلى
 أصل وحكم لا يرد إلى أصل لأنه أول في بابه .

(الفرق) بين الحاكم والحكم أن الحكم يقتضى أنه أهل أن يتحاكم إليه ،
 والحاكم الذى من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح وذلك أن صفة
 حاكم جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير الصواب فاما من يستحق الصفة
 بحكم فلا يحكم الا بالصواب لأنه صفة تعظيم ومدح .

(الفرق) بين القضاء والقدر أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة
 اليها والكفاية لما فعلت من أجله ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت
 إيقاع المراد عليه ، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل أصل القدر هو وجود
 الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقيقة ذلك فى أفعال الله تعالى وحوادثها
 على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

(الفرق) بين القدر والتقدير أن التقدير يستعمل فى أفعال الله تعالى وأفعال
 العباد ، ولا يستعمل القدر إلا فى أفعال الله عز وجل (٢) وقد يكون التقدير
 حسنا وفيحا كتقدير المحم موت زيد وافقاره واستغنائه ، ولا
 يكون القدر إلا حسا .

(المرق) بين قولك قضى إليه وقضى به أن قولك قضى إليه أى أعله
 وقوله تعالى (وقضينا إليه ذلك الأمر) أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره
 فقال (إن دابر هؤلاء مقطوع مصحين) فكانه قال وقضينا إليه أن دابر هؤلاء
 مقطوع ، ومعنى قولنا قضى به أنه فصل الأمر به على التمام .

(الفرق) بين التقدير والتدبير أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون
 فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدبر وأدبار الأمور وعواقبها وآخر كل شئ دبره

(١) فى نسخة « إلى قسمين » . (٢) فى السكندرية « حل اسمه » .

وفلان يتدمر أمره أى يطر في اعقابه ليصلحه على ما يصلحها ، والتقدير تقويم الامر على مقدار يقع معه الصلاح ولا يتضمن معنى العاقبة .

(الفرق) بين قولك قدر له كذا ومنى له كذا أن المنى لا يكون إلا تقدير المكروه يقال منى له الشر ولا يقال منى له الخير ومن ثم سميت المنية منية ويقال أعلمت ما منيت (١) به من فلان ، والتقدير يكون في الخير والشر .

(الفرق) بين السياسة والتدبير أن السياسة في التدبير المستمر ولا يقال للتدبير الواحد سياسة فكل سياسة تدبير وليس كل تدبير سياسة ، والسياسة أيضا في الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى به لذلك .

— الباب الرابع عشر —

في الفرق بين الاعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرافة والنعيم والخير وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما سبيل ذلك

(الفرق) بين الاعام والاحسان أن الاعام لا يكون الا من المنعم على غيره لانه متضمن بالشكر الذى يحب وجوب الدين ، ويحوز احسان الانسان إلى نفسه تقول لمن يتعلم العلم انه يحس (٢) إلى نفسه ولا تقول معمم على نفسه ، والاحسان متضمن بالحمد ويجوز حمد الخادم لنفسه ، والنعمة متضمنة بالشكر ولا يحوز شكر الشاكر لنفسه لانه يجرى محرى الدين ولا يحوز أن يؤدى الانسان الدين إلى نفسه ، والحمد يقتضى تقية الاحسان إذا كان للغير ، والشكر يقتضى تبقية النعمة ، ويكون من الاحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل البار ، وكل من جاء بفعل حسن فقد أحسن ألا ترى أن من أقام حداً فقد أحسن وإن أرل بالمحدود ضرراً ثم استعمل في النفع والخير خاصة فيقال أحسن إلى فلان إذا نفعه ولا يقال أحسن إليه إذا حده ويقولون للنفع كله

(١) في السكندرية « منيا » . (٢) في السكندرية « محس » .

إحساناً ولا يقولون للضرر كله إساءة فلو كان معنى الاحسان هو الفع على الحقيقة
 لكان معنى الاساءة الضرر على الحقيقة لانه صده ، والاثب يحسن إلى ولده بسقيه
 الدواء المروا بالفصد والحجامة ولا يقال يعم عليه بذلك ويقال أحسن إذا أتى بفعل
 حسن ولا يقال أفصح إذا أتى بفعل قبيح اكنفوا بقولهم أساء ، وقد يكون أياضاً من
 النعمة ما هو ضرر مثل التكليف سميته نعمة لما يؤدي إليه من اللذة والسرور .
 (الفرق) بين الاحسان والفع أن الفع قد يكون مرغبر فصدوا الاحسان
 لا يكون إلا مع القصد تقول ينفعني العدو بما فعله بي إذا أراد بك ضراً فوقع نفعاً
 ولا يقال أحسن إلى في ذلك

(الفرق) بين الاحسان والاحمال أن الاحمال هو الاحسان الظاهر من قولك
 رجل حميل كما يجرى فيه السمن وأصل الجميل الودك (١) واجتمعت الرجل إذا
 طسح العظام ليخرج ودكها ، ويقال أحسن إليه فيعدى بالي وأجل في أمره لانه
 فعل الجميل في أمره ويقال أنعم عليه لانه دخله معنى تلو نعمة عليه فهي
 غامرة له ، ولذلك يقال هو غريق في النعمة ولا يقال غريق في الاحسان
 والاحمال ويقال أجمل الحساب فيعدى ذلك نفسه لانه مصص بمفعول ينيه
 عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الاحسان مثل الاحمال في استحقاق الحمد به
 وكما يحور أن يحسن الانسان إلى نفسه يحور أن يحمل في فعله لنفسه .

(الفرق) بين الفضل والاحسان أن الاحسان قد يكون واجباً وغير واجب ،
 والفضل لا يكون واجباً على أحد وإنما هو ما يتفصل به من غير سبب يوجب .
 (الفرق) بين النصول والفصل أن النصول هو ما يستطيل به الانسان على
 من يقصده به ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ولا يقال نفضل التابع على
 المتبوع طول ، ويقال طال عليه وتطول وطل عليه إذا سأله ذلك قال الشاعر :
 أفر لكى يزداد طولك طولا

وقال الله تعالى (أولو الطول منهم) أى من معه فضل يستطيل به على غيره .
 (الفرق) بين الآلاء والعم أن الآلى واحد والآء وهي النعمة التي تلو

غيرها من قولك وليه يليه إذا قرب منه وأصله ولي، وقيل واحد الآلاء الى وقال بعضهم الا الى مقلوب من الى الشيء اذا عظم على قال فهو اسم للنعمة العظيمة .
 (الفرق) بين الافضال والتفضل أن الافضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة وهو تعالى يفضل لاهالة لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة وهو كالا نعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الاحسان ، والتفضل التخصيص بالنفع الذي يوليه القادر عليه وله أن لا يوليه والله تعالى متمفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره فان قلت الثواب واجب من جهة انه جزاء على الطاعة فكيف يجوز أن لا يفعل قلنا لا يفعل بان لا يفعل سده المؤدى اليه .
 (الفرق) بين المتفضل والفاضل أن الفاضل هو الزائد على غيره في حصة من خصال الخير والفضل الزيادة يقال فضل الشيء في نفسه إذا زاد وفضله غيره إذا زاد عليه وفضله بالتشديد إذا أحبر بزيادته على غيره ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل لأنه لا يوصف بالزيادة والتقصان .

(الفرق) بين النعمة والرحمة أن الرحمة الانعام على المحتاح اليه وليس كذلك النعمة لأنه إذا أنعمت بمال تعطيه إياه فقد أنعمت عليه ولا تقول إنك رحمته .
 (الفرق) بين الرحمن والرحيم أن الرحمن على ما قال ابن عباس (١) أرق من الرحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأن الرقة والعلظة لا يوصف الله تعالى بهما والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن العيث رحمة من الله تعالى ، وقيل معنى قوله رحيم أن من شأنه الرحمة وهو على تقدير يديم ، والرحمن في تقدير بزمان وهو اسم حص به البارى جل وعز، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم سماك وهو مأخوذ من السمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سماكا وقولنا للنجم الآخر دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل مادبر شيئاً يسمى دبراً فأما قولهم أسيلمه رحمان اليمامة فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الالهية لغير الله وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا وإذا

كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

(الفرق) بين الرحمة والرفقة أن الرفقة والعظمة يكونان في القلب وغيره خلقية والرحمة فعل الراحم والناس يقولون رفق عليه فرحمه يجعلون (١) الرفقة سبب الرحمة .
(الفرق) بين الشفيق والرفيق أنه قد يرق الانسان لمن لا يشفق عليه كالذى يتد الموءودة فيرق لها لاحالة لأن طبع الانسانية يوجب ذلك ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ماوأدها .

(الفرق) بين الرأفة والرحمة أن الرأفة أبلغ من الرحمة ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى (رؤف رحيم) تقدماً وتأخيراً أراد أن التوكيد يكون في الابلغ في المعنى فاذا تقدم الابلغ في اللفظ كان المعنى مؤخراً .

(الفرق) بين المصعة والخير أن من المعصية ما يكون منفعة وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ولا تكون المعصية خيراً وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع وقيل طعام نافع ودواء نافع .

(الفرق) بين المنفعة والنعمة أن المنفعة تكون حسنة وقيحة كما أن المضرة تكون حسنة وقيحة والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتغتناله ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول الانسان يحوز أن ينفع نفسه ولا يحوز أن ينعم عليها .

(الفرق) بين المتاع والمصعة أن المتاع الصنع الذى تتحل به اللذة وذلك إما لوجود اللذة وأما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل والملك العيس وقد يكون الصنع بما تتأجل به اللذة نحو إصلاح الطعام وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .
(الفرق) بين الانعام والتمتع أن الانعام يوجب الشكر، والتمتع كالذى يتمتع الانسان بالطعام والشراب ليستنيم إليه فيتمكن من اغتصاب ماله والالتيان على نفسه .
(الفرق) بين الخير والنعمة ان الانسان يحوز أن يفعل بنفسه الخير كما يحوز أن ينفعها ولا يحوز أن ينعم عليها فالخير والنعمة من هذا الوجه متساويان ،

والنفع هو إيجاب اللذة بفعالها أو السبب إليها وتقيضه الضر وهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه .

(الفرق) بين النعمة والنعماء أن النعمة هي العمة الطاهرة وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الطاهرة مثل الحراء والبيضاء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نعمة .

(الفرق) بين اللذة والنعمة أن اللذة لا تكون إلا مشتهة ويحوز ان تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ وإنما سمي ذلك نعمة لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه .

(الفرق) بين النعمة والملة أن الملة هي العمة المقطوعة من حوائجها كقطعها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (لهم أحر غير ممنون) أي غير مقطوع وسمى الدهر منوباً لأنه يقطع بين الألف وسمى الاعتداد بالنعمة ما لأنه يقطع الشكر عاينها .

(الفرق) بين الاحسان والافضل أن الاحسان النفع الحسن ، والافضل النفع الزائد على أقل المقدار وقد حص الاحسان (١) بالفضل ولم يح مثل ذلك في الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما احتص اللحم بالسماك ولا يح مثل ذلك في كل مرتفع .

(الفرق) بين البر والقرنان أن القرنان البر الذي يتقرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجري معه

(الفرق) بين الضر والضر أن الضر خلاف النفع ويكون حساً وقبيحاً فالقيح الطلم وما بسبيله والحس شرب الدواء المر رجاء العافية ، والضر بالضم الهزال وسوء الحال ورحل مصرور سيء الحال ، ومن وجه آخر أن الضر بأبع

من الضرر لأن الضرر يحرق على ضره يضره صراً فيقع على أقل قليل الفعل
لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الحارفة على الفعل ، والضرر بالضم كالصفة
المعدولة للمالعة .

(الفرق) بين الضر والضرأ أن الضراء هي المضرة الظاهرة وذلك أنها
أخرجت محج الأحوال الطاهرة مثل الحراء والبيضاء على مذكرنا .

(الفرق) بين الصراء والبأساء أن البأساء ضراء معها خوف وأصلها البأس
وهو الخوف يقال لبأس عليك أى لاخوف عليك وسميت لحرب بأساً لما فيها
من الخوف ولئأس الرجل إذا لحقه نأس وإذا لحقه بؤس أيضاً وقال تعالى
(فلا تدنس مما كانوا يفعلون) أى لا يلحقك بؤس ويحور أن يكون من البأس
أى لا يلحقك خوف بما فعلوا وجاء البأس بمعنى الإثم فى قوله لا بأس بكذا (١)
أى لا إثم فيه ويقال أيضاً لا بأس فيه أى هو جائز شائع .

(الفرق) بين الضر والسوء أن الضر يكون من حيث لا يعلم المقصود به
والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ومعلوم أنه يقال ضررت فلانا من حيث
لا يعلم ولا يقال سؤته إلا إذا حاهرت بالمكروه .

(الفرق) بين المصرة والاساءة أن الاساءة فسحة ودد تكرار مصرة حسنة
إذا قصد بها وجه يحسن نحو المصرة بالصر للثأديب وبالكد للتعلم والتعليم .
(الفرق) بين السوء والسوء أن السوء مصدر أصيب الملعوت إليه تقول
هو رجل سوء ورجل السوء بالفتح وليس هو من قولك سؤته وفى المثل لا يعجز
مسك السوء عن عرق السوء أى لا يعجز الخلد الردى عن الریح الرديئة .
والسوء بالضم المكروه يقال ساءه يسوؤه سوءاً إذا اتى منه مكروه ، وأصل
الكلمتين الكراهة إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا .

(الفرق) بين الاساءة والسوء أن الاساءة اسم للظلم يقال أساء إليه إذا ظلمه
والسوء اسم الضرر والعلم يقال ساءه يسوؤه إذا ضره وعمه وإن لم يكن ذلك ظلماً .
(الفرق) بين الصر والشر أن السقيم وعداب (٢) حهم صر فى الحقيقة

(١) فى السكندرية ، هى كذا . (٢) فى السكندرية (وعقاب) .

وشر مجازاً ، وشرب الدواء المرجاء العافية ضرر يدخله الانسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرأ على الحقيقة أن فاعله لا يسمى شريراً كما يسمى فاعل الضر ضاراً ، وقال أبو بكر بن الاخشاد رحمه الله تعالى السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة وإن لم يسم فاعلهما شريراً لأن الشرير هو المنهمك في الشر القبيح وليس كل شر قبيحاً ولا كل من فعل الشر شريراً كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريباً وإنما الشريب المنهمك في الشرب المحذور ، والشرعنده صربان حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم والقبح الظلم وما يجرى محراه قال ويحوز أن يقال للشئ الواحد إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إيجاباً عن عاقته وإنما يكونان تقيضين إذا كانا من وجه واحد .

(الفرق) بين الصبر والحلم أن الحلم هو الامهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل ينافي بتعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يحوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين وليس هو التارك لتعجيل العقاب لأن التارك لا يحوز على الله تعالى لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك ولا يصح الحلم إلا بمن يقدر على العقوبة وما يجرى مجراها من التأديب بالصبر وهو بمن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

لاصصح ذلوكك (١) صصح أحلام لا يقال لتارك الظلم حلیم إنما يقال حلم عنه إذا أحر عقابه أو عفاه ولو عاقبه كان عادلاً ، وقال بعضهم ضد الحلم السفه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل السفه في الأصل قلة المعرفة بوضع الامور مواضعها وهو ضعف الرأي ، قال أبو هلال وهذا يوجب أنه صد الحلم لأن الحلم من الحكمة والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب . قال المفضل ثم أجرى السفه على كل جهل وحملة يقال سفه رأيه سفهاً ، وقال الفراء سفه غير متعد وإنما يصب رأيه على التفسير ، وفيه لغة أخرى سفه سفاهة ، وقيل السفه في قوله تعالى (فان كان الذي عليه الحق سفيهاً) هو

الصغير وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أحرى بحرى الحكمة نقيضاً للسفه قول المتلمس :

لذى الحلم قل اليوم ماتقرع العصا وما علم الانسان إلا ليعلم
 أى لدى المعرفة والتميز، وأصل السفه الخفة ثوب سفيه أى خفيف ، وأصل الحلم
 فى العربية اللين ورحل حلیم أى لين فى معاملته فى الجزاء على السبئية بالاناة ،
 وحلم فى النوم لأن حال النوم حال سكون وهدوء واحتمل العلام وهو محتمل
 وحالم يرجع إلى قولهم حلم فى النوم ، وحلمة الثدي الناقى فى طهره لما يخرج منها
 من اللين الذى يحلم الصبي وحلم الأديم نقل بالحلم وهو قردان عظيمة لينة الملمس
 وتحلم الرجل تكلف الحلم . والصبر حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر
 الرجل حبس نفسه عن إظهار الجزع والجرع إظهار ما يلحق المصاب من
 المضض (١) والغم وفى الحديث (يصبر الصابر ويقتل القاتل) والصابر ههنا
 هو الذى يصبر النفس عن القتل ، ولا تحوز الصفة على الله تعالى بالصبر لأن
 المصار لا تحقه وتحوز الصفة عايه ، الحلم لأن له صفة مدح وتعظيم وإذا قال
 قائل اللهم حلمك عن العصاة أى إمهالك فذلك حائر على شرائط الحكمة من
 غير أن يكون فيه مفسدة وإمهال الله تعالى إياهم مظاهرة عليهم .

(الفرق) بين الصبر والاحتمال أن الاحتمال للشئ يفيد كظم الغيظ فيه ،
 والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل ، والصبر
 عن التورع من حبس النفس من فعله وحده - على حظوظ الدهر أى حبست
 النفس عن إخراج عندها ولا يستعمل الاحتمال فى ذلك لأنك لا تراه .
 (الفرق) بين الحلم والامهال أن كل حلم إمهال وليس كل إمهال حلم لأن
 الله تعالى لو أمهل من أحذه لم يكن هذا الامهال حلماً لأن الحلم صفة مدح
 والامهال على هذا الوجه مذموم وإذا كان الأخذ والامهال سواء فى الاستصلاح
 فالامهال تفضل والانتقام عدل وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا
 كان الحلم واحداً لأن صده استفساد فلو فعله لم يكن ظمناً إلا أنه لم تكن حكمة

ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها وإن لم يكن ضده حلما وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع في غير موضعه ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لا حدولا لكن كان سفها لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون ائانة المستحقين حلما وإن كان خلاف ذلك سفها فقدت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة وإن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا لما كان منه تفصلا وأن السفه نقيض الحكمة في كل وجه ، وقولنا الله حلیم من صفات الفعل ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصى ، ويفرق بين الحلم والامهال من وحه آخر وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام وليس كذلك الامهال ألا ترى أنك تمهل غريمك إلى مدة ولا يكون ذلك منك حلما ، وقال بعضهم لا يجوز أن يمهل أحد غيره في وقت إلا لياحدة في وقت آخر .

(الفرق) بين الامهال والانظار أن الانظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والامهال مبهم ، وقيل الانظار تأخير العمد لينظر في أمره والامهال تأخيره ليسهل ما يتكلمه من عمله .

(الفرق) بين الحلم والوقار أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضا على معارفة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوقر وهو الحمر ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .

(الفرق) بين الوقار والسكينة أن السكينة معارفة الاضطراب عند الغضب والخوف وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى (فأنزل الله سكينته عليه) وقال (فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) ويضاف إلى القلب كما قال تعالى (هو الذى أنزل السكينة فى قلوب المؤمنين) فيكون هية وغير هية ، والوقار لا يكون إلا هية .

(الفرق) بين (١) ذلك وبين الرزاة أن الرزاة تستعمل في الانسان وغيره فهي أعم يقال رجل رزين أى ثميل ولا يقال حمر وقور .

(المرق) بين الرجاح والرانة أن الرجاح أصله الميل ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ومنه زن وأرحح ، بوصف الرجل بالرجاح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه وليس هو صفة تختص الانسان على الحقيقة ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للسان ترجح أى كن راجحا ولكن يقال له ترجح أى تمايل ، ويجوز أن يقال له ترزن أى كرزينا وهى أيضا تستعمل فى التثيت والسكون ، والراح فى زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

(المرق) بين الوقار والتوقير أن التوقير يستعمل فى معنى التعظيم يقال وقرته اذا عظمته وقد أقيم الوقار موضع التوقير فى قوله تعالى (مالكم لا ترجون لله وقارا) أى تعظيما وقال تعالى (وتعزروه وتوقروه) وقال أبو أحمد ان أى سلمة رحمه الله . الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ويوصف العباد بأهم يوقروه أى يعظمونه ولا يقال إنه وقور بمعنى عظيم كما يقال انه يوقر بمعنى يعظم لأن الصفة بالوقور ترجع إليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال وهى غير لا ثقة به لأن الوقار مما تتعبر به الهية . قال أبو أحمد والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال أيده الله تعالى عندنا أنه يوصف بالتوقير ان يوصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

(الفرق) بين الوقار والسمت أن السمت هو حسن السكوت وقالوا هو كالصمت فأبدل الصاد سيما كما يقال خطب مسقع ومصقع ، ويجوز أن يكون السمت حسن الطريقة واستواؤها من قولك هو على سمت الملة . وليس السمت من الوقار فى شيء .

(الفرق) بين الحلم والامانة أن الامانة هى البطء فى الحركة وفى مقاربة الخطو فى المشى ولهذا يقال للمرأة الدنية اناة قال الشاعر :

رمته اناة من ربيعة عامر تؤم الضحى فى مأثم أى مأثم

ويكون المراد بها فى صفات الرجال المتمهل فى تدبير الامور ومفارقة التحمل (١) فيها كأنه يقاربهامقاربة لطيفة من قولك أى الشيء إذا قرب وتأنى أى تمهل

ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم الاناة السكون عند الحالة المزعجة .
 (والفرق) بينهما وبين التؤدة أن التؤدة مفارقة الخفة في الأمور وأصلها
 من قولك وأده يشده إذا أثقله بالتراب ومنه الموءودة وأصل التاء فيها واو
 ومثلها التخمه وأصلها من الوخامة والتهمة وأصلها من وهمت والتره وأصله
 من ترت والتؤدة تفيد من هذا خلاف ما تفيد الاناة وذلك أن الاناة تفيد
 مقارنة الأمر والتسبب اليه بسهولة والتؤدة تفيد مفارقة الحفة ولولا أنارحننا
 إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقا ويحوز أن يقال إن الاناة هي المبالغة في الرفق
 بالأمر والتسبب اليها من قولك آآ الشيء إذا انتهى ومه (حميم آن) وقوله
 (غير ناظرين إنانه) أى نهايته من النضج .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين الطيش والسفه أن السفه نقيض الحكمة على ما وصفنا
 ويستعار في الكلام القبيح فيقال سفه عليه إذا أسمعه القبيح ويقال للحاهل سفيه،
 والطيش حفة معها خطأ في الفعل وهو من قولك طاش السهم إذا خف ففضى
 فوق الهدف فشبّه به الخفيف المفاارق لصواب الفعل .

(الفرق) بين السرعة والعجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه
 وهي مجودة ونقيضها مدموم وهو الإبطاء، والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم
 فيه وهي مدمومة ، ونقيضها محمود وهو الاناء ، فأما قوله تعالى (وعجلت إليك
 رب لترضى) فإن ذلك بمعنى أسرع .

الباب الخامس عشر

في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجرى مع ذلك وفي الفرق
بين الضمان والوكالة والرعاية وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الحفظ والرعاية أن تقيض الحفظ الاصاعة وتقيض الرعاية الإهمال ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل والإهمال هو ما يؤدي إلى الضياع فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك، والرعاية فعل السبب الذي يصرف المكاره عنه ومن ثم يقال فلان يرعى العهود بينه وبين فلان أي يحفظ الأسباب التي تبقى معها (١) تلك العهود ومنه راعى المواشى لتفقدته أمورها ونفى الأسباب التي يخشى عليها الضياع منها . فأما قولهم للساهر أنه يرعى النجوم فهو تشبيه براعى المواشى لأنه يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه .

(الفرق) بين الحفظ والكلام أن الكلام هو إمالة الشيء إلى جانب يسلم فيه من الآفة ومن ثم يقال كلات السفينة إذا قربتها إلى الارص والكلام مرافاً للسفينة فالحمط أعم لأنه حسن العمل فان استعملت (٢) إحدى الكلمتين في مكان الأخرى فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحفظ والحراسة أن الحراسة حفظ مستمر، ولهذا سمي الحارس حارساً لأنه يحرس في الليل كله أو لآن ذلك صناعته فهو يدوم فعله، واشتقاقه من الحرس وهو الدهر والحراسة هو أن يصرف الآفات عن الشيء قل أن تصيبه صرفاً مستمراً فإذا أصابته فصرفها عنه سمي ذلك تخليصاً وهو مصدر والاسم الخلاص ويقال حرس الله عليك العمة أي صرف عنها الآفة صرفاً مستمراً والحمط لا يتضمن معنى الاستمرار وقد حفظ الشيء وهو حافظ والحفيظ مبالغة وقالوا الحفيظ في أسماء الله بمعنى العليم والشهيد فتأويله الذي لا يعزب عنه الشيء، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الأحوال إذا كان من خفيات عليه أحواله لا يتأتى له حفظه، قال أبو هلال أيده الله تعالى والحفيظ بمعنى عليم

(١) في السكندرية « الذي يقى معه » . (٢) في النسخ « أسعمل » .

توسع ألا ترى أنه لا يقال ان الله حافظ لقولنا وقد امانا على معنى قولنا فلان يحفظ القرآن ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

(الفرق) بين الحميظ والرقيب أن الرقيب هو الذي يربك لئلا يخفى عليه فعلك وأنت تقول لصاحك اذا فتس عن أمورك أرقيب على أنت وتقول راقب الله أى اعلم أنه يراك فلا يخفى عليه فعلك ، والحميظ لا يتضمن معنى التفتيش (١) عن الامور والاحت عنها .

(الفرق) بين المهيمن والرقيب أن الرقيب هو الذى يربك مفتشاً عن أمورك على ما ذكرنا وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ ومعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير ومنه قول الشاعر :
ألا ان حير الناس بعد نديمهم مهيمنه التاليه فى العرف والسكر

يريد القائم على الناس بعده وقال الاصمعى (ومهيما عليه) أى قفانا والقفان فارسي معرب وقال عمر رضى الله عنه انى لاستعين بالرجل فيه عيب ثم أكون على قفانه أى على تحفظ أحباره والقفان معنى المشرف .

(الفرق) بين الوكيل فى صفات الله تعالى وبينه (٢) فى صفات العباد أن الوكيل فى صفات الله معنى المتولى القائم بتدبير خلقه لأنه مالك لهم رحيم بهم وفى صفات غيره إما يعقد بالتوكيل .

(الفرق) بين الحفظ والحماية أن الحماية تكون لما لا يمكن احرازه وحصره مثل الأرض والبلد تقول هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يجرى ويحصر وتقول هو يحفظ دراهمه ومتاعه ولا تقول يحمى دراهمه ومتاعه ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك حامى لا يعرف الكلام .

(الفرق) بين الحفظ والضبط أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لئلا يفلت منه شيء . ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى لأنه (٣) لا يحاف الاflات ويستعار فى الحساب فيقال فلان يضبط الحساب اذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

(الفرق) بين الكفاءة والضمان أن الكفاءة تكون بالفس والضمنان يكون

١- نسخة السقيفة ، (٣) في السكندرية ، وبين الوكيل ، (٣) فى السح و بانه .

بالمال ألا ترى أنك تقول كفلت زيدا وتريد إذا التزمت (١) تسليمه، وضمنت
الأرض إذا التزمت أداء الأجر عنها ولا يقال كفلت بالأرض لأن عينها
لا تغيب فيحتاج إلى احضارها فالضمان الترام شيء عن المضمون والكفالة
التزام نفس المكفول به ومنه كفلت الغلام إذا ضممته إليك لتعوله ولا تقول
ضممته لأنك إذا طولت به لزمك تسليمه ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن
(وكفلها زكريا) ولم يقل ضمناها، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال
والكفالة للنفس أن الإنسان يحور أن يضمن عمن لا يعرفه، ولا يجوز أن يكفل من
لا يعرفه لأنه إذا لم يعرف لم يتمكن من تسليمه ويصح أن يؤدي عنه وإن لم يعرفه .
(الفرق) بين الضمين والحميل أن الحمالة ضمان الدية خاصة تقول حملت
حمالة وأنا حميل وقال بعض العرب حملت دماء عولت فيها على مالي وآمالى فقدمت
مالي وكست من أكبر آمالى فإن حملتها فكم من غم شعيت وهم كفيت وإن
حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ولم أياس من غدك . والضمان يكون
في ذلك وفي غيره .

(الفرق) بين الرئيس والرعي أن الرعامة تعيد القوة على الشيء ومنه
قوله تعالى (وأنا به رعي) أى أنا قادر على أداء ذلك يعنى أن يوسف (٢) زعيم
له لأن المبادئ هذا الكلام كان يؤدي عن يوسف عليه السلام وإنما قال أنا
قادر على أداء ذلك لأنهم كانوا في زمن قحط لا يقدر فيه على الطعام ومن ثم
قيل للرئاسة الرعامة وزعيم القوم رئيسهم لأنه أقواهم وأقدرهم على
ما يريدونه قال سمي الكفيل رعيًا فعلى جهة المخار والاصل ما قلنا من الرعامة اسم
للسلاح كله وسمى بذلك لأنه يتقوى به على العدو والله أعلم .

الباب السادس عشر

في الفرق بين الهداية والصالح والسداد وما يخالف ذلك
من العي والفساد وما يقرب منه

(الفرق) بين الهداية والارشاد أن الارشاد الى الشيء هو التطريق اليه والتبيين له . والهداية هي التمكن من الوصول اليه وقد جادت الهداية للمهتدى في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) فذكر اهتم دعوا بالهداية وهم مهتدون لاحالة ولم يجيء مثل ذلك في الارشاد ويقال أيضا هداه الى المكروه كما قال الله تعالى (فاهدوهم الى صراط الجحيم) وقال تعالى (إنك لعلي هدى مستقيم) والهدى الدلالة فاذا كان مستقيما فهو دلالة الى الصواب والايمان هدى لا نه دلالة الى الحلة وقد يقال الطريق هدى ولا يقال أرشده إلا إلى المحبوب والراشد هو القابل للارشاد والرشيد مبالغه من ذلك ، ويجوز أن يقال الرشيد الذي صلح بما في نفسه بما يبعث عليه الخير والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد والمرشد الهادي للخير والدال على طريق الرشد ومثل ذلك مثل من يقف بين طريقين لا يدري أيهما يؤدي إلى الغرض المطلوب فاذا دله عليه دال فقد أرشده وإذا قل هو قول الدال فسلكت قصد السبيل فهو راشد وإذا بعثته نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد والرشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو وحق من يعمل على خلافه أن يهلك .

(الفرق) بين الهدى والبيان أن البيان في الحقيقة اظهار المعنى للنفس كائنا ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك (١) دون طريق النقي هذا اذا أطلق فاذا قيد استعمل في غيره فليل هدى الى البار وغيرها . (الفرق) بين الخير والصالح أن الصالح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ويكون في الصبر والنفع كالمرض يكون صلاحا للانسان في وقت دون الصحة وذلك أنه يؤدي إلى الصع في باب الدين فاما الا لم الذي لا يؤدي

(١) ليسلك ، رائدة في السكندرية .

إلى النفع فلا يسمى صلاحاً مثل عذاب جهنم فإنه لا يؤدي إلى نفع ولا هو نفع في نفسه ويقال أفعال الله تعالى كلها خير ولا يقال عذاب الآخرة خير للمعدين به وقيل الصلاح التعير إلى استقامة الحال والصالح المتغير إلى استقامة الحال ولهذا لا يقال لله تعالى صالح والصالح في الدين يجرى على الفرائض والنواهل دون المباحات لأنه مرغّب فيه ومأمور به فلا يجوز أن يرغب في المباح ولا أن يؤمر به لأن ذلك عبث ، والخير هو السرور والحسن وإذا لم يكن حسناً لم يكن خيراً لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ولذلك لم تكن المعاصي خيراً وإن كانت لذة وسروراً ولا يقال للبرص خير كما يقال له صلاح فإذا جعلت خيراً أفعل فقلت المرض خير لفلان من الصحة كان ذلك جائزاً ويقال الله تعالى خير لنا من غيره ولا يقال هو أصلح لنا من غيره لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة فإذا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره والخير اسم من أسماء الله تعالى وفي الصحابة رجل يقال له عند خير وقال أبو هشام تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز قال ويقال خار الله لك ولم يحى أنه خائر .

(الفرق) بين الهداية والنجاة أن النجاة تفيد الخلاص من المكروه والهداية تفيد التمكن من الوصول إلى الشيء ولفظهما يبيء عن معيهما وهو أنك تقول بحاء من كذا وهداه إلى كذا فالنجاة تكون من الشيء والهداية تكون إلى الشيء وإماما ذكرناهما والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أحدهما سواء .

(الفرق) بين الفوز والنجاة أن النجاة هي الخلاص من المكروه والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ولهذا سمي الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ونيلمهم الجنة ولما كان الفوز يقتضي نيل المحبوب قيل فاز بطلبته وقال تعالى (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) أي أنال الخير نيلاً كثيراً .

(الفرق) بين الفوز والظفر أن الظفر هو العلو على المناوئ المنازع قال الله تعالى (من بعد أن أخلفكم عليهم) وقد يستعمل في موضع الفوز يقال ظفر ببعيته ولا يستعمل الفوز في موضع الظفر ألا ترى أنه لا يقال فاز بعدوه كما

يقال ظفر ببدوه بعينه فالظفر مفارق للفوز وقال علي بن عيسى الفوز الظفر بدلا من الوقوع في الشر وأصله نيل الحظ من الخير وفوز اذا ركب المفازة وفوز أيضا إذامات لأنه قد صار في مثل المفازة .

(الفرق) بين النجاة والنجاة أن النجاة يكون من تعقيد وإن لم يكن أذى والنجاة لا تكون إلا من أذى ولا يقال لمن لا خوف عليه بها لأنه لا يكون ناحيا إلا بما يحاف .

(الفرق) بين الصلاح والعلاج أن الصلاح ما يتمكن به من الخير أو يتخلص به من الشر . والفلاح نيل الخير والرفع الباقي أثره وسمى الشيء الباقي الأثر فلحا ويقال للكارفلاح لأنه يشق الأرض شقا باقيا في الأرض (١) والافلاح المشقوق الشقة السفلى ، يقال هذه علة صلاحه ولا يقال فلاحه بل يقال هي سبب فلاحه ويقال موته صلاحه لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال هو فلاحه لأنه ليس ينفع بئاله ويقال أيضا لكل من عقل وحزم وتكاملات فيه حلال الخير قد أفلاح ولا يقال صلح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والعلاج لا يفيد التغير ويحوز أن يقال الصلاح وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال أصلحا أمر فلان فلم ينتفع بذلك فهو كالفسح في أنه يحوز أن لا ينتفع به ، ويقال فلان يصلح للقضاء ويصلح أمره ولا يستعمل العلاج في ذلك .

ومما يجري مع هذا

(الفرق) بين التسديد والتقويم أن التسديد هو التوجيه للصواب فيقال سدد السهم اذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إرادة الاعوجاج كتقويم الرمح والقدر ثم يستعار فيقال قوم العمل فالمسدد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون في السبب المولد كتسديد السهم للاصابة ، ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذى يؤدى الى الطاعة ، والسبب على وجهين مولد ومؤدى فالمولد هو الذى لا يتبع المسبب إلا به لقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدى هو الداعى الى الفعل دعاء الترغيب والترهيب والتسديد من أكبر

(١) ان السكندرية « باقى الار » .

الأسباب لانه يكون في المولد والمؤدى والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق فأماع الاعراض عنه والتشاغل بغيره فلا يصح والاصلاح تقويم الامر على ما تدعو إليه الحكمة .

(الفرق) بين الرشد والرشد قال أبو عمرو بن العلاء الرشد الصلاح قال الله تعالى (فان آنستم منهم رشداً فادعوا إليهم أمواهم) والرشد الاستقامة في الدين ومه فوله تعالى (ان تعلمنى بما علمت رشداً) وقيل هما العنان مثل العدم والعدم .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الاحكام والاتقان أن اتقان الشيء اصلاحه وأصله من التمس وهو التبروق (١) الذى يكون في المسيل أو البئر وهو الطين المختلط بالخرابة يؤخذ وصلاح به التأسيس وغيره فيسد حلقه ويصلحه فيقال أتقنه اذا (٢) طلاه بالتقن ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال أتقنت كذا أى عرفته صحيحاً كما أنه لم يدع فيه خللاً ، والاحكام إيجاد الفعل محكماً ولهذا قال الله تعالى (كتاب احكمت آياته) أى خلقت محكمة ولم يقل أتقنت لانها لم تخلق وبها حلل ثم سد حلقها وحكى بعضهم أتقنت الباب اذا أصلحته قال أبو هلال رحمه الله تعالى ولا يقال أحكمته إلا إذا ابتدأته محكماً .

(الفرق) بين الاحكام والرصف أن الرصف هو جمع شيء إلى شيء يشاكله ، واحكام الشيء حلقه محكماً ولا يستعمل الرصف إلا في الأجسام ، والاحكام والاتقان يستعملان فيها وفي الاعراض فيقال فعل متقن ومحكم ولا يقال فعل مرصوف إلا أنهم قالوا رصف هذا الكلام حسن وهو مخاز لا يتعدى هذا الموضع .

(الفرق) بين احكام الشيء واربامه أن اربامه تقويته وأصله في تقوية الجبل وهو في غيره مستعار .

(الفرق) بين الاربام والتأريب أن التأريب شدة العقد يقال أرب العقد إذا جعل عقداً فوق عقد وهو خلاف النشط يقال نشطه اذا عقده . أنشوطه وهو عقد ضعيف وارباه اذا أحكم عقده وأنشطه إذا حل الأنشوطه .

(١) في النسخ « البروق ، والتصويب من القاموس . (٢) في نسخة « أى ، .

الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها مما يجرى في الباب
(الفرق) بين الزيغ والميل أن الزيغ مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق
يقال فلان من أهل الزيغ ويقال أيضاً زاغ عن الحق ولا أعرف راغ عن الباطل
لأن الزيغ اسم لميل مكروه ولهذا قال أهل اللغة الفرع ريغ في الرسخ ، والميل
عام في المحبوب والمكروه .

(الفرق) بين الميل والميل أن الميل مصدر ويستعمل فيما يرى وفيما لا يرى
مثل ميلك إلى فلان ومال الحائط ميلاً ، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى
خاصة تقول في العود ميل وفي فلان ميل إذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه .
(الفرق) بين العثو والفساد أن العثو كثرة الفساد وأصله من قولك
صعب عتواء إذا كثرت الشعر على وجهها وكذلك الرجل وعاث يعبث لغة وعثا
يعثو أفصح اللغتين ومنه قوله عز وجل (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) .

(الفرق) بين الفساد والقبيح أن الفساد هو التغيير عن المقدار الذي تدعو
إليه الحكمة والشاهد أنه بقبض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه
الحكمة وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح وإذا كان على المقدار أصلح
والقبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

(الفرق) بين الفساد والعي أن كل غي قبيح ويحوز أن يكون فساد ليس بقبيح
كفساد التماحة بتعينها ويذهب بذلك إلى أنها تعبرت عن الحال التي كانت عليها وإذا
قلنا فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر وإذا قلت إنه غاوتى فساد المذهب والاعتقاد .

(الفرق) بين العي والضلال أن أصل الغي الفساد ومنه يقال عوى
الفصيل إذا بشم من كبرة شرب اللبن وإذا لم يرو من لبن أمه فمات هزلاً .
والكلمة من الأصداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم صلت الباقة إذا
ملكك بضياها وفي القرآن (إذا ضللت في الأرض) أي هلكها بتقطع أوصالنا
والذي يورجه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغي فيه
ويستعمل الضلال أيضاً في الطريق كما يستعمل في الدين فيقال ضل عن الطريق
مذنباً له ولا يستعمل العي إلا في الدين خاصة فهذا فرق آخر وربما استعمل

الغنى في الحية يقال غوى الرجل إذا خاب في مطلبه وأنشد قول الشاعر :
 فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغنى لأنما
 وقيل أيضاً معنى البيت أن من يفعل الخير يحمد ومن يفعل الشر يذم فجعل من
 المعنى الأول ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى (كذلك يضل الله
 الكافرين) والضلال بمعنى الضياع يقال هو ضال في قومه أى ضائع ومنه قوله
 تعالى (ووجدك ضالاً فهدى) أى ضائعاً في قومك لا يعرفون منزلتك ويجوز
 أن يكون ضالاً أى في قوم ضالين لأن من أقام في قوم نسب إليهم كما قيل
 خالد الحذاء لنزوله بين الحذاثين وأبو عثمان المارني لأقامته في بني مازن ولم يكن
 منهم، وقال أبو علي رحمه الله (ووجدك ضالاً فهدى) أى وجدك ذاهباً إلى النبوة
 فهي صالة عنك كما قال تعالى (أن تضل إحداهما) وإنما الشهادة هي الضلالة عنها
 وهذا من المقلوب المستفيض في كلامهم ويكون الضلال الإبطال ومنه (أضل
 أعمالهم) أى أبطلها ، ومنه (ألم يجعل كيدهم في تضليل) ويقال ضلاني فلان أى
 سماني ضالاً، والضلال يتصرف في وجوه لا يتصرف الغنى فيها .

(المرق) بين الحيف والحيف أن الحيف هو العدول عن الحق والحيف
 الحمل على الشيء حتى ينقصه، وأصله من قولك تحيفت الشيء إذا تنقصته من حافاته.
 (العرق) بين الميل والميد أن الميل يكون في جانب واحد والميد هو أن يميل
 مرة يمئة ومرة يسرة ومنه قوله تعالى (وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بكم)
 أى تضطرب يمة ويسرة ومعروف أنه لم يرد أنها تميد في جانب واحد وإنما
 أراد الاضطراب والاضطراب يكون من الجانبين فال الشاعر :

حبهم ميالة تميد ملاة الحسن لها حديد

يريد أنها تميل من الجانبين للين قوامها

الباب السابع عشر

في الفرق بين التكليف والاختار والعنة والتحريب وبين اللطف

والتوفيق وبين اللطف واللاطف وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين التكليف والابتلاء أن التكليف إلزام ما يشق إرادة الانسانية عليه، وأصله في العرية للزوم ومن ثم قيل كلف بفلانة يكلف بها كلفاً إذا لزم حبها ومنه قيل الكلف في الوحه للرومه إياه والمتكلف للشيء الملزم به على مشقة وهو الذي يلتزم ما لا يلزمه أيضاً ومنه قوله تعالى (وما أنا من المتكلمين) ومثله المكلف والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلى وتعرف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة وليس هو من التكليف في شيء فان سمي التكليف ابتلاءً في بعض المواضع فقد يجرى على الشيء اسم ما يقاربه في المعنى، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى محارمها أنه يعامل العبد معاملة المبتلى المستخرج لما عده ويقال للعمة بلاء لأنه يستخرجها الشكر واليلى يستخرج قوة الشيء باذها به إلى حال البال فهذا كله أصل واحد (الفرق) بين التكليف والتحميل أن التحميل لا يكون إلا لما يستقل ولهذا قال تعالى (لا تحمل علينا إصراً) والاصر النقل. والتكليف قد يكون لما لا تميل (١) له نحو الاستعفار تقول كلمه الله الاستعفار ولا تقول حملة ذلك .

(الفرق) بين الابتلاء والاختبار أن الابتلاء لا يكون إلا لتحميل المحاربه والمشاق. والاختبار يكون بذلك وفعل المحبوب ألا ترى أنه يقال اختبره بالانعام عايشه ولا يقال ابتلاء بذلك ولا هو مبتلى بالعمة كما قد يقال اختبره بالانعام عايشه ولا تقول ابتلاء بذلك ولا هو متلى بالنعمة كما قد يقال إنه مختبر بها، ويجوز أن يقال إن الابتلاء يقتضى استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية، والاختبار يقتضى وقوع الخبر بحاله في ذلك والخبر العلم الذي يقع بكمه الشيء وحقيقته فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفتنة والاختبار أن الفتنة أشد الاختبار وأبلغه ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فساده ومه قوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) ويكون في الخير والشر ألا تسمع قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقال تعالى (لآسفيناكم) (١) مآماً غداً لفتنهم فيه) فجعل النعمة فتنة لأنه قصد بها المبالغة في اختار المنعم عليه بها كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله فرأى أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتعير حاله في الخير والشر وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

(الفرق) بين الاحتسار والتجريب أن التجريب هو تكرير الاختبار والاكتسار منه ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك حره إذا داواه من الجرب مطراً أصاح حاله أم لا ومثله قد رد البعير إذا ذرع عه القردان وقرع العصيل إذا داواه من الفرع وهو داء معروف ولا يقال إن الله تعالى يحرب قياساً على قولهم يحتر ويبتلى لأن ذلك مجاز والمحار لا يقاس عليه .

الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة واللطف والرقعة

وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين اللطف والتوفيق أن اللطف هو فعل تسهيل به الطاعة على العبد ولا يكون لظماً إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحاً وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يسم توفيقاً ولهذا قالوا إنه لا يحس الفعل . ورفقا آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت فهو كالمصاحب لها في وقته لأن وقته بلى وقت فعل الطاعة ولا يجوز أن يكون وقتها واحداً لأنه بمنزلة محيى ريد مع عمرو وإن كان بعده بلا فصل وأما إذا جاء بعده بأوقات فإنه لم يحى معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات سيرة يكون له معها تأثير في نفس الملتوظف له ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة

حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير فكل توفيق لطف وليس كل لطف توفيقا ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ماسلف من الطاعة ، ولا يكون للتوفيق إلا لما حسن من الأفعال يقال وفق فلان الانصاف ولا تقول وفق للطلم ويسمى توفيقا وإن كان مقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال زيد وافق عمرأ في هذا القول وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور وكبيرها فانه تعالى لطيف ومعناه أن تدبيره لا يخفى عن شيء ولا يكون ذلك إلا باحرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير ثم حذف وأحرقت الصفة للمدبر على جهة المبالغة وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ويكون اللطف حسن العشرة والمداحلة في الأمور بسهولة واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة واللطف أيضا صغر الجسم وهو خلاف الحماة في النظر وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه فعيل وفي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره لأنه مفعل والعصمة هي اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختياراً والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة مدح وكذلك الموفق فإذا أجرى على التقيد فلا مدح فيه ولا يحور أن يوصف غير الله بأنه يعصم ويقال عصمه من كذا ووقعه لكذا ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدى بحرف وههنا يوجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه وشرح هذا يطول فتركته كراهة الاكثار وأصولها في اللغة واشتقاقاتها أيضا توجب فروقا من وجوه أخر فاعلم ذلك .

(الفرق) بين اللطاف واللطف أن اللطف هو البر وجميل الفعل من قولك فلان ربي ويلطفي ويسمى الله تعالى لطيفاً من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده .

(الفرق) بين اللطف والرفق أن الرفق هو اليسر في الأمور والسهولة في التوصل إليها وحلافه العنف وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب ، وأصل الرفق في الأمانة السمع ومنه يقال أرفق فلان فلانا إذا مكنته مما يرتفق به ومرافق

الرفق الرفق الذي يتفجع بهما زيادة على مالا بد منه . ورفيق الرجل في السفر

يسمى بذلك لا تنقاه بصحبته وليس هو على معنى الرفق والطف ويحور أن يقال سمى رفيقا لأنه يرافقه فى السير أى يسير إلى جانبه فيلى مرفقه .
 (الفرق) بين اللطف والمدارة أن المدارة ضرب من الاحتيال والختل من قولك دريت الصيد إذا ختلته وإما يقال داريت الرجل إذا توصلت إلى المصلوب من حهته بالحيلة والختل .

الباب الثامن عشر

فى الفرق بين الدين والملة والطاعة والعادة والعرض والوحوب
 والحلال والمباح وما يحرى مع ذلك

(الفرق) بين الدين والملة أن الملة اسم لجملة الشريعة، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ألا ترى أنه يقال فلا حسن الدين ولا يقال حسن الملة وإنما يقال هو من أهل الملة ويقال لحلاف الدمى الملى نسب إلى حملة الشريعة فلا يقال له ديبى وتقول دينى دين الملائكة ولا تقول ملتى ملة الملائكة لأن الملة اسم للشرائع مع الاقرار بالله . والدين ما يذهب اليه الانسان ويعتقد أنه يقربه إلى الله وأن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك وكل ملة دين وليس كل دين ملة واليهودية ملة لأن فيها شرائع وليس الشرك ملة وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التى يحارى عليها بالثواب مثل قوله تعالى (إن الدين عند الله الاسلام) وإذا قيد إختلف دلالاته وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر فى بعض المواضع لتقارب معنيهما والاصل ما قلناه، والفرس تزعم أن الدين لفظ فارسى وتحتج بأنهم يحذونه فى كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بألف ستة ويذكرون أن لهم خطا يكتبون به كتبهم المنزل بزعمهم يسمى دين دورى أى كتابه الذى سماه بذلك صاحبهم زرادشت ويحى محمد للدين أصلا وإشتقاقا صحيحا فى العربية وما كان كذلك لا يحكم عليه بأنه أعجمى وإن صح ما قالوه

فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسما لشيء واحد على جهة الاتفاق وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة في العربية الممل وهو أن يعدو الذئب على شيء ضربا من العدو فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها وقيل أصلها التكرار من قولك طريق مليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ومنه الممل وهو تكرر الشيء على النفس حتى تضجر وقيل الملة مذهب جماعة يحمي بعضهم لبعض عند الامور الحادثة وأصلها من المليلة وهي ضرب من الحمي ومنه الملة موضع البار وذلك أنه إذا دفن فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمي حتى ينضج . وأصل الدين الطاعة ودان الناس للملكهم أي أطاعوه . ويحوز أن يكون أصله العادة تم قيل للطاعة دين لأنها تعتاد وتوطن النفس عليها .

(الفرق) بين العباداة والطاعة أن العباداة غاية الخضوع ولا تستحق إلا بعاية الانعام ولهذا لا يحوز أن يعد غير الله تعالى ولا تكون العباداة إلا مع المعرفة بالمعبود والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أَرَادَهُ المريد متى كان المريد أعلى رتبة من يفعل ذلك وتكون للحالق والمحلق والعبادة لا تدون إلا للحالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعي إلى مادعاه إليه وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعاً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ولكنه اتبع دعاءه وإرادته (الفرق) بين الطاعة وموافقة الإرادة أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة وذلك إذا لم تقع موقع الداعي إلى الفعل كنحو إرادتك أن تصدق زيد بدينهم من غير أن يشعر بذلك فلا يكون بفعله مطيعاً لك ولو علمه بفعله من أجل إرادتك كان مطيعاً لك ولذلك لو أحس بدعائك إلى ذلك فقال معه كان مطيعاً لك .

(الفرق) بين الطاعة والخدمة أن الخادم هو الذي يطوف على الإنسان متحققاً في حوائجه ولهذا لا يجوز أن يقال إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل الكلمة الاطافة بالنسبة ومنه سمي الخادم لخدمته ثم كثر ذلك حتى سمي الاشتغال بما يصلح به شأن المخدم وخدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة في شيء .

الحمد فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى (نين وحفدة) وقولنا في القوت وإليك نسعى ونحفد .

(الفرق) بين العبد والحول أن الخول هم الذين يختصون بالإنسان من جهة الخدمة والمهنة ولا تقتضى الملك كما تقتضيه العبد (١) ولهذا لا يقال الخلق خول الله كما يقال عبده (٢) .

(الفرق) بين العبد والمملوك أن كل عبد مملوك وليس كل مملوك عبد لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك وليس بعبد والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ويدخل في ذلك الصبي والمعتوه وعباد الله تعالى الملائكة والانس والجن . (الفرق) بين الدين والشرعية أن الشرعية هي الطريقة المأخوذ فيها إلى الشيء ومن ثم سمي الطريق إلى الماء شريعة ومشرفة وقيل الشارع لكثرة الأخذ فيه والدين ما يطاع به المعهود لكل واحد ما دين وليس لكل واحد مناهجاً وشرعية في هذا المعنى نظير الملة إلا أنها تعيد ما يعيده الطريق المأخوذ مالا تفيد الملة ويقال شرع في الدين شريعة كما يقال طرق فيه طريقاً والملة تفيد استمرار أهلها عليها

(الفرق) بين المتقى والمتق والمؤمن أن الصفة بالمتقى أمدح من الصفة بالمتق لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة، والمتقى أمدح من المؤمن لأنه المؤمن يطلق بظاهر الحال والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة وهذا من جهة الشريعة والأول من جهة دلالة اللغة، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعاً لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيماناً فاسقاً كما لا يجوز أن يكون إيماناً كفرًا إلا أن يقابل النقيض في اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر .

(الفرق) بين الحسن والحسنة أن الحسنة هي الأعلى في الحسن لأن لها داخلية للمبالغة فلذلك قلنا إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة فيه المباح لأن كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه ولا حمد فليس هو بحسنة .

(١) في نسخة « كما يقتضى العبد » (٢) في نسخة « وهم عبده » .

(الفرق) بين الطاعة والقبول أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة، والقبول مثل الاحابة يقع حكمة ومصلحة ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأمره مجيب وقابل ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

(الفرق) بين الاحابة والقبول وبين قولك أجب واستجاب أن القول يكون للأعمال قبل الله عمله، والاحابة الادعية يقال أجاب دعاءه وقولك أحاب معناه فعل الاجابة واستجاب طلب أن يفعل الاحابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل وصلح استجاب بمعنى أحاب لأن المعنى فيها يؤول إلى شيء واحد وذلك أن استجاب طلب الاجابة بقصده إليها وأحاب أوقع الاحابة بفعلها .

(الفرق) بين الاجابة والطاعة أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في مواهة الارادة الواقعة موقع المسألة ولا تكون إحابة الا بأن تفعل لمواهة الدعاء بالأمر ومن أجله كذا قال علي بن عيسى رحمه الله .

(الفرق) بين المذهب والمقالة أن المقالة قول يعتمد عليه قائله وينظر فيه يقال هذه مقالة فلان إذا كان سديله فيها هذا السبيل والمذهب ما يميل اليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق والشاهد أنك تقول هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء (١) تختاره من ذلك وتميل إليه تاطر فيه أولاً وفرق آخرو هو أن المذهب يبعد أن يكون الداهب اليه معتقداً له أو بحكم المعتقد والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله ويداطر فيه ويعتقد خلافه فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ومقالة ليس بمذهب .

(الفرق) بين العرض والوجوب أن الفرض لا يكون إلا من الله . والايحباب يكون منه ومن غيره تقول فرض الله تعالى على العبد كذا وأوجبه عليه وتقول أوحى زيد على عبده والملك على رعيته كذا ولا يقال فرض عليهم ذلك وإنما يقال فرض هم العطاء ويقال فرض له القاضي، والواجب يجب في نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث أنه غير متعلو ليس كذلك الفرض لأنه متعدو لهذا صرح وحوث الثواب على الله تعالى في حكمته ولا يصح فرضه ، ومن وجه آخر

أن السنة المؤكدة تسمى واحبا ولا تسمى فرضا مثل سحدة التلاوة هي واجبة على من يسمعها وقيل على من قعد لها ولم يقل إنها فرض ومثل ذلك الوتر في أشباهه كثيرة، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ويستعمل فيها الوجوب تقول هذا واجب في العقل ولا يقال فرض في العقل وقد يكون الفرض والواجب سواء في قولهم صلاة الظهر واجبة وفرض لا فرق بينهما ههنا في المعنى وكل واحد منهما من أصل فأصل الفرض الحز في الشيء تقول فرض في العود فرضا إذا حرق فيه حزا، وأصل الوجوب السقوط يقال وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ووجب الحائط وجة أي سقط ، وحد الواجب والفرض عند من يقول ان القادر لا يحلو من الفعل والترك ماله ترك قبيح وعند من يحيز حلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب وليس يجب الواجب لا يحجب موجب له ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجه موجب ، والأفعال ضربان أحدهما ألا يقارنه داع ولا قصد ولا علم فليس له حكم زائد على وجوده كمعمل الساهي والناثم، والثاني يقع مع قصد وعلم أو داع وهذا على أربعة أصرب أحدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح ، والثاني ما يفعله لعاقبة مجمودة وليس عليه في تركه مضرة ويسمى ذلك ندبا ونفلا وتطوعا وإن لم يكن شرعيا سمي تفضلا وإحسانا وهذا هو زائد (١) على كونه مباحا، والثالث ماله فعله وإن لم يفعله لحقه مضرة وهو الواجب والعرض وقد يسمى المحتم واللام ، والرابع الذي ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحطور والحرام .

(الفرق) بين الفرض والحتم أن الحتم امضاء الحكم على التوكيد والاحكام يقال حتم الله كذا وكذا وقضاه قضاء حتما أي حكم به حكما مؤكدا وليس هو من الفرض والایجاب في شيء لأن الفرض والایجاب يكونان في الأمر والحتم يكون في الاحكام والاقضية وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة والمراد أنه لا يرد كما أن الحكم الحتم لا يرد والشاهد أن العرب

(١) في نسخة « وهذه أمور رائدة » .

تسمى الغراب حائماً لأنه يحتم عندهم بالفراق أى يقضى به وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه

(الفرق) بين الإيجاب والالزام أن الإلزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمته الحق وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق فإن استعمل فى غيره فهو مجاز والمراد به الإلزام .

(الفرق) بين الإلزام واللزوم أن اللزوم لا يكون إلا فى الحق يقال لزم الحق ولا يقال لزم الباطل ، والإلزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمه الحق وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الحلال والمباح أن الحلال هو المباح الذى علم إباحته بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول المشى فى السوق مباح ولا تقول حلال ، والحلال خلاف الحرام والمباح خلاف المحذور وهو الجنس الذى لم يرغب فيه ، ويجوز أن يقال هو ما كان لفاعله أن يفعله ولا يبنى على مدح ولا ذم وقيل هو ما علم المكلف أو دل على حسنه وأنه لا صرر عليه فى فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ولا توصف أفعال البهائم بذلك فعنى قولنا أنه على الإباحة أن للمكلف أن يتنفع به ولا ضرر عليه فى ذلك ، وإرادة المباح والأمر به عييج لأنه لا فائدة فيه إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يستحق عليه ثواب وليس كذلك الحلال .

(الفرق) بين النافلة والتدب أن التدب فى اللغة ما أمر به وفى الشرع هو النافلة والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضاً اسم للعطية والنفلة الجواد والجمع نوفلون ، ويقال أيضاً للعطية نوفل والجمع نوافل .

(الفرق) بين السنة والنافلة أن السنة على وجوه أحدها إذا قلنا فرض سنة فالمراد به المندوب إليه وإذا قلنا الدليل على هذا الكتاب والسنة فالمراد بها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها طريقته (١) وعادته التى دام عليها وأمر بها فهى فى الواجب والنفل وجميع

ذلك ينبغي عن رسم تقدم وسبب فرد والنفل والنافلة ما تبدبه من غير سبب .
 (الفرق) بين السنة والعادة أن العادة ما يديم الانسان فعله من قبل نفسه ،
 والسنة تكون على مثال سق وأصل السنة الصورة ومنه يقال سنة الوجه أى
 صورته وسنة القمر أى صورته ، والسنة فى العرف تواتر وأحاد فالتواتر ما جاز
 حصول العلم به لكثرة روايته وذلك أن العلم لا يحصل فى العادة إلا إذا كثرت
 الرواة ، والآحاد ما كان رواته القدر الذى لا يعلم صدق خبرهم لقلتهم وسواء
 رواه واحد أو أكثر والمرسل ما أسنده الراوى إلى من لم يره ولم يسمع
 منه ولم يذكر من بينه وبينه .

(الفرق) بين العادة والدأب أن العادة على ضربين اختيار أو اضطرار
 فالاختيار كتعود شرب النبيذ وما يجرى مجراه مما يكثر الانسان فعله ويعتاده
 ويصعب عليه مفارقتها والاضطرار مثل أكل الطعام وشرب الماء لاقامة الجسد
 ونقاء الروح وما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اختياراً ألا ترى أن العادة
 فى الأكل والشرب المقيمين للبدن لا تسمى دأباً .

(الفرق) بين قولك يحب كذا وقولك ينهى كذا أن قولك ينهى كذا
 يقتضى أن يكون المستنهي حساساً سواء كان لازماً أولاً والواحب لا يكون إلا لازماً .
 (الفرق) بين قولنا يحوز كذا وقولك يحزى كذا أن قولك يحوز كذا
 بمعنى يسرغ ويحل كما تقول يحوز للمسافر أن يطر ونحوه ويحوز قراءة
 (مالك يوم الدين) و (ملك يوم الدين) وتكون بمعنى الشك نحو قولك يحوز
 أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويحوز بمعنى جوار النقد وقال بعضهم يحوز
 بمعنى يمكن ولا يتمتع نحو قولك يحوز من زيد القيام وإن كان معلوماً أن القيام
 لا يقع منه . وقال أبو بكر الاخشاد أكره هذا القول لأن المسلمين لا يستجيزون
 أن يقولوا يحوز الكفر من الملائكة حتى يصبروا كالبليس لقدرتهم على ذلك
 ولأن يقولوا يحوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرتهم عليه إلا أن يقيد وأصل
 هذا كلام من قولك جار أى وحد مسلكاً مضمناً فيه ومنه الجواز فى الطريق
 والمجاز فى اللغة ، فمما لك تراها حائرة معاد أن قلنا وجد لها مذمهاً يأمن مدحه

أن يرد عليه وإذا قلت يحور أن يكون فلان حيراً من فلان فمعناه أن وهمك قد توجه الى هذا المعنى منه فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائر لا بد أن يكون منياً عما سواه ألا ترى أن قائلاً لو قال يحوز أن يعد العبد ربه لم يكن ذلك كلاماً مستقيماً إذا لم يكن منبثاً عما سواه وقولنا هذا الشيء يحزىء يفيد أنه وقع موقع الصحيح فلا يجب فيه التضاء ويقع به التملك أن كان عقداً وقد يكون المنهى عنه مجزئاً نحو التوصؤ بالماء المغصوب والذبح بالسكين المعصوب وطلاق الدعة والوطء في الحيض والصلاة في الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ولكن لحق صاحب الدار لأنه لو أذن في ذلك لجار ولا يكون المنهى عنه جائزاً فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله تعالى إلى أن الصلاة في الدار المعصوبة غير مجزئة لأنه قد أضحى على المصلي ينوي أداء الواجب ولا يحور أن يسوى ذلك والفعل معصية .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين المردود والعاسد وبين المنهى عنه وبين الفاسد أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب وذلك أنه خلاف المقبول والقول من الله تعالى إيجاب الثواب ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً مثل توصؤ بالماء المعصوب وغيره بما ذكرناه آنفاً والمنهى عنه ينهى عن كراهة نهى له ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً أيضاً فكل واحد من المنهى عنه والمردود يفيد مالا يفيد الآخر ، والفاسد لا يكون مجزئاً فهو مفارق لهما .

(الفرق) بين الحسن والمباح أن كل مباح حسن وليس كل حسن مباحاً وذلك أن أفعال الطفل والمليج قد تكون حسنة وليست بمباحة .

(الفرق) بين الاذن والاباحة أن الاباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والاذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الاطلاق فهو إزالة المنع عن يحوز عليه ذلك، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله تعالى مطلق وإن الأشياء مطابقة له .

(الفرق) بين الاسلام والايمان والصالح أن الصالح استقامة الحال وهو ما يفعله العبد لنفسه ويكون بفعل الله له لطفاً وتوفيقاً ، والايمان طاعة الله التي

يؤمن بها العقاب على ضدها وسميت بالافلة إيماناً على سبيل التسع لهذه الطاعة ،
والاسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله وصار كالعلم على شريعة محمد
ﷺ ، ولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ولا ينتفون من الايمان .

(الفرق) بين الايمن والمؤمن أن الايمن الثقة في نفسه، والمؤمن الذي يأمنه غيره .
(الفرق) بين الكفر والالحاد أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب
فمما الشرك بالله ومما الحمد للسوة ومما استحلال ما حرم الله وهو راجع إلى
جحد البوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التعطية، والالحاد اسم خص
به اعتقاد نفي التقديم مع إظهار الاسلام وليس ذلك كهر الحاد ألا ترى أن
اليهودى لا يسمى ملحدًا وان كان كافرا وكذلك النصراني وأصل الحاد
الميل ومنه سمي اللحد لحداً لأنه يحمر في جانب القبر .

(الفرق) بين الرياء والنفاق أن النفاق إظهار الايمان مع اسرار الكفر
وسمى بذلك تشبيهاً بما يفعله اليربوع وهو أن يجعل بحجره باباً ظاهراً وباباً
باطناً يخرج منه إذا طلبه الطالب ولا يقع هذا الاسم على من يظهر شيئاً ويخفى
غيره إلا الكفر والايمان وهو اسم اسلامي والاسلام والكفر اسمان
اسلاميان فلما حدثا وحدث في بعض الناس اظهار أحدهما مع إبطان الآخر
سمى ذلك نفاقاً ، والرياء اظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس لاقى ثواب الله
تعالى فليس الرياء من النفاق في شيء فان استعمل أحدهما في موضع الآخر
فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الذنب والقبيح أن الذنب عند المتكلمين ينشأ عن كون
المقدور مستحقاً عليه العقاب وقد يكون قبيحاً لا عقاب عليه كالقبح يقع من الطفل
قالوا ولا يسمى ذلك ذنباً وإنما يسمى الذنب ذنباً لما يتبعه من الدم ، وأصل الكلمة
على قولهم الاتباع ومه قيل ذنب الدابة لأنه كالتابع لها والذنوب الدلو التي
لها ذنب ، ويحور أن يقال ان الذنب بغيره أنه الرذل من الفعل الدنى وسمى
الذنب ذنباً لأنه أرذل ما في صاحبه وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة .

(الفرق) بين الذنب والمعصية أن قولك معصية ينشأ عن كونها منها

هنا والذنب ينبيء عن استحقاق العقاب عند المتكلمين وهو على القول الآخر فعل ردى. والشاهد على أن المعصية تنبيء عن كونها منهايا عنها قولهم أمرته فعضاى، والنهى ينبيء عن الكراهة، ولهذا قال أصحابنا (١) المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه أو كره منه .

(المرق) بين المحذور والحرام أن الشيء يكون محظورا إذا نهى عنه ناه وإن كان حسنا كفرض (٢) السلطان التعامل ببعض القود أو الرعى ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحا، والحرام لا يكون إلا قبيحا، وكل حرام محذور وليس كل محذور حراما، والمحذور يكون قبيحا إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحذور فى الشريعة وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه، ولهذا لا يقال أن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح وقال أبو عبد الله الزبيرى الحرام يكون مؤبدا والمحذور قد يكون إلى غاية. وهرق أصحابنا بين قولنا والله لا آكله فقالوا إذا حرمه على نفسه حلت تأكل الخبز وإذا قال والله لا آكله لم يحث حتى يأكله كله وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله والله لا آكل منه شيئا .

(المرق) بين الطغيان والعتو أن الطغيان مجاورة الحد فى المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى (إنا لما طغى الماء) الآية يقال طغى الماء إذا حاور الحد فى الظلم. والعتو المالماله فى المكروه فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى (وقد بلغت من الكبر عتيا) قالوا كل مبالغ فى كبر أو كفر أو فساد فقد عتانا فيه ومنه قوله تعالى (ريح صرصر عاتية) أى مبالغ فى الشدة ويقال جمار عات أى مبالغ فى الجبرية ومنه قوله تعالى (فعتت عن أمر ربها) يعنى أهلها تكبروا على ربهم فلم يطيعوه .

(المرق) بين الكفر والشرك أن الكفر حصول كثيرة على ما ذكرنا وكل خصلة من الإيمان لا من العبد إذا فعل حصوله من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان، والشرك حصوله واحدة وهو إيجاد الهية مع الله أو دون الله واستنطاقه بنبيء عن هذا المعنى تم كثر حتى قيل لكل كفر شرك على وجهه . والمبالغة فى صفته وأصله كفر النعمة ونقيضه الشكر ونقيض الكفر

(١) أصحابنا (٢) فى السكندرية ، الفرق ، وهو من غيرها ساقط .

بأنه الايمان وإنما قيل لمضيق الايمان كافر لتضييعه حقوق الله تعالى وما يجب عليه من شكر نعمه فهو بمنزلة الكافر لها ونقيض الشرك في الحقيقة الاخلاص ثم لما استعمل في كل كمر صار نقيضه الايمان ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله وذلك لعظم مامعه من المعصية وهو اسم شرعى كما أن الايمان اسم شرعى .

(الفرق) بين الفسق والخروج أن الفسق في العريضة خروج مكروه ومنه يقال للفأرة العويسقة لأنها تخرج من حورها للفساد وقيل فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها لأن ذلك فساد لها ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ومن الخروج مدموم ومحمود والفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفسق والمجور أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة، والمجور الابعاث في المعاصي والتوسع فيها وأصله من هولاك أخرجت السكر إذا خرقت فيها حرفاً واسعاً فادعت الماء كل منعه فلا يقال لصاحب الصغيرة فاحركما لا يقال لمن حرق في السكر حرفاً صغيراً أنه قد جحر السكر ثم كثر استعمال المجور حتى حص بالرناء واللواط وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين قولك كفر النعمة وقولك بطر النعمة أن قولك بطرها يفيد أنه عظمها وبغى فيها . وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل الطر الشق ومنه قيل للبطار يبطار وقد بطرت الشيء أى شققته وأهل اللغة يقولون البطرسوء استعمال النعمة وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى (بطرت معيشتها) (ولا تمكروا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورثاء الناس) .

(الفرق) بين الظلم والجور أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم . وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك ، والظلم نمر لا يستحق ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ألا ترى أن حياة الدائق والدرهم تسمى طيباً ولا يسمى جوراً فإن أحد ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح ، وأصل الظلم نقصان الحق ، والجور العدول عن الحق من قوانا جار عن الطريق إذا عدل

هذه وخولف بين القبيضين فقبل في نقيض الظلم الانصاف وهو إعطاء الحق على التمام ، وفي نقيض الحور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق .
(الفرق) بين السوء والقبيح أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بمقاربه لها وقد يلتد بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

(الفرق) بين الظلم والمضم أن المضم نقصان بعض الحق ولا يقال لمن أخذ جميع حقه قد هضم . والظلم يكون في العوض والكل وفي القرآن (فلا) يحاف ظلماً ولا هضمًا) أى لا يمنع حقه ولا بعض حقه وأصل المضم في العرية النقصان ومنه قيل للمنخفض من الأرض هضم والجمع اهضام .

(الفرق) بين الظلم والغشم أن الغشم كره الظلم وعمومه توصف به الولاة لأن ظلمهم يعم ولا يكاد يقال عشمى في المعاملة كما يقال ظلمنى فيها وفى المثل وال غشوم حير من فتنة تدوم وقال أبو بكر الغشم اعتساوك الشيء ثم قال يقال غشم السلطان الرعية يعشمهم ، قال الشيخ أوهلال رحمه الله الاعتساف خبط الطريق على غير هداية فكأنه جعل الغشم ظلمًا يحرى على غير طرائق الظلم المعهودة .
(الفرق) بين الظلم والنغى أن الظلم ماد كرهناه ، والبغى شدة الطلب للماليس بحق بالتعليب وأصله في العرية شدة الطلب ومنه يقال دفعنا بغي السماء حلفنا أى شدة مطرها ، وبغى الخرح يعنى إذا ترامى إلى فساد يرجع إلى ذلك وكذلك البغاء وهو الزنا وقيل فى قوله تعالى (والاتم والبغى يعير الحق) أنه يريد التراس على الناس بالعللة والاستطالة .

(الفرق) بين القبح والعجس أن العاجس التشديد القبح ويستعمل القبح فى الصور فيقال القرد قبيح الصورة ولا يقال فاحش الصورة ويقال هو فاحش القبح وهو فاحش الطول وكل شيء جاوز حد الاعتدال محاوزة شديدة فهو فاحش وليس كذلك القبيح

(الفرق) بين الحرام والسحت أن السحت مبالغة فى صفة الحرام ، ولهذا يقال حرام سحت ولا يقال سحت حرام ، وقيل السحت يفيد أنه حرام ظاهر

فقولنا حرام لا يفيد أنه سحت وقولنا سحت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال أن السحت الحرام الذى يستأصل الطاعات من قولنا سحته إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذى لا بركة له فكانه مستأصل، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه .

(الفرق) بين الأثم والخطيئة أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الأثم إلا تعمداً، ثم كثر ذلك حتى سميت الذنوب كلها خطايا كما سميت إسرافاً، وأصل الإسراف مجاورة الحد فى الشيء .

(الفرق) بين الأثم والذنب أن الأثم فى أصل اللغة التقصير أثم يأثم إذا قصر ومه قول الأعشى :

حمالة تغتلى بالرداف إذا كذب الآثمات المهجيرا

الاعتلاء بعد الخطو، والرداف جمع رديف، وكذب قصر، وعنى بالآثمات المقصرات ومن ثم سمي الخمر إثمياً لأنها تقصر بشاربها لذهايبها بعقله .

(الفرق) بين الأثم والآثم أن الآثم المنتهى فى الأثم، والأثم فاعل الأثم .

(الفرق) بين الذنب والجرم أن الذنب ما يتبعه الدم أو ما يتبع عليه العد من قبيح فعله، وذلك أن أصل الكلمة الاتعاع على ما ذكرنا فأما قولهم للصبي قد أذنب فانه مجاز، ويجوز أن يقال الأثم هو القبيح الذى عليه تبعه، والذنب هو القبيح من الفعل ولا يفيد معنى التبعة، ولهذا قيل للصبي قد أذنب ولم نعمل قد أثم، والأصل فى الذنب الردل من الفعل كالذنب الذى هو أردل ماى صاحبه، والحرم ما يقطع به عن الواحد وذلك أن أصله فى اللغة القطع ومنه قيل للمصرام الجرام وهو قطع التمر .

(الفرق) بين الحوب والذنب أن الحوب يفيد أنه مرحور عنه وذلك أن أصله فى العربية الزجر ومنه يقال فى رجر الأبل حوب حوب وقد سمي الحمل به لأنه يزحر وحاب الرجل يحوب وقيل للحمس حواء لأنها تزحرو وتدعى .

(الفرق) بين الوزر والذنب أن الوزر يفيد أنه يتقل صاحبه وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (ووضعنا عليك وركك الذى أنقض ظهرك) وقال تعالى (حتى

تضع الحرب أوزارها) أى أثقالها يعنى السلاح وقال بعضهم الوزر من الوزر وهو الملجأ فيفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ والاول أحود .

ومما يخالف الظلم المذكور فى الباب العدل

(الفرق) بينه وبين الانصاف أن الانصاف إعطاء النصف ، والعدل يكون فى ذلك وفى غيره ألا ترى أن السارق إذا قطع قيل إنه عدل عليه ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الانصاف أن تعطيه نصف الشيء وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان وربما قيل أطلب منك النصف كما يقال أطلب منك الانصاف ثم استعمل فى غير ذلك بما ذكرناه ويقال أنصف الشيء إذا بلغ نصف نفسه ونصف غيره إذا بلغ نصفه .

(الفرق) بين العدل والقسط أن القسط هو العدل بين الظاهر ومه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل فى الوزن حتى تراه طاهراً وقد يكون من العدل ما يحفى ولهذا قلنا إن القسط هو الصيب الذى بينت وجوهه وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط .

(الفرق) بين العدل والحسن أن الحسن ما كان القادر عليه فعله ولا يتعلق بمنع واحد أو صره ، والعدل حسن يتعلق بمنع ريد أو ضره (١) ألا ترى أنه يقال إن كل الحلال حسن وشر المباح حسن وليس ذلك بعدل .

الفرق بين ما يخالف ذلك

من التوبة والاعتذار والعفو والعفرا وما يحرى معه

(الفرق) بين التوبة والاعتذار أن التائب مقرر بالذنب الذى يتوب منه معترف بعدم عدله فيه والمعتذر يدكر أن له فيما أتاه من المكروه عذراً ولو كان الاعتذار التوبة لحاز أن يقال اعتذر إلى الله كما يقال تاب إليه وأصل العذر إزالة الشيء عن جهته اعتذر إلى فلان فعذرته أى أزال ما كان فى نفسه عليه فى الحقيقة أو فى الظاهر ويقال عذرت عذيراً ، ولهذا يقال من عذرى من فلان وتأويله من يأتينى بعذر منه ومنه قوله تعالى (عذراً أو نذراً) والدر جمع نذر .

(الفرق) بين الدم والتوبة أن التوبة أحص من الدم وذلك أنك قد

تندم على الشيء ولا تعتقد قبحه، ولا تكون التوبة من غير قبح فكل توبة ندم وليس كل ندم توبة .

(الفرق) بين الاستغفار والتوبة أن الاستغفار طلب المعفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة ، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة فلا يجوز الاستعصار مع الإصرار لأنه مسألة لله ما ليس من حكمه ومشيتته مالا تفعله بما ذن نصب الدليل فيه وهو تحكم عليه كما يتحكم المتأمر المنعظم على غيره بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله .

(الفرق) بين التأسف والندم أن التأسف يكون على الفائت من فعلك وفعل غيرك والندم جسد من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل الادم دون غيره فهو مبين لأفعال القلوب وذلك أن الإرادة والعلم والتمنى والغبط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به ، والغضب يتعلق بفعل الغير فقط .

(الفرق) بين العفو والعفوان أن العفوان يقتضى إسقاط العقاب وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب فلا يستحق العفوان إلا المؤمن المستحق للتواب وهذا (١) لا يستعمل إلا في الله فيقال عفا الله لك ولا يقال غفر ريد لك إلا إذا قليلا والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى ألا ترى أنه يقال استغفرت الله تعالى ولا يقال استغفرت زيدا ، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والندم ولا يقتضى إيجاب الثواب ، ولهذا يستعمل في العبد فيقال عفا ريد عن عمرو وإذا عفا عنه لم يجب عليه إيجاب الثواب ، والعفوان لما تقارب معاهما تداخلا واستعملا في صفات الله جل جلاله على وجه واحد فيقال عفا الله عنه وعمر له معنى واحد وما نعدى به العفوان يدل على ما قاما وذلك أنك تقول عفا عنه فيقتضى ذلك إر له شيء عنه وتقول غفر له فيقتضى ذلك إثبات شيء له .

(الفرق) بين العفوان والستر أن العفوان أحسن وهو يقتضى إيجاب الثواب والستر سترك التي بستر ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء فيقال

(١) في نسخة « ولهدا » .

ستر فلان على فلان إذا لم يذكر ما طلع عليه من عثراته وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له لأن الغفران ينبيء عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق

(الفرق) بين الصفح والغفران أن الغفران ما ذكرناه. والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها وقيل هو ترك مؤاخدة المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى .

(الفرق) بين الاحباط والتكفير أن الاحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حط هو ومنه قوله تعالى (وحبط ما صنعوا فيها) وهو من قولك حطبطه إذا فسد بالما كل الردى، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى (كفر عنهم سيئاتهم) .

(الفرق) بين قولك أبطل وبين قولك أدحض أن أصل الإبطال الإهلاك ومنه سمي الشجاع بطلا لاهلاكه قره، وأصل الإدحاض الإذلال فقولك أظله يفيد أنه أهلكه وقولك أدحضه يفيد أنه أراله ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه الاقدام وقد دحض إذا زل ومنه قوله تعالى (حتهم داحضة عد ربهم) .

﴿ الباب التاسع عشر ﴾

في الفرق بين الواب والعوض، وبين العوص والذل، وبين القيمة والسم، والفرق بين ما يحالف الواب من العقاب والعدا والالام والوحد وما يحرى مع ذلك .

(الفرق) بين انتواب والعوص أن العوص يكون على فعل العوص، وانتواب لا يكون على فعل المتنب وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل، وانتواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الاجلال وليس كذلك العوص لأنه يستحق بالالام تدبير متامة من غير تعظيم فالنواب يقع على جهة المكافأة على الحقوق

والعوض يقع على جهة المثامنة في البيوع .

(الفرق) بين الثواب والآخر أن الاجر يكون قس العمل المأجور عليه والشاهد أنك تقول ما عمل حتى آخذ أخرى ولا تقول لا أعمل (١) حتى آخذ ثوابي لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ما ذكرنا هذا على أن الاجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب إلا أن الاستعمال يحرى بما ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات ، والاجر يقال في هذا المعنى ويقال على معنى الاثرة التي هي من طريق المثامنة بأدنى الاثمان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع .

(الفرق) بين العوض والبذل أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول هذا الدرهم عوض من خاتمك وهذا الدينار عوض من ثوبك ولهذا يسمى ما يعطى الله الاطفال على ايلامه اياهم اعواضاً ، والبذل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسر إليه أنه بدل نعمته كعفو لأنه أقام الكفر مقام الشكر فلا تقول عوضه كعفو لأن معنى المثامنة لا يصح في ذلك ، ويحوز أن يقال العوض هو البذل الذي يتنفع به وإذا لم يحصل على الوحه الذي يتنفع به لم يسم عوضاً ، والبذل هو الشيء الموصوع مكان غيره ليتنفع به أولاً ، قال ابن دريد الابدال جمع بديل مثل أشراف وشريف وفنيق وافناق ، وقد يكون البذل الحلف من الشيء ، والبذل عند النحويين مصدر سمي به الشيء الموصوع مكان آخر قبله جارياً عليه حكم الاول وقد يكون من جنسه وعير حنسه ألا ترى أنك تقول مررت برجل زيد فتجعل زيدا بدلا من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة والمعرفة من عير جنس النكرة .

(الفرق) بين تبديل الشيء والاتيان بغيره أن الاتيان بغيره لا يقتضي رفعه بل يحوز بقائه معه ، وتبديله لا يكون إلا لرفعهِ ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والاتيان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى (لأت نقرآن غير هذا أو بدله) فائدة

(١) في السكندرية : اعلم ، وما قط من غيرها .

وفيه كلام كثير أوردناه في تفسير هذه السورة، وقال الفراء يقال بدله إذا غيره وأبدله جاء يبدله .

(الفرق) بين العوض والتمن أن التمن يستعمل فيما كان عيناً أو ورقاً، والعوض يكون من ذلك ومن غيره تقول أعطيت ثمن السلعة عيناً أو ورقاً وأعطيت عوضاً من ذلك أو من العوض وإذا قيل التمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .
(الفرق) بين القيمة والتمن أن القيمة هي المساوية لمقدار التمن من غير نقصان ولا زيادة، والتمن قد يكون بحساق قد يكون وفقاً وزائداً والمملك لا يدل على التمن فكل ماله ثمن مملوك وليس كل مملوك له ثمن . وقال الله تعالى (ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً) فأدخل الباء في الآيات وقال في سورة يوسف (وشروه بثمان بخس) فأدخل الباء في الثمن، قال الفراء هذا لأن العروس كلها أنت مخبر في إدخال الباء فيها إن شئت قلت اشتريت بالوب كساءً وإن شئت قلت اشتريت بالكساء ثوباً أيهما جعلته منا لصاحبه جاز فإذا حثت إلى الدراهم والدنانير وصعت الباء في التمن لأن الدراهم أبدأ ثمن .

(الفرق) بين الشراء والاستبدال أن كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراءاً لأنه قد يستبدل الإنسان غلاماً بعلام وأحيراً بأحير ولم يشتره .

(الفرق) بين العذاب والالتم أن العذاب أحص من الالتم وذلك أن العذاب هو الالتم المستمر والالتم يكون مستمراً أو غير مستمر ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب فإن استمر ذلك قلت عذني البعوض الليلة فكل عذاب ألم وليس كل ألم عذاباً، وأصل الكلمة الاستمرار ومنه يقال ماء عذب لاستمراره في الخلق .

(الفرق) بين الالتم والوحد أن الالتم أقوم من الالتم تقول آلمني زيد بضربه إياي وأوحني بذلك وتقول أوجعني ضربني ولا تقول آلمني ضربني وكل ألم هو ما ياحقه بك غيرك، والوحد ما ياحققك من قبل نفسك ومن قبل غيرك ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

(الفرق) بين الالتم والوصب أن الوصب هو الالتم الذي يلزم البدن لزوماً دائماً ولا واصله إذ كانت بعيدة كآبها من شدة بعده لا غاية لها ومنه

قوله تعالى (وله الدين واصباً) وقوله تعالى (ولهم عذاب واصب) .

(الفرق) بين العذاب والعقاب أن العقاب يثنى عن استحقاق وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله، ويجوز أن يكون العذاب مستحقاً وغير مستحق، وأصل العقاب التلو وهو تأدية الأول إلى الثاني يقال عقب الثاني الأول إذا تلاه وعقب الليل النهار والليل والنهار هما عقبيان وأعقبه بالغبطة حسرة إذا بدله بها وعقب باعتذار بعد إساءة وفى التنزيل (ولى مدبراً ولم يعقب) أى لم يرجع بعد ذهابه تالياً له مجيئه وفيه (لا معقب لحكمه) وتعقبت فلانا تتبعته أمره واستعقبته منه خيراً وشرأ أى استبدلت بالأول ما يتلوه من الثاني ، وتعاقبا الأمر تناوباه مما يتلو كل واحد منهما الآخر وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقة واعتقب الرجلان العقبة إذا ركبها كل واحد منهما على منأوبة الآخر (والعاقبة للمتقين) وعلى المجرمين لأنها تعقب المتقين حيراً والمجرمين شرأ كما تقول الدائرة لعلان على فلان .

(الفرق) بين البلاء والقمة أن البلاء يكون صرراً ويكون نفعاً وإذا أردت النفع قلت أبلية وفى القرآن (وليلى المؤمنين منه بلاءاً حسناً) ومن الضر بلوته، وأصله أن تحتره بالمكروه وتستخرج ما عنده من الصبر به ويكون ذلك ابتداءً والقمة لا تكون إلا جزءاً وعقوبة وأصلها شدة الانكار تقول نعمت عليه الأمر إذا أنكرته عليه وقد تسمى القمة بلاءاً والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً والبلاء أيضاً اسم للعمة وفى كلام الأحنف البلاء ثم التناء أى انعمة ثم الشكر .

(الفرق) بين قولك أسكر وبين قولك نعم أن قولك نعم أبلغ من قولك أسكر ومعنى نعم أنكر انكار المعاقب ومن ثم سمي العقاب نقمة .

(الفرق) بين العقاب والانتقام أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب، والعقاب جرم على الحرم بالعذاب لأن العقاب يفيض الثواب والانتقام يفيض الانعام .

(الفرق) بين الخوف والحذر والحشية والفرع أن الخوف توقع الضرر المشكوك فى وقوعه ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفاً له وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ومن يثق النفع لم يكن راجياً له، والحذر يوقى الضرر وسراء

كان مطنونا أو متيقنا ، والحذر يدفع الضرر ، والحواف لا يدفعه ولهذا يقال
خذ حذرک ولا يقال خذ خوفک .

(الفرق) بين الحذر والاحترار أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ،
والحذر هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظل ذلك .

(الفرق) بين الخوف والخشية أن الخوف يتعلق بالمكروه وبترك المكروه
تقول خفت ريداً كما قال تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) وتقول خفت المرض
كما قال سبحانه (ويخافون سوء الحساب) والخشية تتعلق بمنزل المكروه ولا
يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال (يخشون ربهم ويخافون سوء
الحساب) فان قيل أليس قد قال (إني خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل)
قلنا انه خشى القول المؤدى إلى الفرقة والمؤدى إلى الشيء بمنزلة من يفعله
وقال بعض العلماء يقال خشيت زيداً ولا يقال خشيت ذهاب زيد فان قيل
ذلك فليس على الأصل ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقديوضع
الشيء مكان الشيء إذا قرب منه .

(الفرق) بين الخشية والشفقة أن الشفقة ضرب من الرقة وضعف القلب
ينال الانسان ومن ثم يقال للأم إنها تشفق على ولدها أى ترق له وليست هى
من الخشية والخوف فى شيء والشاهد قوله تعالى (والذين (١) هم من خشية
ربهم مشفقون) ولو كانت الخشية هى الشفقة لما حس أن يقول ذلك كما
لا يحس أن يقول يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم ثوب شفق
إذا كان رقيقاً وشبهت به البداية لأنها حمرة ليست بالحكمة فقولك أشفقت من
كذا معناه ضعف قلبي عن احتماله .

(الفرق) بين الخوف والرهبه أن الرهبه طول الخوف واستمراره ومن
ثم قيل للراهب راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم جمل
رهب إذا كان طويلاً العظام مشبوح الحلق والرهباه العظم الذى على رأس
المعدة يرجع إلى هذا وقال على بن عيسى الرهبه خوف يقع على شريطة لا محافة

والشاهد أن نقيضها الرغبة وهي السلامة من المخاوف مع حصول فائدة والخوف مع الشك بوقوع الضرر والرهبة مع العلم به يقع على شريطة كذا وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

(الفرق) بين التخويف والادذار أن الادذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك بدت بالشئ إذا علمته فاستعددت له فإذا خوف الإنسان غيره وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل أذره ، والندر ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والادذار إحسان من المندر وكما كانت المخافة أشد كانت العمة بالادذار أعظم ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس ممة بآذاره لهم عذاب الله تعالى .

(لفرق) بين الادذار والوصية أن الادذار لا يكون إلا منك لعيرك وتكون الوصية منك لنفسك ولغيرك تقول أوصيت نفسي كما تقول أوصيت غيري ولا تقول أئذرت نفسي ، والادذار لا يكون إلا بالزرع عن القبيح وما يعتقد المندر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يحوز أن يوصى الرجل الرجل بفعل القبيح كما يوصى بفعل الحسن ولا يحوز أن يندره إلا فيما هو قبيح ، وقيل الذارة نقيضة البشارة وليس الوصية نقيضة البشارة .

(الفرق) بين الخوف والهلع والمزع أن الفزع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل وتقول فزعت منه فتعديه بمن وخفته فتعديه بنفسه فغنى خفته أي هو نفسه حوفى ومعنى فزعت منه أي هو ابتداء فزعى لأن من لا ابتداء العاية وهو يؤكد ماد كرهناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع وقيل الهلوع على ما فسره الله تعالى في قوله تعالى (إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر حزوا وإذا مسه الخير منوعا) ولا يسمى هلوعا حتى تحتتم فيه هذه الخصال .

(الفرق) بين الحوف والهول أن الهول مخافة الشئ لا يدري على ما يقبحه عاينه منه كهول الليل وهول البحر وقد هالى الشئ وهو هائل ولا يقال أمر بهول إلا أن الشاعر قال في بيت :

ومهل من المناهل وحس ذى عراقب اخر مذاق
وتفسير المهول أن فيه هولا والعرب إذا كان الشيء له يخرجونه على فاعل
كقوله دارع وإذا كان الشيء أنشئ فيه أخر حوه على معول مثل يحبون فيه
ذلك ومديون عليه ذلك وهذا قول الحليل .

(الفرق) بين الخوف والوجل أن الخوف خلاف الطمأنينة وحل الرجل
يوجل وجلا إذا قلق ولم يطمئن ويقال أنا من هذا على وجل ومن ذلك (١)
على طمأنينة ولا يقال على خوف في هذا الموضع ، وفي القرآن (الذين إذا ذكر
الله وجلت قلوبهم) أى إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى
ما قدموه من الطاعة وطنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك وقلقوا فليس
الوجل من الخوف في شيء ، وخاف متعدد ووجل غير متعدد وصيغتهما مختلفتان
أيضا وذلك يدل على فرق (٢) بينهما في المعنى .

(الفرق) بين الاتقاء والخشية أن في الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف
وليس ذلك في الخشية .

(الفرق) بين الخوف والأسس والنؤس أن البأس يحرى على العدة من
السلاح وغيره ويحويه قوله تعالى (وأزلفنا الحديد فيه بأس شديد) ويستعمل
في موضع الخوف مجازا فيقال لا بأس عليك ولا بأس في هذا الفعل أى لا كراهة فيه .

(الفرق) بين الخيرة والدهس أن الدهس خيرة مع تردد واضطراب ولا
يكون إلا ظاهرا أو يحور أن تكون الخيرة خافية كخيرة الانسان بين أمرين تروى فيهما
ولا يدري على أيهما يقدم ولا يظهر خيرة ولا يجوز أن يدهس ولا يظهر دهشته .

(الفرق) بين الحجل والحياء أن الخجل معنى يظهر في الوجه لغم يلحق
القلب عند ذهاب حجة أو ظهور على ريبة وما أشبه ذلك فهو شيء تعبير به
الهيبة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ولهذا يقال فلان يستحي في هذا الحال
أن يفعل كذا ، ولا يقال بخجل أن يفعله في هذه الحال لان هيئته لا تعبير منه قبل
أن يفعله فالخجل مما كان والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل

(١) في السكندرية « ومن هذا » . (٢) « على فرق » غير موجوده في الأصل .

توسعاً ، وقال الانبارى أصل الخجل فى اللغة السكسل والتوانى وقلة الحركة فى طلب الرزق ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجه على معنى الانقطاع فى الكلام ، وفى الحديث «إذا جعتن وقعتن وإذا شبعتن خجلتن» وقعتن أى ذلتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل ههنا إلا شرو قيل هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش قال الكميت :

فلم يدفعوا عندنا ما لهم لوقع الحروب ولم يخجلوا
أى لم يبقوا دهشين مبهوتين .

(الفرق) بن الرجاء والطمع أن الرجاء هو الطل بوقوع الخير الذى يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن طه فيه أغلب وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد أنه لا يقال أرحو أن يدخل النى الخنة لكون ذلك متيقناً ويقال أرحو أن يدخل الخنة إذا لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل فى الخير والخشية والخوف فى الشر لا هما يكونان مع الشك فى المرحو والخوف ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرحو أو ما به إليه ، ويتعدى نفسه تقول رجوت زيدا والمراد رجوت الخير من ريد لأن الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه فإذا طمعت فى الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ولم يدم الرحاء ، والطمع يتعدى الى المفعول بحرف فتقول طمعت فيه كما تقول فرقت منه وحدثت منه واسم الفاعل طمع مثل حذرو و فرقت إذا جعلته كالنسة وإذا بنيت على الفعل قلت طامع .

(الفرق) بين الوحل والامل أن الامل رجاء يستمر فلا حل هذا قيل للطر فى الشيء إذا استمر وطال تأمل ، وأصله من الاميل وهو الرمل المستطيل .

(الفرق) بين اليأس والقنوط والحياة أن القنوط أشد مالة من اليأس وأما الحياة فلا تكون إلا بعد الامل لأنها امتناع يل ما أمل ، فأما اليأس فقد يكون قبل الامل وقد يكون بعده ، والرحاء واليأس نقيضان يتعاقدان كمتعاقب الحياة والظلم ، والحائب المقطع عما أمل .

الباب العشرون

في الفرق بين الكبر والته والحرية والرهو وبين ما يحالف ذلك
من التذلل والخضوع والخشوع والهون وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الكبر والته أن الكبر هو إظهار عظم الشأن وهو في صفات
الله تعالى مدح لأن شأنه عظيم وفي صفاتنا ذم لأن شأننا صغير وهو أهل
للعظمة ولسنا لها بأهل ، والشأن ههنا معنى صفاته التي هي في أعلى مراتب التعظيم
ويستحيل مساواة الآخر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبر الشخص والشخص والكبر
في السن والكبر في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له أما في السن فتضاعف
مدة البقاء في الشخص تضاعف أجزاؤه وأما في العلم فباكتساب مثل ذلك العلم .
والته أصله الحررة والضلال وإنما سمي المتكبر تأثها على وجه التشبيه بالضلال
والتهجير ولا يوصف الله به ، والته من الأرض ما يتحير فيه وفي القرآن .
(يتيمون في الأرض) أي يتحIRON .

(الفرق) بين الكبر والكبرياء أن الكبر ماذكرناه والكبرياء هي العز
والملك وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى (وتكون لكما الكبرياء
في الأرض) يعنى الملك والسلطان والعزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل
التشجيع إظهار الشجاعة إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد
أنه الكبير وهو على معنى قولهم تقدس وتعالى لا على ترفع علينا وتعظم وقيل .
المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

(الفرق) بين الكبر والجبرية والجبروت أن الجبرية أبلغ من الكبر
وكذلك الخ . وت يدل على هذا محاماة لفظها وخماسة اللفظ تدل على ضخامة
المعنى فيما نحن فيه هذا المحرى ، ولهذا قال أهل العربية المملوكات أبلغ من الملك
لخماسة له . كذلك الطاغوت أبلغ من الطاعى لخماسة لفظه ولكن كثر
استعماله حتى سمي كل ما عبد من دون الله طاغوتا وسمى الشيطان به

لشدة طعيانه ، وكل من حاوز الحذف ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طعى ، وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر ^{وهذا} ويؤيد ما قلناه من أنه أبلغ من تكبر لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والحدار القهار والحدار العظيم في قوله تعالى (إن فيها قوما جبارين) والجبار المتسلط في قوله تعالى (وما أنت عليهم بحار) وقال الجبار القتال في قوله تعالى (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) قالوا قتالين ، والاحجار الاكراه وحبر القص إتمامه وحبر المصيدة رفعها بالعمة والجبارة خشب الحبر واجتر وتجبر تعظم بالقهر والحدار الذى لا أرتس فيه وقيل الحدار في صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالى بالأذى وأصله في الخلة التى فاتت اليد ، ويقال تجبر الرجل مالا إذا أصاب مالا وتجبر الثبت إذا ثبت في يده الرطب ، وقال ابن عطاء الجبار في أسماء الله تعالى جل اسمه بمعنى أنه يجبر الكسر ، والخبرية مصدر مسوب إلى الجبروت بحذف الواو والتاء والجبروت أيضاً يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة في التحبر .

(الفرق) بين الكبر والزهو أن الكبر إظهار عظم الشأن وهو فينا خاصة رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقضىه الاستعمال رفع شيء أتاها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال زها الرجل وهو مزهو كأن شيئاً رهاه أى رفع قدره عنده وهو من فو لك رعت الريح التى إذا رفعت والزهو التزديد في الكلام .

(الفرق) بين الزهو والحدوة أن الحدوة هو أن يصب رأسه من الكبر ولهذا يقال في رأسه نحو ويتصرف في الحدوة كمنزلة الحدوة . ^{وهو منحول} إلا أنه لم يسمع نحوه كذا كما يقال رهاه كد .

(الفرق) بين الحدوة والحزوانة أن الحدوة هو أن يتسمخ أنفه من الكبر ويفتح محره ، ولهذا يقال في أنه حزوانة ولا يقال في أنه حدوة ويقال أيضاً في رأسه حزوانة إذا مال رأسه من الكبر سبها بامالة أنفه .

(الفرق) بين العجب والكبر أن العجب بالسبب سببه سرور ما يحسنه يعادله تى عند صاحبه تقول هو محب بقلالة إذ كان شديد السرور بها وهو معجب

العجب من الكبر في شيء ، وقال علي بن عيسى العجب عقد النفس على فضيلة لها ينعى أن يتعجب منها وليست هي لها .

(الفرق) بين الاستكبار والاستكاف أن في الاستكاف معنى الإهانة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أهانة وقال تعالى (ومن يستكف عن عبادته ويستكبر) أى يستكف عن الاقرار بالعبودية ويستكبر عن الاذعان بالطاعة . (الفرق) بين الخشوع والخضوع أن الخشوع على ما قيل فعل يرى فاعله ان من يخضع له فوقه وأنه أعظم منه ، والخشوع في الكلام حاسة والشاهد قوله تعالى (وحشعت الأصوات للرحمن) وقيل هما من أفعال القلوب وقال ابن دريد يقال خضع الرجل للذرة وأخضع إذا ألان كلامه لها قال والخاضع المطأطئ رأسه وعقه وفي التنزيل (فعلت أعناقهم لها خاضعين) وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع المحشوع له ولا يكون تكليفاً ولهذا يضاف إلى القلب فيقال خضع قلبه وأصله اللس ومنه يقال خف خاشع للذي تلعب عليه السهولة ، والخضوع هو التظامن والتطأطؤ ولا يقتضى أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يحور إضافته إلى القلب فيقال خضع قلبه وقد يحوز أن يخضع الانسان تكليفاً من غير أن يعتقد أن المحضوع له فوقه ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن والافرار بالاستجداء والخشوع في الصوت .

(الفرق) بين التواضع والتدلل أن التدلل إظهار العجز عن مقاومة من يتدلل له والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أولاً ألا ترى أنه يقال اعبد متواضع لخدمه أى يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ولا يقال يتدلل لهم لأن التدلل إظهار العجز عن مقاومة المتدلل له وأنه قاهر وليس ههنا صفة الملك مع خدمه .

(الفرق) بين التدلل والدل أن الدل فعل الموصوف به وهو إدخال النفس في الدل كالتحلم إدخال النفس في الحلم والدليل المفعول به الدل من قبل غيره

في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يمدح الرجل بأنه متذلل ولا يمدح بأنه ذليل لأن تدلله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ويقال العلماء متذللون لله تعالى ولا يقال أدلاء له سبحانه .

(الفرق) بين الذل والضعفة أن الضعة لا تكون إلا بفعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وصيحا كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غيره قيل هو ذليل ولم يقل هو وصيع ويحوز أن يكون ذليلا لأنه يستحق الذل كالمؤمن يصير في ذل الكفر فيعيش به ذليلا وهو عزيز في المعنى فلا يحوز أن يكون الوضع رهيبا .

(الفرق) بين الدل والصغار أن الصغار هو الاعتراف بالدل والاقرار به وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبر وهو إظهار عظم الشأن ، وفي القرآن (سيصيب الدين أجر مواضع عند الله) وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالدل معترفون به ويحوز أن يكون ذليل لا يعترف بالدل .

(الفرق) بين الدل والحزى أن الحزى دل مع اقتضاح وقيل هو الانقماص لقبح الفعل ، والخزاية الاستحياء لأنه انقماص عن الشيء لما فيه من العيب قال ابن درستويه الحزى الإقامة على السوء حرى يحزى حزيا وإذا استحيى من سوء فعله أو فعل به قيل حزى يحزى خزاية لا يهمل معنى واحد وليس ذلك بشيء لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد .

(الفرق) بين الضراعة والدل أن الضراعة مشتقة من الصرع والصرع معروضة لحاله وإشارته منه فالضرع هو المقداد الذي لا امتناع به . ومنه يتصرع في الصلاة والسؤال وغيرهما ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه وتعالى (١) في كتابه إنما هو من طعام وذل لامتعة فيه لا كراهة فيه كما يقول (لا يسمن ولا يعى من حوع) ويحوز أن يقال التضرع هو أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا ودلا ومنه سمي الضرع ضرعا لميل اللان إليه ، والمضارعة المضارعة لاها ميل إلى التشبه مثل المقاربة

(١) يتسر إلى الآية « ليس لهم طعام إلا من صرع لانس ولا يعى من حوع » .

(الفرق) بين الخضوع والذل أن الخضوع ماذ كرهناه والذل الانقياد كرها وتقيضه العز وهو الالباء والامتناع والانقياد على كرهه وفاعله ذليل ، والذل الانقياد طوعا وفاعله ذلول .

(الفرق) بين الخضوع والاختبات أن الخبث هو المظنن بالايمن وقيل هو المجتهد بالعبادة وقيل الملامم للطاعة والسكون وهو من أسماء المدوح مثل المؤمن والمتقى وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما، وأصل الاختبات أن يصبر الى خبث تقول أحببت إذا صار إلى حمت وهو الارض المستوية الواسعة كما تقول أجد إذا صار إلى نجد ، فالاحتمات على ما يوجبها الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

(الفرق) بين الاذلال والاهانة أن الاذلال الرحل للرحل هنا أن يجعله مقادا على الكره أو في حكم المقاد ، والاهانة أن يجعله صغير الأمر لا يزال ، وهو الشاهد قولك استهان به أي لم يبال به ولم يلتفت إليه ، والاذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من الظير للظير ونقيض الاذلال الاعرار ونقيض الالهانة الاكرام فليس أحدهما من الآخر في شيء إلا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سمي الهوان ذلا وإذلال أحدنا لعيره علمته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه إذا غلبه في حلوة لم يقل أنه أذله، ويحوز أن يقال ان اهانة أحدنا صاحبه هو تعريف الغير انه خير مستصعب عليه واذلاله عاسته عليه لا غير ، وقال بعضهم لا يحوز أن يدل الله تعالى العبد ابتداءً لأن ذلك ظلم ولكن يدل عقوبة ألا ترى أنه من قاد غيره على كره من غير استحقاق فقد ظلمه ويحوز أن يهينه ابتداءً بأن يجعله فقيرا فلا ياتم إليه ولا يبالي به، ووعدا أن يقبض الالهانة الاكرام على ما ذكرنا فكما لا يكون الاكرام من الله إلا ثوابا فكذلك لا تكون الالهانة إلا اعتمايا، والهوان قبح الكرامة والالهانة تدل على العداوة وكذلك العز يدل على العداوة والبراءة والهراسة مأخوذ من تهوين القدر ، والاستحقاق مأخوذ من حمة الثورن والال لم يقع نادموة ويضع للمعاوضة والالهانة لا تقع إلا عقوبة وقت استدل برحمة الله المحمودة الكرامة، وقد قيل الدلة الضعف عن المقاومة

ونقيضها العزة وهي القوة على الغلبة ومنه الذلول وهو المقود من غير صعوبة
لأنه ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة وأما الذليل فانه ينقاد على مشقة .

(الفرق) بين الذليل والمهين والمدعن أن المهين هو المستضعف وفي القرآن
(أم أبا خير من هذا الذي هو مهين) وفيه (من سلالة من ماء مهين) قال أهل
التفسير أراد الضعيف قال المفضل هو فعيل من المهانة يقال مهس يمهس مهانة
ومهنته مهنا وأنا ماهن وهو مهون ومهين، ويقال هو من المهنة وهي العمل وامتهنته
امتهانا إذا اتدلته، ومن تم قيل للخادم ماهس والجمع مهة ومهان ، وأما الاذعان
في العربية فهو الاسراع في الطاعة وليس هو من الدل والهون في شيء .

(الفرق) بين الحقير والصغير أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار
المعهود لجنسه يقال هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج
ويكون الصغير في السن وفي الحجم تقول طفل صغير وحجر صغير ولا يقال
حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فإذا نقص شيء منها عنه سمي
حقيراً كما أن الدجاج والحمل وما أتسبها لها أقدار معلومة فإذا نقص شيء من
جملتها عنه سمي حقيراً ، والصغير يكون صغيراً بالاضافة إلى ما هو أكبر منه سواء
كان من جنسه أو لا فالكور صغير بالاضافة إلى الحرة والحمل صغير بالاضافة
إلى الفيل ولا يقال للجمل صغير على الإطلاق وإنما يقال هو صغير بحسب الفيل .

(الفرق) بين اليسير والقليل أن القلة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليل
وقليلون وفي القرآن (شر ذمة فيلون) يريد أن عددهم ينقص عن ستة عشر هم
وهي بقيض الكثرة وليست الكثرة إلا زيادة العدد وهي في قوله تعالى
وتشبهه . واليسير من الأسماء ما يتيسر تمصيله أو حاله ولا يقتضي ما يقتضيه
القليل من نقصان العدد ألا ترى أنه يقال عدد قليل ولا يقال عدد يسير ولكن
يقال مال يسير لأن جمع متلدة يسير فان استعمال اليسير في مؤنث جمع التلدة
يحرى اسم الشيء على غيره إذا قرب منه .

(الفرق) بين الكثير والوافر أن الكثير زيادة العدد . والوافر اجتماع آخر
شيء حتى يكبر حجمه ألا ترى أنه يقال كركدوس وافر والكردوس عظم عليه

لحم ولا يقال كردوش كثير وتقول حظ وافر ولا تقول كثير وإنما تقول
حظوظ كثيرة ورجال كثيرة ولا يقال رجل كثير فهذا يدل على أن الكثرة
لا تصح إلا فيما له عدد وما لا يصح أن يعد لا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسع .
(الفرق) بين الجمل والكثير أن اللحم الكثير المجتمع ومنه قيل حمة البئر
لا اجتماعها وقال أهل اللغة حمة البئر الماء المجتمع فيها والجمعة من الشعر سميت جمعة
لا اجتماعها وأجمعت الفرس إذا أرحتة يتجمع قوته ، وأحم الشيء إذا قرب كأنه
قصد الاجتماع معك وبجوز أن يكون كثيراً غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون

فى الفرق بين العت واللعب والهرل والمزاح والاستهزاء
والسحرية وما يخالف ذلك

(الفرق) بين العت واللعب واللهو أن العت ما حلا عن الارادات إلا ارادة
حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير ارادة حدوثهما إرادة وقعها لهما
وعما ألا ترى أنه كان يحور أن يقع مع إرادة أخرى فيحرجا عن كونهما لهما
ولهما ، وقبل اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة كعمل الصبي لانه
لا يعرف الحكيم ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

(الفرق) بين اللهو واللعب أنه لالهو إلا لعب وقد يكون لعب ليس باللهو
لأنه لا يكون للتأديب كاللعب بالسطرحة وغيره ولا يقال لذلك لهو وإنما
اللهو ما لا يعقب به ما يسمى لهو لأنه يشعل عما يعنى من قولهم ألهانى الشيء
أى تغتنى ومنه قوله تعالى (ألهاكم السكاثر) .

(الفرق) بين المزاح والاستهزاء أن المزاح لا يقتضى تحقير من يمارحه
و يستند ذلك ألا ترى أن التابع يمارح المنوع من الرؤساء والملوك ولا يقتضى

دنت حميرهم ~~و~~ ~~سعر~~ ~~سعر~~ ~~سعر~~ ~~سعر~~ يقتضى الاستثناء مع علمه ان كذا .
فى أول الكتاب ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزاء به واعتقاد تحقيره .

(الفرق) بين الاستهزاء والسحرية أن الانسان يستهزاء به من غير أن يسبق منه فعل يستهزاء به من أحله، والسخر يدل على فعل يسبق من المسخور منه والعسارة من اللطين تدل عن صحة ماقلناه وذلك أنك تقول استهزأت به فتعدى الفعل منك بالباء والباء للالصاق كأنك ألصقت به استهزاءً من غير أن يدل على شيء وقع الاستهزاء من أجله وتقول سحرت منه فيقتضى ذلك من وقع السحر من أجله كما تقول تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب من أحله ويحور أن يقال أصل سحرت منه التسخير وهو تدليل الشيء وجعله كإياه مقادراً فكأنك إذا سحرت منه جعلته كالمقاد لك ودخلت من للتبويض لأنك لم تسخره كما تسخر الدابة وغيرها وإنما حذعته عن بعض عقله وبني الفعل منه على فعلت لأنه بمعنى غيبته وهو أيضاً كالمطاوعة والمصدر السخرية كأنها منسوبة إلى السحرة مثل العمودية واللصوصية وأما قوله تعالى (ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) فإما هو بعث الشيء المسخر ولو وصع موضع المصدر جارء والهزة يجرى يجرى العبت ولهذا جاز هزأت مثل عشت فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المزاح والهزل أن الهزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والمزاح لا يقتضى ذلك ألا ترى أن الملك يمازح حدمه وإن لم تواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والى وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يمازح ولا يعور أن يقال يهزل ويقال لمن يسخر يهزل ولا يقال يمزح .

(الفرق) بين المزاح والمخون أن المخون هو صلابة الوجه وقلة الحياء من قولك محي السوء يمحى محوياً إذا صلب وعلط ومه سميت الخمسة التي يدق عايقها القصار الثوب محجة وأصل المحبة القعة العليظة تكون فى الوادى وأصلها مرححة فقلبت الواو ياء الكسرة ماقلها ومه الوجيب وهو العليط من الأرض ودمه نافقة وحناء صلبة شديدة وقيل هى العليظة الوحات والوجه ما صلب من الوجه .

~~المرئى كالتسليم لتعريفه العربى بها من اصله وهو الذى ذكرناه ،~~
 وقيل المزاح الابهام للشيء فى الظاهر وهو على خلافه فى الباطن من غير اغترار
 للابقاع فى مكروه ، والاستهزاء الابهام لما يجب فى الظاهر والا مراً على خلافه
 فى الباطن على جهة الاغترار .

(الفرق) بين الجدد والاشكاش أن الانكماش سرعة السير يقال انكماش
 سيره إذا أسرع فيه ثم استعمل فى كل شيء تصح فيه السرعة فتقول انكماش
 على السطح والكتابة وما يجرى مع ذلك ، والجذصدق القياس فى كل شيء تقول
 جد فى السير وحد فى إعانة ريد وفى نصرته ولا يقال انكماش فى إعانة زيد
 ونصرته إذ ليس مما تصح فيه السرعة .

الباب الثانى والعشرون

فى الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والسعدة ، والمكر والكيد
 وما يرب من ذلك ، ومن العجب والامر وما سبيله

(الفرق) بين الحيلة والتدبير أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه فيجلب به
 مع أو يدفع به ضرر ، فالحيلة بقدر النفع والضرر من غير وجه وهى فى قول الفقهاء
 على ضربين محظور ومباح فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء حاربه فى حال
 تدهنها أن يسيرها اعتقها وتروحها تم طأها وأن تقول لمن يحلف
 على براء امرئ أن يهرده ضالاً أخرج فى سمر وطأها . والمحظور أن تقول
 لمن براء امرئ أن يسيرها اعتقها وتروحها تم طأها . وإنما سمي ذلك حيلة
 لأنه أحيل من جهة إلى جهة أخرى ويسمى تدبيراً أيضاً . ومن التدبير
 ما يكون حيلة وهو تدبير لرحل لإصلاح ماله وإصلاح أمر ولده وأصحابه ،

(الفرق) بين السحر والشعذة أن السحر هو التمويه وتحيل الشيء بخلاف حقيقة مع إرادة تحوزه على من يقصده به وسواء كان ذلك في سرعة أو ببطء ، وفي القرآن (يحيل إليه من سحرهم أنها تسعى) والشعذة ما يكون من ذلك في سرعة فكل شعذة سحر وليس كل سحر شعذة .

(الفرق) بين السحر والتمويه أن التمويه هو تغطية الصواب وتصوير الخطأ بعير صورته ، وأصله طلاء الحديد والصبغ (١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التمويه في الكلام وغيره تقول كلام بموه إذا لم تبين حقائقه ، وحل بموه إذا لم يعين (٢) جذسه . والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تظن الطريقة ، وقال بعضهم التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها قال ولا يقال تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصود منه ، ويقال سحروا إن لم يعرف المقصد منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل التمويه أن ترى شيئا مجرّزا له بغيره كما يفعل بموه الحديد فيحوزه بالذهب . وسمى النبي ﷺ السان سحرأ وذلك أن البائع يبلغ ببلاعه ما لا يبلغ الساحر بلطافة حيلته .

(الفرق) بين العجب والامر أن الامر العجب الطاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ومه قيل للعلامة الامارة لظهورها والامرة والامارة طاهر الحال ، وفي القرآن (لقد جئت شيئا إمرا) .

(الفرق) بين العجب والاد أن الاد العجب المنكر . وأصله من قولك أد البعير كما تقول ند أي شرد فالاد العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب استعظام الشيء لحفاء سببه والمعجب ما يستعظم لخفاء سببه .

(الفرق) بين العجب والطريف (٣) أن الطريف (٣) خلاف التليد (٤) وهي ما يستطرفه الانسان من الأموال (٥) ، والتليد (٤) المال القديم الموروث من المال أعجب إلى الانسان سمي كل عجب طريفا وإن لم يكن مالا .

(الفرق) بين الخدع والكيد أن الخدع هو إظهار ما يبطق حلافه أراد

(١) في نسخة « الصل » . (٢) في نسخة « يد » . (٣) في نسخة « خرف » .

(٤) في نسخة « اللد » وفي نسخة « الدرة » . (٥) في نسخة « المال » .

اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر
 ألا ترى أنه يقال خدعه في البيع إذا غشه من جشأ وهمه الانصاف وإن كان
 ذلك بديهية من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ،
 ولهذا قال أهل العربية : الكيد التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الخيل
 التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكاييد لأنها تكون بعد
 تدبر ونظر ، ويحى الكيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى (كذلك كدنا ليوסף
 أى أردنا ، ودل على ذلك بقوله (إلا أن يشاء الله) وإن شاء الله بمعنى المشيئة ،
 ويجوز أن يقال الكيد الخيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو
 من قولهم كاد يفعل كذا أى قرب إلا أنه قيل في هذا يكاد وفي الأولى يكيد
 للتصرف في الكلام والتفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال إن الفرق بين الخدع
 والكيد أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهراً تقول كادى فلان أى ضرى
 قهراً ، والخدعة اسم لفعل المكروه بالغير من غير قهر بل بأذنه لأنه ينفعه ،
 ومه الخديعة في المعاملة وسمى الله تعالى قصد أصحاب القيل مكة كيداً في قوله
 تعالى (ألم يجعل كيدهم في تضليل) وذلك أنه كان على وجه القهر .

(الفرق) بين الخدع والغرور أن الغرور إيهام يحمل الإنسان على فعل
 ما يضره مثل أن يرى السراب فيحسبه ماءً فيضيع ماله فيهلك عطشاً وتضيع
 الماء فعل أداه إليه غرور السراب إياه ، وكذلك غرر إبليس آدم ففعل آدم الاكل
 الصار له . والخدع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه في مكروه ، وأصله
 من قولهم خدع الضب إذا توارى في جحره وخدعه في الشراء أو البيع إذا
 أظهر له خلاف ما أبطن قصده في ماله ، وقال علي بن عيسى : الغرور إيهام حال
 السرور فيما لا أمر بخلافه في المعلوم وليس كل إيهام غروراً لأنه قد يوهمه
 محوفاً ليحذر منه فلا يكون قد عره ، والاغترار ترك الحزم فيما يمكن أن
 يتوثق فيه فلا عدر في ركوبه ، ويقال في الغرور غره فضيع ماله وأهلك نفسه ،
 والغرور قد يسمى خدعاً ، والخدع يسمى غروراً على التوسع والاتصل ما قلناه ،
 والغرور اسمالة ، والغر الذي لم يحرب الأمر يرجع إلى هذا فكأن الغرور

يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر ، والخدع مرجع يستر عنه وجه الأمر .
(الفرق) بين الكيد والمكر أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون إلا مع تدبر وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد أنه يتعدى نفسه والمكر يتعدى محرف فيقال كاده يكيد ومكر به ولا يقال مكروه والذي يتعدى بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ألا ترى أنه لو قال له أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرأ وإنما يكون مكرأ إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لا يقاع المكروه بالغير قهراً سواء علم أو لا ، والشاهد قولك فلان يكيدني فسمى فعله كيداً وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال فلان يكيد لعمسه أى يقاسى المشقة ، ومنه الكيد لا يقاع مافيه من المشقة ويحوز أن يقال الكيد ما يقرب وقوع المقصود به من المكروه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك جارية بمكورة الخلق أى ملتفة مجتمعة للحم غير رهلة (الفرق) بين الحيلة والمكر أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعاً ، والمكر لا يكون نفعاً .
وفرق آخر وهو أن المكر بقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به وسواء كان من وجهه أولاً ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما تواعد به الكفار مكراً في قوله تعالى (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) وذلك أن الماكر ينزل المكروه بالمكروه به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سباه مكراً ، ويحوز أن يقال سباه مكراً لأنه دبره وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو فلما كان أصابهما واحداً قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة القتل ومه قيل حارية بمكورة أى ملتفة البدن وإنما سميت الحيلة مكراً لأنها قيلت على خلاف الرشد .
(الفرق) بين الغرر والخطر أن الغرر يفيد ترك الحزم والتوثق فيتمكّن ذلك فيه والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الحظير من الأمور ولا يفيد مفارقة الحرم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

في الفرق بين الحس والوضاء والبهجة والطهارة والنظافة ، وما

يخالف ذلك من القبح والسماحة وغير ذلك

(الفرق) بين الحس والوضاء أن الوضاء تكون في الصورة فقط لا في معناها تتضمن معنى النظافة يقال غلام وصيء إذا كان حسيا بطيها ومنه قيل الوضوء لأنه نظافة ووضو الإنسان وهو وضوء ووضاء كما تقول رجل قراء وقد يكون حسناً ليس بنظيف ، والحسن أيضا يستعمل في الأفعال والأخلاق ولا تستعمل الوضاء إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين حس في التدبير وهو من صفات الأفعال والحس في المطر على السماع يقال صورته حسنة وصوته حسن .

(الفرق) بين الحسن والقسامة أن القسامة حسن يشتمل على تقاسيم الوجه والقسم المستوى أبعاضه في الحس والحسن يكون في الجملة والتفصيل والحسن أيضا يكون في الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا في الصور .
(الفرق) بين الحس والوسامة أن الوسامة هي الحسن الذي يظهر للناظر ويتزايد عند التوسم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملته وهو على حسب ما قال الشاعر :
يزيدك وجهه حسا إذا ما زدته نظرا

والوسامة أبلغ من الحس وذلك أنك إذا كررت النظر في الشيء الحسن وأكثرت التوسم له نقص حسنه عندك ، والوسم هو الذي تزايد حسنه على تكرير النظر .

(الفرق) بين الحسن والبهجة أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ورجل بهج وبهيج مسرور وابتهج إذا سر ثم سمي الحسن الذي يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سببه ، والبهجة عند الحليل حسن لون الشيء وبضارته قال ويقال رجل بهج أي مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .

(الفرق) بين الحس والصاححة أن الصاححة إشراق الوجه وصفاء بشرته مأخوذ من الصبح وهو يريق الحديد وغيره وقيل للصبح صبح لبريقه ، وأما

الملاحظة فهي أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وان لم يكن حساسا التفصيل ، قال العرب الملاحظة في الفم والحلاوة في العينين والجمال في الأنف والظرف في اللسان ، ولهذا قال الحسن إذا كان اللص طريفا لم يقطع يريد أنه يدافع عن نفسه بحلاوة لسانه ويحسن مسطقه ، والمشهور في الملاحظة هو الذي ذكرته . (الفرق) بين الحسن والجمال أن الجمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق ومن كثرة المال والجسم وليس هو من الحسن في شيء . ألا ترى أنه يقال لك في هذا الأمر جمال ولا يقال لك فيه حسن ، وفي القرآن (ولكم فيها) (١) جمال حين تريحون وحين تسرحون) يعني الخيل والأبل . والحسن في الأصل الصورة تم استعمال في الأفعال والأخلاق ، والجمال في الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمال في الصور ، وأصل الجمال في العربية العظم ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفريق والحمل الجبل الغليظ والجل سمي جمالا لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب حميل لعظم نفعه .

(الفرق) بين الجمال والنبل أن النبل هو ما يرتفع به الإنسان من الرواد ومن المظرو من الأخلاق والأفعال وما يختص به من ذلك في نفسه دون ما يضاف يقال رجل نبيل في فعله ومنظره وفرس نبيل في حسنه وتماهه ، والجمال يكون في ذلك وفي المال وفي العشيرة والأحوال الظاهرة فهو أعم من النبل ألا ترى أنه يقال لك في المال والعشيرة جمال ولا يقال لك في المال نبل ولا هو نبيل في ماله ، والجمال أيضا يستعمل في موضع الحسن فيقال وحه حميل كما يقال وجه حسن ولا يقال نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم وحه جميل أنه يحرق فيه السمن ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

(الفرق) بين الجمال والهاء أن الهاء حهارة المنظر يقال رجل ههي إذا كان مجهر المنظر وليس هو في شيء من الحسن والجمال قال ابن دريد ههي يههي ههه أمس النبل ، وقال الزجاج من الحسن ، والذي قال ابن دريد ألا ترى أنه يقال شيخ ههي . ولا يقال علام ههي ويقال ههائه بالتمر إذا ألبست ، وباقية ههه ، إذا ألبس الخالب .

(١) في السكندرية ه ه ه وهو حرف .

(الفرق) بين الجمال والسرو أن السرو هو الجودة ، والسرى من كل شىء الجيد منه يقال طعام سرى وفرس سرى وكل ما فضل جنسه فهو سرى وسراة القوم وجوهمهم لمضاهم عليهم ولا يوصف الله تعالى بالسرو كما لا يوصف بالجودة والفضل .

(الفرق) بين الكمال والتمام ان قولنا كمال اسم لا اجتماعاً لبعض الموصوف به ولهذا قال المتكلمون العقل كمال علوم ضروريات يميز بها انقيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ولا يقال تمام علوم لأن التمام اسم للجزء والبعض الذى يتم به الموصوف بأنه تام ولهذا قال أصحاب الظم القافية تمام البيت ولا يقال كمال البيت ويقولون البيت بكماله أى باجتماعه والبيت تمامه أى ثقافته ، ويقال هذا تمام حقلك للبعض الذى يتم به الحق ولا يقال كمال حقلك فان قيل لم قلت إن معنى قول المتكلمين كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا لا اختلاف بينهم فى ذلك والذى يوصحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الحملة واجتماعها ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل وان حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له عاقل إذا اجتمعت له .

(الفرق) بين البشر والبشاشة أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقاك ، ومنه البشارة وهى أول ما يصل إليك من الخبر السار فإذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ولهذا قالت الفقهاء إن من قال من بترى بمولود من عيىدى فهو حر أنه يعنى أول من يخبره بذلك والنعبة هى الخبر السار وصل أولاً أو أحياناً وفى المثل البشر علم من أعلام النجى . والبشاشة هى الحقة للمعروف وقد هشت يا هذا بكسر الشين وهو من قولك شىء هس إذا كان سهل المتناول فإذا كان الرجل سهل العطاء قيل هو هس بين البشاشة . والبشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولاً أو أخيراً .

(الفرق) بين ذلك وبين طلاقة الوجه أن طلاقة الوجه خلاف العبوس والعبوس تتركه الوجه عند اللقاء والسؤال وطلاقة انحلال ذلك عنه وقد تطلق يطلق طلاقة كذا قيل صبح صباحة وملح ملاحه ، وأصل الكلمة السهولة والانحلال وكل شىء طازج من حبس أه تحل من وثاق فينصرف كيف شاء أو تحلله بعد تحريره

أو تبيحه بعد المنع تقول أطلقته وهو طلق وطلق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحمل .

(الفرق) بين الطهارة والنظافة أن الطهارة تكون في الخلقة والمعاني لأنها تقتضي منسافة العيب يقال فلان طاهر الا حلاق وتقول المؤمن طاهر مطهر يعنى أنه حامع للخصال المحمودة ، والكاء - حديث لأنه خلاف المؤمن وتقول هو طاهر الثوب والحسد . والنظافة لا تكون إلا في الحلق واللباس وهي تفيد منسافة الدس ولا تستعمل في المعاني وتقول هو نظيف الصورة أى حسنها ونظيف الثوب والحسد ولا تقول نظيف الحلق .

(الفرق) بين القبح والسماجة أن السماجة فعل العيب والشاهد قول الهذلي: فمنهم صالح وسميح ، وحل السماجة يقبض الصلاح والصلاح فعل فكذلك ينفي أن تكون السماجة فلو كانت السماجة قبح الوجه لم يحسن أن يقول ذلك ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول فمنهم صالح وقبح الوجه ، وقال ابن دريد ربما قيل لمن جاء بعيب سمجاً ، تم اتسع في السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة فقيل وجهه سميح وسميح كما قيل قبيح كأنه جاء بعيب لأن اتسع عيب .

(الفرق) بين لقبيح والوحس أن الوحس الهزيل وقد توحس الرجل إذ مرل وتوحس أيضاً إذا توحع فسمى القبيح المطر باسم الهزيل لأن الهزل مسح ، ويحوز أن يقال إن الوحش هو المتناهي في القباحة حتى يتوحس الماظر من الظر إليه ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى المحسوس وحز "ح" أئمة أذاعه . ويحوز أن يكون الوحس العارى من الحس وهو شبه بما هدم من كراة .

(الفرق) بين السرور والاستبشار أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستعمال للطلب والمستبشر بمنزلة من طالب السرور في البشارة فوجده ، وأصل البشارة من ذلك لظهور السرور في بشرة الوجه .

(الفرق) بين السرور والفرح أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي الرقص بالعدو والسباحة وغير ذلك مما يتبعه ويؤيده ولا يسمى ذلك سروراً ألا ترى

أنك تقول الصديان يفرحون بالساحة والرقص ولا تقول يسرون بذلك ،
ونقيض السرور الحزن ومعلوم أن الحزن يكون بالمرأى فينبغي أن يكون
السرور بالفوائد وما يجرى محراها من الملاذ ، ونقيض الفرح الغم وقد يعتم
الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له
كفرح الحالم بالمنى وغيره ، ولا يحور أن يحزن ويسر بما لا حقيقة له ، وصيغة
الفرح والسرور في العربية تنبي عما قلناه فيهما وهو أن الفرح فعل مصدر فعل
فعلا وفعل المعاودة والانفعال فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب
يوجبها ، والسرور اسم وصح موضع المصدر في قولك سر سروراً وأصله سرأ
وهو فعل يتعدى ويقتضى فاعلاً فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال فرح
إذا جعلته كالنسبة وفارح إذا بنيت على الفعل ، قال الفراء : الفرح الذي يفرح
في وقته والفرح الذي يفرح فيما يستقل مثل طمع وطامع .

(الفرق) بين السرور والجدل أن الجدل هو السرور التات مأخوذ من
قولك جاذل أى متصّب ثابت لا يبرح مكانه ، وجدل كل شيء أصله ، ورجل
جدلان ولا يقال جاذل إلا ضرورة .

(الفرق) بين السرور والحبور أن الحبور هي النعمة الحسنة من قولك
حبرت التوب إذا حسنته وفسر قوله تعالى (في روضة تحبسون) أى تنعمون
ولما يسمى السرور حبوراً لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل مامن
دار ملئت حبرة إلا استملاً حبرة قالوا الحبرة هي السرور والعبرة الحزن ، وقال العجاج
الحمد لله الذي أعطى الحبر هو إلى الحق أن المولى شكر

وقال الفراء الحبور سكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه
العمة الحسنة ومنه قولهم للعالم حبر لأنه حبر بأحسن الأخلق ، والمداد
حبر لأنه يحس الكتب .

(الفرق) بين الهم والغم أن الهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب
المحبوب ، وليس هو من الهم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك اهتم في
حاجتي ولا يصح أن تقول اهتم بها . والغم معنى يتقبض القلب معه ويكون

لوقوع ضرر قد كان أو توقع ضرر يكون أو يتوهمه وقد سمي الحزن الذى تطول مدته حتى يديب البدن هما، واشتقاقه من قولك انهم (١) الشحم إذا ذاب وهمه إذا ذابه .
(الفرق) بين الحزن والكرب أن الحزن تكاثف العم وغلظه مأخوذ من الأرض الحرن وهو الغليظ الصلب ، والكرب تكاثف العم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار يوم كرب أى كرب من فيه وقد كرب الرجل وهو مكروب وقد كربه إذا غمه وصيق صدره .

(الفرق) بين الحزن والكآبة أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ولا يقال علاه حزن أو كرب لأن الحزن لا يرى ولكن دلالة على الوجه وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :
إذا حل بالآرض البرية أصبحت ككئيبة وجه غشا غير طائل
جمل الكآبة فى الوجه .

(الفرق) بين العم والحسرة والآسف أن الحسرة غم يتحدد لفوت فائدة فليس كل غم حسرة . والآسف حسرة معها غضب أو عيظ والآسف العضان المتلهف على الشيء ثم كبر ذلك حتى جاء فى معنى العض وضده فى قوله تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) أى أعضونا ، واستعمال العصب فى صفات الله تعالى مجاز وحقيقته لإحباب العقول للمعضوب عليه .

(الفرق) بين الحزن والب أن قولنا الحزن يعيد غلط الهم ، وقولنا البث يفيد أنه يست ولا يسكن من قولك أستمته ما عدى وبثته إذا أعامسه إياه ، وأصل الكلمة كثرة التمريق ومنه قوله تعالى (كالفراس المنيث) وقال تعالى (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) فمعطف الب على الحزن لما بينهما من الفرق فى المعنى وهو ماد كراهه .

الباب الرابع والعشرون

في الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين اللى والرسول

(الفرق) بين الارسال والانفاذ أن قولك أرسلت ريداً إلى عمرو يقتضى أنك حملته رسالة إليه أو جبراً وما أشبه ذلك ، والانفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طاب منك انفاذ زيد إليه فأنفذته إليه قلت أنفذته ولا يحسن أن تقول أرسلته وإنما يستعمل الارسال حيث يستعمل الرسول .

(الفرق) بين البعث والارسال أنه يجوز أن يبعث الرجل إلى الآخر الحاجة يخصه دونك ودون المبعوث إليه كالصبي تبعثه إلى المكتب فتقول بعثته ولا تقول أرسلته لأن الارسال لا يكون إلا برسالة وما يجري مجراها .

(الفرق) بين البعث والانفاذ أن الانفاذ يكون حملاً وبعثاً ، والبعث لا يكون حملاً ويستعمل فيما يعقل دون مالا يعقل فتقول بعثت فلاناً بكتاني ولا يجوز أن تقول بعثت كناناً إليك كما تقول أنفذت كناناً إليك ، وتقول أنفذت إليك جميع ما تحتاج اليه ولا تقول في ذلك بعثت ولكن تقول بعثت إليك بجميع ما تحتاج اليه فيكون المعنى بعثت فلاناً بذلك .

(الفرق) بين البعث والشور أن بعث الخلق باسم لاجراهم من قورهم إلى الموقف ومنه قوله تعالى (من بعثنا من سرقدا) والشور اسم لظهور المعوثين وظهور أعمالهم للخلاق ومنه قولك نشرت اسمك ونشرت فضيلة فلان إلا أنه قيل أشر الله الموتى بالالف ونشرت الفضيلة والثوب للفرق بين المعنيين .

(الفرق) بين الرسول والنبي أن النبي لا يكون إلا صاحب معجزة وقد يكون الرسول رسولاً لغير الله تعالى فلا يكون صاحب معجزة والاباء عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والارسال لا يكون تحميل ، والنبوة يعلب عليها الاضافة إلى النبي فيقال سوة النبي لأنه يستحق منها الصفة التي هي على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله لأنه المرسل بها ولهذا قال برسالته

ولم يقل بنيتي والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها الى غيره ،
والنبوة تكليف القيام بالرسالة فيحوز إبلاغ الرسالات ولا يحوز إبلاغ النبوات .
(الفرق) بين المرسل والرسول أن المرسل يقتضى إطلاق غيره له ،
والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

﴿ الباب الخامس والعشرون ﴾

في الفرق بين الزمان والذهر ، والاحل والمدة ، والسنة والعام وما يحجر مع ذلك

(الفرق) بين الذهر والمدة أن الذهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير
مختلفة ولهذا يقال الشتاء مدة ولا يقال دهر لتساوى أوقاته في برد الهواء وغير
ذلك من صفاته ، ويقال للسنين دهر لأن أوقاتها مختلفة في الحر والبرد وغير
ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الذهر ألا تراهم يقولون هذه الدنيا
دهور ولا يقال الدنيا مدد ، والمدة والاحل متقاربان فكما أن (١) من الاجل
ما يكون دهورا فكذلك المدة .

(الفرق) بين المدة والزمان أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الاوقات
وكذلك المدة إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ولهذا كان معنى قول
القائل لآخر إذا سأله أن يمهله أمهلى زمانا آخر غير معنى قوله مدة أخرى لأنه
لا خلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله مدة أخرى أحل أطول من زمن . وبما
يوضح الفرق بينهما أن المدة أصلها المد وهو الطول ويقال مده إذا طوله إلا
أن بينهما وبين الطول فرقا وهو أن المدة لا تقع على أقصر الطول ولهذا يقال
مد الله في عمرك ، ولا يقال لوقت من مده كما لا يقال لجوهرين إذا ألعا مدها حفظ
ممدود ويقال لذلك طول فاذا صح هذا وجب أن يكون قولنا الزمان مده . ياد
به أنه أطول الأزيمة كما إذا قلنا للطويل انه ممدود كان مرادنا أنه أطول من

غيره فاما قول القائل آخر الزمان فعناه أنه آخر الاُزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستقلوا أن يقولوا آخر الاُزمنة والازمان فكتفوا بزمان .
 (الفرق) بين الزمان والوقت أن الزمان أوقات متوالية مختلفة أو غير مختلفة فالوقت واحد وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات العلك وهو يجري من الزمان مجرى الجرم من الجسم والشاهد أيضاً أنه يقال زمان قصير وزمان طويل ولا يقال وقت قصير .

(الفرق) بين الوقت والميقات أن الميقات ما قدر لي عمل فيه عمل من الاعمال، والوقت وقت الشيء قدره مقدر أو لم يقدره ولهذا قيل موافيت الحح للمواضع التي قدرت للاحرام وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة العلك وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

(الفرق) بين العام والسنة أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الرنج قيل عام الرنج ولما لم يقل شهور الرنج لم يقل سنة الرنج ويحور أن يقال العام يصيد كونه وقتاً لتيء والسنة لا تفيد ذلك ولهذا يقال سام العيل ولا يقال سنة العيل ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ولا يقال عام مائة وعام خمسين إذ ليس وقتاً لتيء مما ذكر من هذا العدد ومع هذا فان العام هو السنة والسنة هي العام وان اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر مما ذكرناه كما أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل وان (١) كان الكل احاطة بالاباض والجمع احاطة بالاجراء

(الفرق) بين السنة والحجة أن الحجة تفيد أنها يحج فيها والحجة المرة الواحدة من حج يحج والحجة فعلة مثل الجلسة والعدة ثم سميت بها السنة كما يسمى التيء باسم ما يكون فيه .

(الفرق) بين الحين والسنة أن قولنا حين اسم جمع أوقاتا متناهية سواء كان سنة أو شهوراً أو أياماً أو ساعات ولهذا جاء في القرآن اماناً مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق وهو أن الدهر يقتضى أنه أوقات متوالية مختلفة على ما ذكرنا ولهذا

قال الله عز وجل حاكياً عن الدهريين (وما يهلكنا إلا الدهر) أى يهلكنا الدهر باختلاف أحواله، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة ويكون الحين كذلك .
(الفرق) بين الدهر والعصر أن الدهر هو ما ذكرناه والعصر لكل محتلمين معاهما واحد مثل الشتاء والصيف والليله واليوم والعداء والسحر يقال لذلك كله العصر، وقال المبرد فى تأويل قوله عز وجل (والعصر إن الانسان لفى حسر) قال العصر ههنا الوقت قال ويقولون أهل هذا العصر كما يقولون أهل هذا الزمان، والعصر اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح مى الشباب قد نكرا إن بان منى فقد ثوى عصرا
وتقول عاصرت فلانا أى كنت فى عصره أى رمن حياته .

(الفرق) بين الوقت والساعة أن الساعة هى الوقت المقطع من غيره ، والوقت اسم الجلس ولهذا تقول إن الساعة عدى ولا تقول الوقت عدى .
(الفرق) بين البكرة والعداء والمساء والعشاء والعشى والأصيل أن الغداة اسم لوقت والبكرة فعلة من بكر يكر بكرة ألا ترى أنه يقال صلاة الغداة وصلاة الظهر والعصر فتضاف إلى الوقت ولا يقال صلاة البكرة وإنما يقال حاء فى بكرة كما تقول حاء فى عدوة وكلاهما فعل مثل البقلة تم كثر استعمال البكرة حتى جرت على الوقت وإذا فاء الفاء سعى عشية ثم أصيل بعد ذلك ويمال فاء الفاء إذا زاد على طول الشجرة ويقال أتيت عشية أمس وسآتية العشية ليومك الذى أنت فيه وسآتية عشى غد بغير هاء وسآتية بالعشى والعداء أى كل عشى وكل غداة .
والطفل وقت غروب الشمس والعشاء بعد ذلك وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرحل عند العصر إذا كان يبادر حاجة قد أمست وذلك على المبالغة .

(الفرق) بين الزمان والحقة أن الحقة اسم للسنة إلا أنها تفيد غير ما تفيد السة وذلك أن السة تفيد انها جمع تهور والحقة تفيد أنها ظرف لأعمال ولا أمور تحرى فيها مأخوذة من الحقيقة وهى ضرب من الظروف تخدم الأدم يجعل الراكب فيها متاعه وتشد حلف رحله أو سرجه . وأما الرحة فبعض الدهر ألا ترى أنه يقال رحه من الدهر كما يقال قطعة من الدهر وقال بعضهم هى فارسية معربة .

(الفرق) بين المدة والأجل أن الأجل الوقت المضروب لا نقضاء الشيء ولا يكرن أحلا يجعل جاعل وما علم أنه يكون في وقت فلا أجل له إلا أن يحكم بأنه يكون فيه وأجل الانسان هو الوقت لا نقضاء عمره ، وأجل الدين محله وذلك لا نقضاء مدة الدين ، وأجل الموت وقت حلوله وذلك لا نقضاء مدة الحياة قلبه فأجل الآخرة الوقت لا نقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ويجوز أن تكون المدة بين الشئيين بمحل حائل وبغير محل جاعل ، وكل أجل مدة وليس كل مدة أحلا .

(الفرق) بين النهار واليوم أن النهار اسم للضياء الممسح الطاهر لحصول الشمس بحيث ترى عيبتها أو معظم ضوئها وهذا حد النهار وليس هو في الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه هذا السنا ولهذا قال النحويون : إذا سرت يوماً فأنت موقت تريد ملع ذلك ومقداره وإذا قلت سرت اليوم أو يوم الجمعة فأنت مؤرخ فإدا قلت سرت نهاراً أو النهار فليست بمؤرخ ولا بموقت وإنما المعنى سرت في الضياء الممسح ولهذا يضاف النهار إلى اليوم فيقال سرت نهار يوم الجمعة ، ولهذا لا يقال للجلس والسحر نهار حتى يستصىء الحو .

(الفرق) بين الدهر والأند أن الدهر أوقات متوالية مختلفة تير متناهية وهو في المستقبل خلاف قط في الماضي وقوله عز وحل (حالدين فيها أبداً) حقيقة وقولك أفعل هذا مجاز والمراد المبالغة في إيصال هذا الفعل .

(الفرق) بين الوقت واذا وهما جميعاً اسم لشيء واحد حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه والوقت مطلق .

﴿ الباب السادس والعشرون ﴾

في الفرق بين الناس والحلق ، والعالم والنشر ، والورى والآنام وما يحرى مع ذلك والفرق بين الجماعات وصروب القراءات ، وبين الصحة والقراءة وما لسيل ذلك (الفرق) بين الناس والحلق أن الناس هم الانس خاصة وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس فلما سكنت الهمزة أدغمت اللام كما قيل لنا

وأصله لكن أنا، وقيل الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النوس وهو الحركة ناس ينوس نوسا إذا تحرك والانس لغة أخرى ولو كان أصل الناس أناسا لقليل في التصغير أنيس وإمما يقال نويس فاشتقاق أناس من الانس خلاف الوحشة وذلك أن بعضهم يأنس ببعض، والخلق مصدر سمي به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل (خلق السموات بغير عمدترونها) ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال (هذا خلق الله) وقد يختص به الناس فيقال ليس في الخلق مثله كما تقول ليس في الناس مثله، وقد يجري على الجماعات الكثيرة فيقال حامى خلق من الناس أى جماعة كثيرة.

(الفرق) بين الانسى والانسان أن الانسى يقتضى مخالفة الوشى ويدل على هذا أصل الكلمة وهو الأئس والانس خلاف الوحشة والناس يقولون إئسى ووحشى، وأما قولهم إئسى ووحشى والانس والخن أجري فى هذا محرى الوحش فاستعمل فى مضادة الانس، والانسان يقتضى مخالفة البهيمية فيذكرون أحدهما فى مضادة الآخر ويدل على ذلك أن اشتقاق الانسان من النسيان وأصله نسيان فلهذا يصغر فيقال أنيسان، والنسيان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الانسان انسانا لأنه ينسى ما علمه وسميت البهيمية بهيمية لأنها أبهمت على العلم والفهم ولا تعلم ولا تفهم هى خلاف الانسان، والانسانية خلاف البهيمية فى الحقيقة وذلك أن الانسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه والبهيمية لا يصح أن تعلم.

(الفرق) بين الناس والورى أن قولنا الناس يقع على الاحياء والاموات والورى الاحياء منهم دون الاموات، وأصله من ورى الردى إذا أظهر النار فسمى الورى ورى لظهوره على وجه الأرض، ويقال الناس الماضون ولا يقال الورى الماضون.

(الفرق) بين العالم والناس أن بعض العلماء قال أهل كل زمان عالم وأنشد وحنف هامة هذا العالم وقال غيره ما يحوى الملك عالم، وتقول الناس العالم السفلى يعنون الأرض وما عليها والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ويقال على وجه التشبيه الانسان العالم الصغير ويقولون الى فلان تدبير العالم

يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والانس وليس هو مثل الناس لأن كل واحد من الناس إنسان وليس كل واحد من العالم ملائكة .

(الفرق) بين العالم والدنيا أن الدنيا صفة والعالم اسم تقول العالم السفلى والعالم العلوى فتحمل العالم اسماً وتجعل العلوى والسفلى صفة وليس في هذا إشكال فأما قوله تعالى (ولدار الآخرة خير) ففيه حذف أى دار الساعة الآخرة وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الانام والناس أن الانام على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس قال الله عز وجل (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم) وأما قال لهم جماعة وقيل رحل واحد وان أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول جاءنى الانام تريد بعض الانام وجمع الانام أنام قال عدى ابن زيد إن الانسى قلما جمع نعامه فيما من الانام والامم جمع أمة وهى العمة . (الفرق) بين الناس والبرية أن قولنا برية يقتضى تميز الصورة وقولنا الناس لا يقتضى ذلك لأن البرية فعيلة من برأ الله الخلق أى ميز صورهم ، وترك همهم لكثرة الاستعمال كما تقول هم الحاية والذرية وهى من ذرة الخلق ، وقيل أصل البرية البرى وهو القطع وسمى برية لأن الله عز وجل قطعهم من حملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البرى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم اسلامى لم يعرف فى الجاهلية ، وليس كما قال لأنه ساء فى شعر البابعة وهو قوله :
قم فى الزينة فاحذرها عن العبد والبابعة جاهلى الانبيات .

(الفرق) بين الناس والاشتر أن قولنا الاشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من الدشارة وهى حسن الهيئة يقال رجل بشير وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة فسمى الناس بشراً لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال إن قولنا بشر يقتضى الطهور وسموا بشراً لظهور شأهم ، ومنه قيل لظاهر الخلائق بشرة ، وقولنا الناس يقتضى النوس وهو الحركة ، والناس جمع والنشر

واحد وجمع وفي القرآن (ما هذا إلا بشر مثلكم) وتقول محمد خير البشر يعنون الناس كلهم ويثنى الدشر فيقال بشران وفي القرآن (لشريين مثلاً) ولم يسمع أنه يجمع (١) (الفرق) بين الناس والجملة أن الجملة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى تكون لهم معظم وسواد وذلك أن أصل الكلمة العلط والعظم ومنه قيل الحبل لعلطه وعظمه ورجل جبل وامرأة جملة غليظة الخلق وفي القرآن (واتقوا الذي حاقكم والجملة الأولى) وقال تعالى (ولقد أصل منكم جملاً كثيراً) أى جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم والحبل أول الخلق حمله إذا خلقه الخلق الأول وهو أن يحلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم « حبلى القلوب على حب من أحسن إليها ، وذلك أن القلب قطعة من اللحم وذلك يرجع إلى معنى العلط »

وخلاف الانسى الجنى

(الفرق) بينه وبين الشيطان أن الشيطان هو الشرير من الجن ولهذا يقال للإنسان إذا كان شريراً شيطان ولا يقال حتى لأن قولك شيطان يعيد الشر ولا يفيد قولك جنى وإنما يعيد الاستتار ولهذا يقال على الإطلاق لعن الله شيطان ولا يقال لعن الله الجنى ، والجنى اسم الجنس والشيطان صفة .
(الفرق) بين الرجل والمرء أن قولنا رجل يعيد القوة على الأعمال ولهذا يقال فى مدح الإنسان إنه رجل ، والمرء يعيد أنه أدب النفس ولهذا يقال المروءة أدب مخصوص .

(الفرق) بين الجماعة والعوج والتلة والزمرة والحرب أن العوج الجماعة الكثيرة ومه قوله تعالى (ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا) وذلك أنهم كانوا يسمون فى وقت ثم نزلت هذه الآية وقبيلة قبيلة ومعلوم أنه لا يقال للتلة فوج كما يقال لهم جماعة ، والتلة الجماعة تدفع فى الأمر جملة من قولك ثلث الحائط إذا بقصت أسفله فاندفع ساقطاً كله ثم كثر ذلك حتى سمي كل بشر ثلاً ومه ثل عرشه ، وقيل اللال الهلاك ، والرمه جماعة لها صوت لا يفهم وأصله من الزمار وهو صوت الأنثى من الحمام ومه لـ مرة ودرب منها الرحلة

(١) فى المعيرية السكاهة د ولم يسمع أبداً « ر سمع » .

وهي الجماعة لها زجل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة الزمرة جماعة في تفرقة ، والحزب الجماعة تنحزب على الأمر أي تتعاون وحزب الرجل الجماعة التي تعينه فيقوى (١) أمره بهم وهو من قولك حزبي الأمر إذا اشتد على كانه فرى إذا المرء (الفرق) بين الجماعة والبوش أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أحلاط لناس ولا يقال لبني الأم الواحد بوش (٢) ويقال أيضاً جماعة من الحميز ولا يقال بوش من الحميز لأن الحميز كلها جنس واحد وأما العصاة فالعشرة وما فوقها قليلا ومنه قوله عز وجل (ومحس عصاة) وقيل هي من العشرة إلى الأربعين وهي في العربية الجماعة من الفرسان والركب ركب الأبل خاصة ولا يقال للفرسان ركب ، والعدي رجال يعدون في الغزو (٣) والرجل جمع راجل والنقيضة هي الطليعة وهم قوم يتقدمون الجيش فيقون الأمر أى ينظرون ما فيها من قولك نقضت المكان إذا نظرت ، والمقرب نحو الثلاثين يغزى بهم ، والخطيرة نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والسكتية العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فن ذلك :

(الفرق) بين الجماعة والطائفة أن الطائفة في الأمر صل الجماعة التي من شأنها الطوف في البلاد للسفر ويحوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوى بها حلقة طواف عليها ثم كثر ذلك حتى سمي كل جماعة طائفة ، والطائفة في الشريعة قد تكون اسم الواحد قال الله عز وجل (وإن طائفتان من المؤمنين ائتملتا فأصلحا بيتهما) ولا خلاف في أن اثنين إذا ائتملا كان حكمهما هذا الحكم وروى في قوله عز وجل (ولشهداء عدا بهما طائفة من المؤمنين) أنه أراد واحداً وقال يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة) إلى أن قال (لعلمهم يحذرون) أي ليحذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحداً .

(الفرق) بين الجماعة والفريق أن الجماعة النانية من جماعة أكثر مها تقول

(١) أمره بهم وهو من قولك حزبي الأمر إذا اشتد على كانه فرى إذا المرء (الفرق) بين الجماعة والبوش أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أحلاط لناس ولا يقال لبني الأم الواحد بوش (٢) ويقال أيضاً جماعة من الحميز ولا يقال بوش من الحميز لأن الحميز كلها جنس واحد وأما العصاة فالعشرة وما فوقها قليلا ومنه قوله عز وجل (ومحس عصاة) وقيل هي من العشرة إلى الأربعين وهي في العربية الجماعة من الفرسان والركب ركب الأبل خاصة ولا يقال للفرسان ركب ، والعدي رجال يعدون في الغزو (٣) والرجل جمع راجل والنقيضة هي الطليعة وهم قوم يتقدمون الجيش فيقون الأمر أى ينظرون ما فيها من قولك نقضت المكان إذا نظرت ، والمقرب نحو الثلاثين يغزى بهم ، والخطيرة نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والسكتية العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فن ذلك :

جاءنى فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها فى الحلبة (١) فيخرج منها وفى مثل أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

(الفرق) بين الجماعة والفئة أن الفئة هى الجماعة المتفرقة من غير هامة قولك هأت رأسه أى فلقته وانهاى العرج إذا انفرج مكسوراً ، والفئة فى الحرب القوم يكونون ردة المحاربين يعنون إليهم إذا حالوا ومنه قوله عز وجل (أو متحيزاً إلى فئة) ثم قيل لجمع كل من يمنع أحداً وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة الفئة الأعوان .
(الفرق) بين الشيعة والجماعة أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له وأصلها من الشيع وهو الخطب الدقاق التى تجعل مع الجزل فى البار لتشتعل كأنه يجعلها تابعا للخطب الجزل لتشرق .

(الفرق) بين الناس والثبة أن الثبة الجماعة المجتمعة على أمر يمدحون به وأصلها ثبت الرجل أثبت إذا أثبت عايشه فى حياته خلاف أثبت إذا أثبت عليه بعد وفاته قال الله عز وجل (فانمروا ثباتاً) وذلك لاجتماعهم على الاسلام ونصرة الدين .

(الفرق) بين القوم والقرن أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس فى مدة سبعين سنة والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذى أنت فيه وخلعت فى قرن فأنت غريب

وسموا قرناً لأنهم حد الزمان الذى هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « فانها تطلع بين قرنى الشيطان ، أراد أن الشيطان فى ذلك الوقت أقوى ويحوز أن يقال إياهم سموا قرناء لاقتراهم فى السر . وتال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج القرن أهل كل عصر فيهم نبي أو من له طبقة عالية فى العالم فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم فاذا كان فى زمان فترة وغلبة جهل لم يكن قرناً ، وقال بعضهم القرن اسم من أسماء الأئمة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة وذلك أن أهل كل عصر أشكال ويطراء ورد وأسنان متقاربة ومن ثم قيل هو قرنه أى على سنه ومنه

(١) فى الأصل أغلاط صححها من مجمع الأمال .

هو قرنه لا فترانه معه فى القتال ، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض فى الامور ولا يقع على النساء إلا على وجه التبع كما قال عز وجل (كذبت قوه نوح المرسلين) والمراد الرجال والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قبله قول زهير :
وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء
فأحرج النساء من القوم .

(الفرق) بين الجماعة والملا أن الملا لا شراف الذين يملأون العيون جمالا والقلوب هبة ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والأول الصحيح وهو من ملائ ، ويحور أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالامور من قولهم هو مليء بالامر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو الملاء .

(الفرق) بين النفر والرهط أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل (ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله أنما قلتم إلى الأرض) ثم كثر ذلك حتى سموا نفاً وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد وسموا رهطاً بقطعة أو لم يقطع أطرافها مثل الشرك فتكون فروعها شتى وأصلها واحد تلبسها الجارية يقال لها رهط والجمع رهاط قال الهذلى وطعن مثل تعطيط الرهاط ، وتقول ثلاثة رهط وثلاثة نفر لانه اسم لجماعة ، ولو كان اسماً واحداً لم تحز اصافة الثلاثة إليه كما لا يحور أن تقول ثلاثة رجل وثلاثة فلس وقال عز وجل (وكان فى المدينة تسعة رهط) على التذكير لانه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد فيقال تسعة على اللفظ وجاء فى التفسير أنهم كانوا تسعة رجال والمعنى على هذا وكان فى المدينة تسعة من رهط .

(الفرق) بين الجماعة والشزيمة أن الشزيمة البقية من السقية والقطف منه قال الله عز وجل (شزيمة قليلون) أى قطعة وبقية لاس فرعون أصل منهم الكثير فبقيت منهم شزيمة أى قطعة قال الشاعر .

حاه الشتاء وميصى احلاو شرادم يضحك مى التواق
وقال آخر محدن فى تترادم النعال .

الفروق بين ضروب القرايات

(الفرق) بين الأهل والآل أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص
فمن جهة النسب قولك أهل الرجل لقراءته الأدبي، ومن جهة الاختصاص
قولك أهل البصر وأهل العلم، والآل خاصة لرجل من جهة القراءة أو الصحة
تقول آل لرجل لأهله وأصحابه ولا تقول آل البصرة وآل العلم وقالوا آل

كقواهم ان عرس وابن عمه وابن آوى وابن طي وبنات عشر وبنات
وردان، وقيل أصل الاس التأليف والاتصال من قولك بانيته وهو منى وأصد
بنى وقيل بوجه لهذا جمع على أناء فكان بين الآب والآب تأليف، والولد يقتضى
الولادة ولا يقتضيه الابن والاس يقتضى أنا والولد يقتضى والدًا. ولا يسمى
الانسان والدًا إلا إذا صار له ولد وليس هو مثل الآب لأنهم يقولون فى
التكنية أبو فلان وإن لم يلد فلانًا ولا يقولون فى هذا والد فلان إلا أنهم
قالوا فى الشاة والد فى حملها قبل أن تلد وقد ولدت إذا ولد إذا أخذ ولدها
والاس للذكر والولد للذكر والانثى.

(الفرق) بين الآل والعرة أن العرة على ما عاين المرء النصاب ومه ترة

فلان أى منصبه، وقال بعضهم العترة أصل الشجرة الباقي بعد قطعها قالوا فعترة الرجل أصله، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنو أعمامه إلا دنون واحتجوا بقول أبي بكر رضى الله عنه عن عترة رسول الله ﷺ يعنى قريشاهى مفارقة للأل على كل قول لأن الأل هم الأهل والاتباع والعترة هم الأهل فى قول والأهل وسو الأعمام فى قول آخر .

(الفرق) بين الأبناء والدرية أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد ناته لأن أولاد النوات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

نونا بنو أسائنا وناتنا بنوهن أبناء الرجال الأناعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكريم ثم صار اسماً لها لكثرة الاستعمال، والدرية تنظم الأولاد والذكور والاناث والشاهد قوله عز وجل (ومن ذريته داود وسليمان) ثم أدخل عيسى فى ذريته .

(الفرق) بين العقب والولد أن عقب الرجل ولده الذكور والاناث وولد بنه من الذكور والاناث إلا أنهم لا يسمون عقباً إلا بعد وفاته هم على كل حال ولده والفرق بين الاسمين بين .

(الفرق) بين الولد والسط أن أكثر ما يستعمل السط فى ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين رضى الله عنهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يقال للولد سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيد لأن قولنا سبط يفيد أنه يمتد ويطول، وأصل الكلمة من السوط وهو الطول والامتداد ومنه قيل السباط لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها النرد من ذلك، والسبط شجر سمي بذلك لامتداده وطوله .

(الفرق) بين العسل والزواج أن الرجل لا يكون بعلاً للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن العال النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام : أيام أكل وشرب وبعال ، وقال الشاعر :

وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أدجى لم تجد من تاعله
وأصل الكلمة القيام بالامر ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتاج إلى سقى بعل كذا : يقوم بمصاح نفسه .

ومما جرى مع ذلك

(الفرق) بين صاحب القرين أن الصفة تفيد انتماع أحد الصاحبين بالآخر ولهذا يستعمل في الآدميين خاصة فيقال صاحب زيد عمرا وصحبه عمرو ولا يقال صاحب اللحم أو الكون الكون ، وأصله في العرية الحفظ ومنه يقال صاحبك الله وسر مصاحبا أى محفوظاً وفي القرآن (ولا هم منا يصحبون) أى يحفظون وقال الشاعر : . وصاحب من دواعي الشر مصطلح والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ويجرى على طريقته وإن لم ينفعه ومن ثم قيل قران الحوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر بجبل قرينان فاذا قام أحدهما مع الآخر لطش فيهما قرنان فاما حولف بين المتالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

(الفرق) بين المولى والولى أن الولى يجرى في الصفة على المعان والمعين تقول الله ولى المؤمنين أى معينهم والمؤمن ولى الله أى المعان بنصر الله عز وجل ، ويقال أيضاً المؤمن ولى الله والمراد أنه ناصر لأوليائه وديه ، ويحوز أن يقال الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم وكلائهم كولى الطعل المتولى شأنه . ويكون الولى على وجوه منها ولى المسلم الذى يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه ومنها الولى الخليف المعاهد ومنها ولى المرأة القائم بأمرها ومنها ولى المقتول الذى هو أحق بالمطالبة بدمه . وأصل الولى جعل التالى بعد الأول من غير فصل من قولهم هذا بلى ذاك ولياً وولاه الله كأنه بلى أمره ولم يكله إلى غيره وولاه أمره وكله إليه كأنه جعله بيده وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة وولى عنه خلاف والى إليه ووالى بين رمتين جعل إحداهما تلى الأخرى والاولى هو الذى الحكمة إليه أدعى ، ويحوز أن يقال معنى الولى أنه يجب الخير لوليه كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه . والمولى على وحزه هو السيد والمملوك والخليف وابن العم والاولى بالشيء والصاحب ومنه قول الشاعر :

ولست بمولى سواة أدعى لها فان لسوات الأمور مواليا

أى صاحب سواة ، وتقول الله مولى المؤمنين بمعنى أنه معينهم ولا يقال إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه كما تقول اسم أوليائه بهذا المعنى .

(الفرق) بين الحلة والصدقة أن الصدقة اتفاق الضائر على المودة فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه فصار باطنه فيها كطاهره سمي صديقين ولهذا لا يقال الله صديق المؤمن كما أنه وليه ، والحلة الاختصاص بالتكريم ولهذا قيل إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال الله خليل إبراهيم لاختصاص الله به ، وقال أبو علي رحمه الله تعالى : قال المؤمن إبراهيم خليل الله ، وقال علي بن عيسى لا يقال ذلك إلا لشي لأن الله عز وجل يختص به ولا يختص به غيره قال والآن كلهم أحلاء الله .

❦ أبواب السابغ والعشرون ❦

في الفرق بين الاطهار والافتاء والحبر

أن الأسماء كثرة الاطهار ومنه أفشى القوم إذا كثرت ما لهم مثل أمشوا والعشاء (٢) كـ المال ومثله المشاء (٣) وقريب منه المماء وضياء وقد أسمى القوم وأصموا وأمشوا وأفتوا إذا كثرت ما لهم ، ولهذا يقال فشى الخير في القوم أو الشر إذا ظهر بكثرة وقتها فيها الحرب إذا ظهر وكثر ، والاطهار يستعمل في كل شيء والافشاء لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا نرى أنك تقول هو ظاهر المروءة ولا تقول كبير المروءة .

(١) في الأصل : «أسماء» بكسر الميم . (٢) في الأصل : «المساء» . (٣) في الأصل : «المساء» .

(الفرق) بين الجهر والاضهار أن الجهر عموم الاظهار والمبالغة فيه ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت أظهرته لهما ولا تقول جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة فيزول الشك ولهذا قالوا (أرنا الله جهرة) أى عياناً لا شك معه، وأصله رفع الصوت يقال جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفى القرآن (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) أى بقراءة تك فى صلاتك، وصوت جهير ربيع الصوت ولهذا يتعدى بالياء فيقال جهرت به كما تقول رفع صوته به لأنه فى معناه وهو فى غير ذلك استعارة، وأصل الجهر إظهار المعنى للنفس وإذا أخرج الشيء من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً وكان إظهاراً، وقد يحصل الجهر بقبض الهمس لأن المعنى يطهر للنفس بظهور الصوت.

(الفرق) بين الجهر والكشف أن الكشف مضمن بالزوال ولهذا يقال لله عز وجل كاشف الصر ولم يحز فى تقيضه سائر الضر لأن تقيضه من الستر ليس متضمناً بالثبات فيحزى محراه فى ثبات الصر كما جرى هو فى زوال الضر والجهر غير مضمن بالزوال

(الفرق) بين الاعلان والجهر أن الاعلان خلاف الكتمان وهو إظهار المعنى للنفس ولا يقتضى رفع الصوت به، والجهر يقتضى رفع الصوت به ومنه يقال رحل جهير وجهورى إذا كان ربيع الصوت.

(الفرق) بين البدو والظهور أن الظهور يكون تقصداً بغير قصد تقول استتر فلان ثم طهر وبدل ما على قصد الظهور، وبدل فلان، فلان وإن لم تقصد لذلك وأما قوله تعالى (طهر المساجد فى البر والبحر) فذلك بدو، وكذلك قولك ظهرت فى وجهه حمرة أى حدث ولم يبدو، وبدل ما على قصد الظهور، والسدو ما يكون بغير قصد بقول بدا البرق وبدا الصبح وبدت الشمس وبدل ما على التبدل لم تقصد للبدو، وقل فى هذا بدو وفى الأول بدو وبين المعنيين فرق والأصل واحد.

(الفرق) بين الكتمان والاحفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك أن الكتمان هو السكوت عن المعنى وقوله تعالى إن الدين يكتمون ما أرلنا من الآيات أى يسكتون عن ذكره، والاحفاء يكون فى ذلك وفى غيره.

والشاهد أنك تقول أحفيت الدرهم في الثوب ولا تقول كتمت ذلك وتقول
كتمت المعنى وأخفيته قال أحفاء أعم من الكتمان .

(الفرق) بين قولك سترته وبين قولك كسنته أن معنى كسنته صنته
والموضع الكمين هو المصون وذلك أنه يكون كنيئاً وإن لم يكن مستوراً ، وقيل
الدر المكنون لأنه في حق إصان فيه ، وحارية مكنونة في الحجاب أي
مصونة قال الأعشى * ويضئ في الدحص مكنونة * والبيضة ليست بمستورة
وإنما هي مصونة عن التخرج والانكسار ، واكتمنت الشيء في نفسي إذا
صنته عن الأداء ودخلت فيه الآثام واللام على معنى جعلت له كدا ، وفي
القرآن (ما تكن صدورهم) .

(الفرق) بين العشاء والعطاء أن العشاء قد يكون رفيقاً بين ماتحته ويتوهم
الرائي أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أعشية البدن وهي أعصاب رفيقة
قد عشي بها كثر من أعصاب البدن مثل الكبد والطحال فالعطاء يقتضي ستر ماتحته
والعشاء لا يقتضي ذلك ومن ثم قيل عشي على اللسان لأن ما يعتره من
العشي ليس بشيء بين والعطاء لا يكون إلا كتيها ملاصقا ، وقيل العشاء يكون
من جسد الشيء والعطاء ما يقتضيه من حسنه كان أو من غير جنسه ولذلك تقول
تعطيت بالتياء ولا تقول تعشيت بها فإن استعمال العشاء موضع العطاء فعلى التوسع .

(الفرق) بين العطاء والستر أن الستر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن
ملاصقا لك مثل الخائط والحمل ، والعطاء لا يكون إلا ملاصقا ألا ترى أنك
تقول تسترب بالحيطان ولا تقول تعطيت بالحيطان وإنما تعطيت بالتياب لأنها
ملاصقة لك ، والعشاء أيضا لا يكون إلا ملاصقا .

(الفرق) بين الستر والحجاب والعطاء أنك تقول حجبى فلان عن كذا
ولا تقول ، ترى عنه ولا تعطاني ، وتقول احتجبت بشيء كما تقول تسترت به
فالحجاب هو المانع والمنصوع به والستر هو المستور به ، ويحور أن يقل حجاب
الشيء ما قصد ستره ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى الرئيس
داره من غير قصد المانع له أنه حجبته ، وإنما يقال حجبته إذا قصد معه ولا
تقول احتجبت ، بالياء إلا إذا قصدت مع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك

إذا جلست في البيت ولم تقصد ذلك لم تقل إنك قد احتجبت . و فرق آخر أن
الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

— الباب الثامن والعشرون —

في الفرق بين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء وما يجري مع ذلك ،
والفرق بين العت والاباذ وما يقرب منه

(الفرق) بين الطلب والسؤال أن السؤال لا يكون إلا كلاما ويكون
الطلب السعي وغيره ، وفي مثل : عليك الهرب وعلى الطلب .

(الفرق) بين الطلب والمحاولة أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سمي كل طلب محاولة .

(الفرق) بين الالتماس والطلب أن الالتماس طلب باللمس ثم سمي كل
طلب التماسا مجازاً .

(الفرق) بين الطلب والبحث أن البحث هو طلب الشيء مما يحاطه فأصله
أن يبحث التراب عن شيء يطلبه فالطلب يكون لذلك ولغيره ، وقيل فلان يبحث
عن الأمور تشبيهاً بمن يبحث التراب لاستخراج الشيء .

(الفرق) بين الطلب والاقتضاء أن الاقتضاء على وجهين أحدهما اقتضاء
الدين وهو طلب أدائه والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لا بد منه ،
وهو على وجهه منها الاقتضاء لوجود المعنى كإقتضاء السكر من حكيم لوجود
النعمة وكإقتضاء وجود العمة لصحة شكر وكإقتضاء وجود مثل آخر وليس
كالضد الذي لا يحمل ذلك وكإقتضاء القادر المبدور والمتمدد في الزمان
وجود الحركة المجل من غير أن يقتضى وجود المحل ووجود الحركة لا بد منه قد
يكون فيه السكون وإقتضاء الشيء لغيره قد يكون محلاً حائلاً وبعده جعل حائلاً
وذلك محوود رب يقتضى ذكر الضارب بعده وضع واضح الثالعة له على منه الحقة
وصرب لا يقتضى ذاك وكلاهما يدل عليه .

(الفرق) بين الطلب والروم أن الروم على ما قال علي بن عيسى طلب
الشيء ابتداء ولا يقال رمت إلا لما تحده قبل ويقال طامت في الأمرين ، ولهذا
لا يقال رمت الطعام والماء وقيل لا يستعمل الروم في الحيوان أصلاً لا يقال

رمت ريداً ولا رمت فرساً وإنما يقال رمت أن يفعل زيد كذا فيرجع الروم إلى فعله وهو الروم والمرام (١) .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين أوحى ووحي أن وحي جعله على صفة كقولك مسعرة ، وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال علي بن عيسى .

الباب الثامن والعشرون^(٢)

في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين النشور والكتب والدفتر والصحيفة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الكتب والنسخ أن النسخ نقل معاني الكتاب ، وأصله الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معاني الكتاب إلى آخرها كان أسقطت الأول وأبطلته ، والكتب قد يكون نقلاً وغيره وكل نسخ كتب وليس كل كتب نسخاً . (الفرق) بين الزبر والكتب أن الزبر الكتابة في الحجر نقرأ ثم كثر ذلك حتى سمي كل كتابة زبراً ، وقال أبو بكر أكثر ما يقال الزبر وأعرفه الكتابة في الحجر قال وأهل النهر يسمون كل كتابة زبراً ، وأصل الكلمة الفخامة والعاط ومنه سميت القطعة من الحديد ربرة والشعر المحتمع على كتف الأسد ربرة ، وربرت البئر إذا طوي بها الحجارة وذلك عط الحجارة وإنما قيل للكتابة في الحجر زبر لأنها كتابة عليظه ليس كما يكتب في الرقوق والكواخذ وفي الحديث « الفقير الذي لا زبر له » قالوا لا معتمده له وهو مثل قولهم رقيق الحال كأن الزبر فخامة الحال ، ويحوز أن يقال الزبور كتاب يتنصس الزجر عن خلاف الحق من قولك زبره إذا رجره وسمى زبور داود لكثرة مزاحره ، وقال الزجاج الزبور كل كتاب دى حكمة .

(١) هما في الأصل والنسخة التيمورية الكاملة فروق تقدمت وهي : الفرق بين الارسال والافاد ، الفرق بين البعث والارسال ، الفرق بين البعث والافاد ، الفرق بين البعث والنشور ، الفرق بين الرسول والنبى ، الفرق بين المرسل والرسول (٢) هما في النسخ تكرار في هذا الباب .

(الفرق) بين المنشور والكتاب أن قولنا عند فلان منشور يفيد أن عنده مكتوباً يقويه ويؤيده، والمنشور في الأصل صفة الكتاب وفي القرآن (كتاباً يلقاه منشوراً) لأنه قد صار اسماً للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

(الفرق) بين الكتاب والدفت أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ولا يفيد الدفت ذلك ألا ترى أنك تقول عدى دفترباض ولا تقول عدى كتابباض .
(الفرق) بين الصحيفة والدفت أن الدفت لا يكون إلا أوراقاً مجموعة ، و"صحيفة تكون ورقة واحدة تقول عدى صحيفة يبضاء فإذا قلت صحف أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال صحائف يبض ولا يقال صحف يبض وإنما يقال من صحائف إلى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن (وإذا الصحف نشرت) وقال أبو بكر : الصحيفة قعقة من آدم أبيض أو ورق يكتب فيه .

(الفرق) بين الكتاب والمصحف أن الكتاب يكون ورقة واحدة ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أي جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون مصحف بالكسر أحرحوه محرر ما يتعاطى باليد وأهل نجد يقولون مصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضاً يكون مصدرأ بمعنى الكتابة تقول كتبت كتاباً وعامته الكتاب والحساب وفي القرآن (ولو رلنا عليك كتاباً في قرطاس) أي كتاباً في قرطاس ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحس ذكر القرطاس .

(الفرق) بين الكتاب والسفر أن السفر الكتاب الكبير ، والسفر الحج الأسفار الكتب الكبار وقال بعضهم السفر الكتاب ينضم من عام أداناب خاصة والذي يوحى الاشتقاق أن يكون السفر الواسع الكاشف للمعاني من قولك أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فأنكشف وجهها وسفرت البت كمنته وذلك لازالتك التراب عنه حتى تكشف أرسه وسفرت الريح التراب أو السحاب إذا فتحته فأنكشف السماء .

(الفرق) بين الكتابة والمحلة أن المحلة كتاب يتولى على أنشاء حامله من الحكم وعرضا قل البابعة :

مجلتهم ذات الاله ودينهم كريم به يرحون حسن العواقب
لا يقال للكتاب إذا اشتمل على السحب والمجون وما شاكل ذلك مجلة .

الباب التاسع والعشرون

في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، وهايته وحده وآخره

وما يحرى مع ذلك

(الفرق) بين غاية الشيء والمدى أن أصل العاية الراية وسميت هاية الشيء
غايته لأن كل قوم ينتهون الى عايتهم في الحرب أى رايتهم ، ثم كثر حتى قيل
لكل ما ينتهى إليه عاية ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه ، ومدى الشيء ما يبه
وبين غايته والشاهد قول الشاعر .

ولم يدرك ان خضنا من الموت خيضة لم العمر باق والمدى متناول

يعنى مدى العمر والمعنى أن الأمل مفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك
قولهم هو مدى البصر أى هو حيث يناله بصرى كأن بصرى يفسح بينى
وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للعاية مدى كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .
(الفرق) بين الأمد والعاية أن الأمد حقيقة والعاية مستعارة على ما ذكرنا
ويكون الأمد طر فاه الرمان والمكان فالرمان قوله تعالى (فطال عايتهم الأمد)
والمكان قوله تعالى (تردلو أن دنها وبينه أمدأ بعيدا) .

(الفرق) بين آخر الشيء ونهايته أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسماء
والنهاية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمي به منقطع الشيء فقيل هو نهايته
أى منتهاه ، وخلاف المنتهى المتبدأ فكما أن قولك المتبدأ يقتضى ابتداء فعل من
جهة التمام وقد انتهى شيء إذا بلغ ما بما لا يراد عليه وليس يقتضى النهاية منتهى
إليه ولو اتقى ذلك لم يصح أن يقال للعالم هاية وقيل الدار الآخرة لأن
الدنيا تزدى إليها وتندى معنى الأولى ، وقيل الدار الآخرة كما قيل مسجد
الجامع والمراد مسجد اليوم الجامع ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو
كقولك محض اليقين ومن اليقين وليس قول من يقول هذه إضافة الشيء إلى
بعته بسى لأن الإضافة نوحب دخول الأول في الثانى حتى يكون فى صمبه .

والعت تحلية وإنما يحلى بالشئ الذى هو بالحقيقة ويضاف إلى ما هو غيره فى الحقيقة تقول هذا زيد الطويل فالطويل هو زيد بعينه ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ويكون فى تلك الطويل ، ولا يجوز إضافة الشئ إلا إلى غيره أو بعضه فعيره نحو عهد زيد وبعضه نحو ثوب حرير (١) وخاتم ذهب أى من حرير ومن ذهب ، وقال المازنى عام الأول وإنما هو عام من الأول .
 (الفرق) بين الآخر والآخر أن الآخر معنى ثان وكل شئ يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه آخر ويقال للمؤت أخرى ومالم يكن له ثالث فما فوق ذلك قبل الأول والآخر ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر .
 (الفرق) بين الحد والنهاية والعاقبة أن النهاية ماذكرناه ، والحد يفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون حد القدرة كذا وحد السواد كذا وسمى حداً لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له وفى هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشروطيون اشترى الدار بمحدودها ولم يقولوا بنهايتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال للعالم نهاية ولا يقال للعالم حد فإن قيل فعلى الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشئ منه فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب حدها الأول دار زيد دخلت دار زيد فى الشراء ، وقال أبو حنيفة لا تدخل فيه وإن كتب حدها الأول المسحود أدخله فسد السع فى قولهما وقال أبو حنيفة لا يفسد لأن هذا على مقتضى العرف وقصد الناس فى ذلك معروف ، وأما العاقبة فهى ما تؤدى إليه التأدية والعاقبة هى الكائنة بالسبب الذى من شأنه التأدية وذلك أن السبب على وجهين مولد ومؤد وإما العاقبة فى المؤدى فأنه تأدية يؤدى إليها . ب المقدم وليس كذلك إلا آخره لأنه قد كان يمكن أن تجعل هى الأولى فى العدة

(الفرق) بين الجاب والباحة والجهة قال المتكلمون (٢) أن جانب الشئ غير وجهته ليست غيره ألا ترى أن الله تعالى لو حاق الجزء (٣) الذى لا يتجزأ من فردا لكانت له جهات ست بدلالة أنه يجوز أن تحاوره ستة أحرار من كل جهة جزء ولا يجوز أن يقال إن له حواش لأن جانب الشئ ما قرب من بعض جهاته ألا ترى أنك تقول للرحل حد على حاشك اليمين تريد ما يقرب من هذه

(١) فى نسخة «حر» . (٢) فى السيمورية القديمة «بعض المتكلمين» (٣) فى النسخ «الجزء» .

الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال لك لم يملكك إلا حذفيه ، وقال بعضهم ناحية الشيء كله وجهته بعضه أو ما هو في حكم البعض ، يقال ناحية العراق أى العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة المحو يقال كذا على جهة كذا قاله الخليل ، قال ويقال رحل أحمر من جهته الحمر وأسود من جهة السواد ، والوجهة القملة قال تعالى (ولكل وجهة) أى فى كل وجهه استقبلته وأحدث فيه ، وتجاه الشيء ما استقبلته يقال توجهوا إليك وتوجهوا إليك كل يقال غير أن قولك وجهوا إليك على معنى ولوا وحوهم واتوجه الفعل لازم والناحية فاعلة بمعنى معمولة وذلك أنها مبحورة أى مقصودة كما تقول راحلة وإما هى مرحولة وعيشة راضية أى مرصية .

(الفرق) بين الحجاب والكف أن الكف هو ما يسد الشيء من أحد جانبيه ولهذا يستعمل فى المعونة فيقال أكتف الرحل إذا أعانه وكفته إذا حطته وكففت الال إذا حطتها فى حظيرة من التشحر ، ويحوز أن يقال الفرق بين الجاب والكف أن الكف هو الحجاب المعتمد عليه وليس كذلك الجانب .

﴿ الباب الثلاثون ﴾

فى الفرق بين أشياء مختلفة

(الفرق) بين الأرض والارض أن الأرض زلزل يعصف إفاة ، ومن ثم قيل سمى مكان كذا أى زللاه ومنه قوله تعالى (اهبطوا مصر) وقوله تعالى (ها اهبطوا منها جميعا) ومعناه انزلوا الأرض الإقامة فيها ، ولا يقال هبط الأرض إلا إذا استقر معها ويقال نزل وإن لم يستقر .

(الفرق) بين اصطن والرحل أن الطعن هو الرحيل فى الهوادح ومن ثم سميت المرأة إذا كانت فى هودحها طعية تم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظعان حبل يشد به الهودح والظاعر .

كما حاد الأرب عن الظعان والمطعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل ليل ظعن والاصل ما قلناه .

(الفرق) بين الهوى والهوى أن الهوى هو الخالص الذى لا تكدير فيه

ويقال ذلك في الطعام وفي كل فائدة لم يعترض عليها ما يفسدها، والمرى المحمود العاقبة يقال مرى ما فعلت أى أشرفت على سلامة عاقبته، وقال الكسائى تقول هنأتى الطعام ومرأتى الطعام غير ألف فاذا افردت قالت أمرأتى غير همر، وقال المبرد هذا الكلام لو كان له وحده لسكان قهراً أن يأتى فيه بعلة وهل يكون فعل على شئ. إذا كان وحده ناد كان مع غير دانتقل لفظة والمرادوا - ولو إنما الصحيح ما أعادك وأمرأتى بغير همز معناه دنته به مجرداً .

قد تقدم هنا شئ اقدم منه فيه، ووافقت به زيادة، وكما
الاشياء ومنه سمي التوفيق توفيقاً، ويقول أبو علي راحة الله على يدي تارة
يريد به أصحابه ومنه سمي التابعون التابعين، وقال أبو علي رحمه الله ومن وافقه
يريد من قال بقوله وإن لم يكن من أصحابه، وأيضاً فإن المطير لا يقال إنه تابع
لطيره لأن التابع دون المتنوع ويحوز أن يوافق النظير النظير .

(الفرق) بين قولك احتزأ به وقولك اكتفى به أن قولك احتزأ يقتضى
أنه دون ما يحتاج إليه وأصله من الجزء وهو احتراء الابل بالرطب عن الماء وهي
وإن احتزأت به يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه عنه فهي محتاجة إليه بعض الحاجة
والاكتفاء يفيد أن ما اكتفى به قدر الحاجة (١) من غير زيادة ولا نقصان تقول
فلان في كفاية أى فيما هو وفق حاجته من العيش .

(الفرق) بين المحض والحالص أن المحض هو الذى يكون على وجهه لم

(١) من قوله « من غير » الى « العس » رائج في التسمورية القديمة على النسخ .

يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ومنه سمي الذهب السقي عن العش خالصاً ، ومن الأول قولهم لبن محض أى لم يخالطه ماء .

(الفرق) بين العدل والعداء أن العداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من العداء مثلاً ما يفدى ومنه قوله تعالى (ولا يقبل منها عدل) وقال تعالى (أو عدل ذلك صياماً) أى مثله . (الفرق) بين قولك تكادني الشيء وقولك شق على أن معنى قولك يكادني آذاني ومعنى قولك شق على والاشق الطويل سمي بذلك لبعده أوله من آخره والشقة البعد والشقة من التياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم بهطى الشيء فسمناه شق على حتى غلبني والباهظ الشاق العال ، وأما قولهم بهرنى الشيء فإن الباهر الذي يغلب من غير تكلف ومنه قيل القمر الباهر .

(الفرق) بين الصراط والطريق والسبيل أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر :
حشوا بأرصهم بالخيال حتى تركاهم أذل من الصراط
وهو من الذل خلاف الصعوبة وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول سبيل الله وطريق الله وتقول سبيلك أن تفعل كذا ولا تقول طريقك أن تفعل به ويراد به سبيل ما يقصده فيضاف إلى القاصد ويراد به القصد وهو كالحجة في دابته والطريق كالارادة .

(الفرق) بين قولك عدى ولدى أن لدى يتمكن تمكن عند ألا ترى أنك تقول هذا القول عدى صواب ولا تقول لدى صواب وتقول عدى مال ولا تقول لدى مال ولكن تقول لدى مال إلا أنك تقول ذلك في المال الحاضر عندك ويحور أن تقول عدى مال وإن كان عائباً عنك لأن لدى هو لما يليك وقال بعضهم لدى لعة لدى .

(الفرق) بين قولك عدى كذا وقولك قبل كذا وقولك في بيتي كذا قال الفقهاء أصل هذا الباب أن المقر مأخوذ بما في لفظه لا يسقطه عنه ما يقتضيه ولا يراد باللس فيه فعلى هذا إذا قال لعلان على أئيب درهم ثم قال هي وديعة لم يصدق لأن موجب لفظ الدين وهو قوله على لأن كلمة على ذمة فليس له

بِسقاطه ، وكذا إذا قال له قبل ألف درهم لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمي الكفيل قبلا فاذا أطلق كان على الضمان وأخذ به إلا أن يقيد بالأمانة فيقول له قبل ألف درهم وديعة وقوله على لا يتوجه إلى الضمان فيلزمه به الدين ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، وقوله وعدي وفي منزلي وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضى الضمان ولا الدمة لأنها ألعاط الأمانة .

(الفرق) بين قولك من مالى وقولك فى مالى أن قولك فى مالى إقرار بالشركة ، وقولك من مالى إقرار بالهبة فاذا قال له من درهمى درهم فهو للهبة وإن قال له فى درهمى كان ذلك إقرار بالشركة .

(الفرق) بين مع وعند أن قولك مع يفيد الاجتماع فى الفعل وقولك عند يفيد الاجتماع فى المكان ، والذى يدل على أن عند تعيد المكان ولا تفيد مع أنه يجوز ذهبت إلى عند ريد ولا يجوز ذهبت إلى مع زيدون ثم يقال أنا معك فى هذا الأمر أى معيّنك فيه كأتى مشاركتك فى فعله ولا تقول فى هذا المعنى أنا عندك . (الفرق) بين الرسوح والثبات أن الرسوح كمال الثبات والشاهد أنه يقال للشئ المستقر على الأرض ثابت وإن لم يتعلق بها تعلقا شديدا ، ولا يقال راسخ ولا يقال حائط راسخ لأن الجبل أكمل ثباتا من الحائط وقال الله تعالى (والراسخون فى العلم) أى الثابتون فيه ، وقد تكلمنا فى ذلك قبل ويتمولون هو أرسحهم فى المكرمات أى أكملهم ثباتا فيها ، وأما الرسو فلا يستعمل إلا فى الشئ الثقيل نحو الجبل وما شاكله من الأحسام الكبيرة يقال جبل راس ولا يقال حائط راس ولا عود راس وفى القرآن (بسم الله مجريها ومرساها) شبهها بالجبل لعظمها والرسو هو الثبات مع العظم والثقل والعلو فان استعمل فى غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم أرسى العود فى الأرض .

(الفرق) بين أحمدت النار وأطفأتها أن الاحماد يستعمل فى الكثير والاطفاء فى الكثير والقليل يقال أحمدت النار وأطفأت النار ويقال أطفأت السراج ولا يقال أحمدت السراج وطفئت النار يستعمل فى الخمود مع ذكر النار يقال حمدت نيران الظلم ويستعار الظلم فى غير ذكر النار يقال طفئ غضبه ولا يقال خمد غضبه

إلا في الشمس والقمر والنجوم ، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضاً فرق بين .
 (الفرق) بين الزلزلة والرجفة أن الرجفة الزلزلة العظيمة ولهذا يقال زلزلت الأرض زلزلة خفيفة ولا يقال رجفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة وسميت زلزلة الساعة رجمة لذلك ، ومنه الارحاف وهو الاخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشيء إذا اضطرب يقال رجفت منه إذا تقلقلت .

(الفرق) بين السلخ والخراج أن السلخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة الظرف له ، والخراج عام في كل شيء وهو الإزالة من محيط أو ما يجري مجرى المحيط .
 (الفرق) بين الحلط واللبس أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجراهما وتقول في الكلام لبس ، والحلط يستعمل في العرض والجسم فتقول خلطت الأمرين ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ولا يقال لبستهما واحد اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو المستتر له وقنا ذلك لأن أصل الكلمة السترة .
 (الفرق) بين الرجوع والنيء أن النيء هو الرجوع من قرب ومنه قوله تعالى ﴿فَإِنْ آمَنُوا فَإِنْ أَمَرَ اللَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يعني الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمي مال المشركين فيثا لذلك كأنه فاء من جانب إلى جانب .

(الفرق) بين قولك هو قمين به وقولك هو حرى به وخلق به وجدير به أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدنو منه حتى يرجى تحقيقه ولذلك قيل خبز قمين إذا بدا ينكرح كأنه دنا من الفساد ويقال للقدوح الذي تتخدم منه الكوامخ القمن ، وقولك حرى به يقتضى أنه مأواه فهو أبلغ من القمين ومن ثم قيل لماوى الطير حراها ولموضع بيضها الحرى ، وإذا رجا الإنسان أمراً وطلبه قيل تحراه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فان نتجت مهراً كريماً بالحرى وإن يك أقراف فن قبل الفصل
 وأما خلق به بين الخلاقة فعناه أن ذلك مقدر فيه وأصل الخلق التقدير ، وأما قولهم جدير به فعناه أن ذلك يرتفع من جهته ويظهر من قولك جدر الجدار إذا بنى وارتفع ومنه سمي الحائط جداراً .

(الفرق) بين اللبس والمس أن اللبس يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الحشونة والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالحجر وغير ذلك

ولا يقتضى أن يكون باليد ولهذا قال تعالى (مستهم البأساء) وقال (وإن يمسسك الله بضر) ولم يقل يلمسك .

(الفرق) بين الرجوع والاياب أن الاياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ألا ترى أنه يقال رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ولكن يقال ان حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة التأويب أن يمضى الرجل في حاجته ثم يعود فيثبت في منزله ، وقال أبو حاتم رحمه الله التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون عند الليل في منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشامون أبو الحى أو طرقوا
وهذا يدل على أن الاياب الرجوع إلى منتهى المقصد ولهذا قال تعالى (إن إلينا إيابهم) كأن القيامة منتهى قصدهم لأنها لا منزلة بعدها .

(الفرق) بين الرجوع والانقلاب أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ويوصح ذلك قولك انقلب الصن حزفا فأما رجوعه خزفا فلا يصح لأنه لم يكن قبل خزفا .
(الفرق) بين الرجوع والانابة أن الاباة الرجوع إلى الطاعة فلا يقال لمن رجع إلى معصية أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقى .

(الفرق) بين الهدى والبدنة أن البدن ما تبدين من الابل أى تسمى يقال بدنت الناقة إذا سميتها وبدن الرجل سمن ، ثم كثر ذلك حتى سميت الابل بدنا مهزولة كانت أو سمنية فالبدنة اسم يختص به البعير إلا أن البقرة لما صارت فى الشريعة فى حكم البدنة قامت مقامها وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم قال البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، فصار البقر فى حكم البدن ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة فى حال وقوع الاحرام بها لسايقها ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الابل والبقر والغنم ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع والهدى يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى (هدياً بالبع الكعبة) فجعل بلوع الكعبة من صفة الهدى فمن قال على بدنة جازله نحرها بغير مكوه هو كقوله على جزور ومن قال على هدى لم يحز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم إذا

قال على بدنة أو هدى فيمكة وإذا قال جزور فحيث يرى وهو قول أبي يوسف .
 (الفرق) بين قولك حاق به وقولك نزل به أن النزول عام في كل شيء ،
 يقال نزل بالمكان ونزل به الضيف ونزل به المكروه ولا يقال حاق إلا في
 نزول المكروه فقط تقول حاق به المكروه يحق حقا وحيوقا ومنه قوله تعالى
 (وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) يعنى العذاب لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب
 استهزؤا به وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل أصل حاق حق لأن المضاعف قد
 يقلب إلى حرف نحو قول الرازي تقضى الباري إذا البازى كسر . وهذا حسن
 في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الحر الذى أتت به الرسل .

(الفرق) بين الضيق والخرج أن الخرج ضيق لا منفذ فيه مأخوذ من الحرجة
 وهى الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ولهذا جاء بمعنى
 الشك فى قوله تعالى (ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت) أى شك لان
 الشاك فى الأمر لا ينفذ فيه ومثله (فلا يكن فى صدرك حرج منه) وليس كل
 ما خاطب به النبى صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أرادهم به ألا ترى إلى قوله
 (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى) والقصاص فى العمد فكأنه
 أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد وقتل العمد يبطل الإيمان وإما أراد أن يعلمهم الحكم
 فيمن يستوجب ذلك ونحوه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا
 أضعافا مضاعفة) وقد تكلمنا فى هذا الحرف فى كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
 نأكثر من هذا وبما قلنا قال بعض المفسرين فى قوله تعالى (وما جعل عليكم فى
 الدين من حرج) أنه أراد ضيقا لا مخرج منه وذلك أنه يتخلص من الذنب
 بالتوبة فالتوبة محرر وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالحرص ويحتاج به فيما اختلف
 فيه من الحوادث فقل إن ما أدى إلى الضيق فهو منقذ وما أوجب التوسعة فهو أولى .
 (الفرق) بين المحق والاذهاب أن المحق يكون للأشياء ولا يكون فى الشيء .
 الواحد يقال محق الدنانير ولا يقال محق الدينار إذا أذهبه بعينه ولكن تقول محق
 الدينار إذا أردت قيمته من الورق فأما قوله تعالى (يمحى الله الربا) فانه أراد
 أن ثواب عامله يمحى والثواب أشياء كثيرة والشاهد قوله تعالى (ويربى
 الصدقات) ليس أنه يربى نفسها وإنما يربى ثوابها فلذلك يمحى ثواب فاعل

الربا ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا في العاجل .

(الفرق) بين الوضيعة والخسران أن الوضيعة ذهاب رأس المال ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله قد وضع، والشاهد أنه من الوضع خلاف الرفع والشيء إذا وضع لم يذهب وإنما قيل وضع الرجل على الاختصار والمعنى أن التجارة وصعت من رأس ماله وإذا نفذ ماله وضع لأن الوضع صد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله وإذا نقص ماله فقد وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس المال كله ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسرانا وقال الله تعالى (خسروا أنفسهم) لأنهم عدموا الانتماع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلا فلم يقدر منها على شيء . وأصل الخسران في العربية الهلاك .

(الفرق) بين المضى والذهاب أن المضى خلاف الاستقبال ولذا يقال ماض ومستقبل وليس كذلك الذهاب ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، وقال علي بن عيسى قل بقيض بعد ونظيرهما من المسكان حلف وأمام فليل فيما مضى قل وفيما يأتي بعد ويقال المستقبل والماضي .

(الفرق) بين الافبال والمضى والحجى أن الاقبال الايتان من قل الوجه والحجى ايتان من أى وجه كان

(الفرق) بين قولك حثته وحثت إليه أن فى قولك جئت إليه معنى الغاية من أحل دخول الى ، وجنته قصده بمجىء . وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر .

(الفرق) بين المقاربة والملافة أن الشيتين يتقاربان وبينهما حاجز يقال التقى الحدان والعارضان، والملافة أيضا أصلها أن تكون من قدام ألا ترى أنه لا يقال لقيهته من خلفه وقيل اللقاء اجتماع الشيء مع الشيء على طريق المقاربة وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل ولا يصح التقاؤهما ، وقيل اللقاء يقتضى الحجاب يقال احتجب عنه ثم لقيه وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب والصدفان جابا الوادى ومنه قوله تعالى (اذا ساوى بين الصدين) .

(الفرق) بين الندى والمجلس والمقامة أن الندى هو المجلس للأهل ومن .

ثم قيل هو أنطقهم في الندى، ولا يقال في المجلس اذا خلا من أهله ندى وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندى، والمقامة بالضم المجلس يؤكل فيه ويشرب والمقامة بالفتح المجلس الذى يتحدث فيه، والمقامة بالفتح أيضا الجماعة وأما المقام فالاقامة والمقام بالفتح مصدر قام يقوم مقاما والمقام أيضا موضع القيام. (الفرق) بين أقام بالمكان وغنى بالمكان أن معنى قولك غنى بالمكان يغنى غنيا أنه أقام به إقامة مستغنى به عن غيره وليس فى الاقامة هذا المعنى .

(الفرق) بين العكوف والاقامة أن العكوف هو الاقبال على الشيء والاحتباس فيه، ومنه قول الراجز: باتت بيتاً حوضها عكوفاً، ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشغول بغيره والاقامة لا تقتضى ذلك . (الفرق) بين المجلس والمحفل أن المحفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضرع حافل إذا كان ممتلئاً .

(الفرق) بين الدنو والقرب أن الدنو لا يكون إلا فى المسافة بين شيئين تقول داره دانية ومزاره دان ، والقرب عام فى ذلك وفى غيره تقول قلوبنا تتقارب ولا تقول تتدانى وتقول هو قريب قلبه ولا يقال دان بقلبه إلا على بعد. (الفرق) بين قولك ظل دمه وقولك أهدر دمه أن قولك ظل دمه معناه أنه بطل ولم يطلب به ويقال ظل القتيل نفسه وظله فلان إذا أبطله وأما أهدر فهو أن يبيحه السلطان أو غيره وقد هدر الدم هدرًا وهو هادر كأنه مأخوذ من قولك هدر الشيء إذا غلى وفار وكذلك هدر الحمامة وهو مادام ولج فى صوته بمزلة غليان القدر ويقال للمستقتل من الناس قد هدر دمه .

(الفرق) بين الظل والنفى أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ولا يكون النفى إلا بالنهار وهو مافاء من جانب إلى جانب أى رجوع ، والنفى الرجوع ويقال النفى التبع لأنه يتبع الشمس وإذا ارتفعت الشمس الى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل .

(الفرق) بين الوسط والوسط أن الوسط لا يكون إلا ظرفاً تقول قعدت وسط القوم وثوبى وسط الثياب وإنما تخبر عن شيء فيه التوب وليس به فاذا حركت السين كان اسماً وكان بمعنى بعض الشيء تقول وسط رأسه صلب فترفع

لأنك إنما تختبر عن بعض الرأس لا عن شيء فيه ، والوسط اسم الشيء الذى لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسط الدار وإذا حركت السنين دخلت عليه فى فتقوله احتجهم فى وسط رأسه ووسط رأسه بموضع هذا فى وسط القوم ولا يقال قعدت فى وسط القوم كما لا يقال قعدت فى بين القوم كما أن بين لا يدخل عليه فى فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

(الفرق) بين قولك البين والوسط أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعداً لأنه من البيوتنه تقول قعدت وسط الدار ولا يقال قعدت بين الدارين أى حيث تباين إحداها صاحبتها وقعدت بين القوم أى حيث يتباينوا من المسكان ، والوسط يقتضى اعتدال الاطراف إليه ولهذا قيل الوسط العدل فى قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) .

(المرق) بين الطلوع والبروز والشروق أن البروز أول الطلوع ولهذا قال تعالى (فلما رأى الشمس بازغة) أى لما رآها فى أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بالله ولهذا سمي الشرط تزييلاً لأنه شق خفى كأنه أول الشق يقال بزغ قوائم الدابة إذا شرطها واسم ما يزغ به المبرزغ وقيل البروز نحو البروز وبزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم ، والشروق الطلوع تقول طلعت ولا يقال شروق الرجل كما يقال طلع الرجل فالطلوع أعم .

(الغرض) بين الذرق وإدراك الطعام أن الذوق ملازمة يحس بها الطعام وإدراك الطعام يتبين به من ذلك الوجه وغير تضمنين ملازمة الحبل وكذلك يقال ذقته فلم أجده طعماً .

(الفرق) بين قوله لا يغفر أن يشرك به وقوله لا يعفر الشريك به فيما قال على بن عيسى أن لا تدل على الاستقبال وتدل على وجه الفعل فى الإرادة ونحوها إذا كان قد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان كما يريد النصرانى عبادة المسيح ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان وإن يفعل على يدل على زمان ففى قولك أن مع الفعل زيادة ليست فى الفعل .

(الفرق) بين الاستقامة والإصابة أن الإصابة مضمنة لملازمة الغرض

وليس كذلك الاستقامة لأنه قد يمر على الاستقامة ثم ينقطع عن الغرض الذي هو المقصد في الطلب .

(الفرق) بين قولك أتى فلان وجاء فلان أن قولك جاء فلان كلام تام لا يحتاج الى صلة وقولك أتى فلان يقتضى مجيبته بشئ ولهذا يقال جاء فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر .

(الفرق) بين أولاء وأولئك أن أولاء لما قرب وأولئك لما بعد كما أن ذا لما قرب وذلك لما بعد وإنما الكاف للخطاب ودخلها معنى البعد لأن ما بعد عن المخاطب يحتاج من إعلامه وإبهامه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره (الفرق) بين من يأتيني فله درهم والذي يأتيني فله درهم أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة بالجزاء وليست به وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الاتيان .

(الفرق) بين الجواب بالفاء وبين العطف أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى والجواب يوجب أن الثاني بالأول كقوله تعالى (ولا تمسوها بسوء فإخذكم عذاب قريب) .

(الفرق) بين الركون والسكون أن الركون السكون إلى الشيء بالحلب له والانصات إليه ونقيضه النفور عنه والسكون خلاف الحركة وإنما يستعمل في غيره مجازاً . (الفرق) بين لما ولم أن لما يوقف عليها نحو قد جاءريد فتقول لما أى لما يحى ولا يحوز في ذلك كلامهم كاد ولما كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ولم جواب فعل لأن قد للتوقع وقال سيويه ليست مافى لما زائدة لأن لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم فاذا قال القائل لم يأتنى زيد فهو نفى لقوله أتانى زيد وإذا قال لمسا يأتنى فمعناه أنه لم يأت وإنما يتوقعه .

(الفرق) بين التابع والتالى أن التالى فيما قال على بن عيسى ثان وإن لم يكن يتدبر تدبر الأول . والتابع إما هو المتدبر تدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع في المكان كتقدم المدلول وتأخر الدليل وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة إلى الشمال وتارة إلى اليمين كذا قال .

(الفرق) بين الحالى والماضى أن الحالى يقتضى خلو المكان منه وسواء خلا

منه بالغية أو بالعدم ومنه لا يحلو الجسم من حركة أو سكون لا متنازع خلو المكان منهما واما لا يخلو الشيء من أن يكون موجوداً أو معدوماً فعنه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى لإحدى الصفتين .

(الفرق) بين سوف والسين في سيفعل ان سوف اطماع كقولهم سوفته أى أطمعته فيما يكون وليس كذلك السين .

(الفرق) بين قولك مالك لا تفعل كذا وقولك لم لا تفعل ان قولك لم لا تفعل أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره ومالك لا تفعل بحال يرجع إليه .

(الفرق) بين المكان والمكانة ان المكانة الطريقة يقال هو يعمل على مكانته ومكانته أى على طريقته ومنه قوله تعالى (على مكانتكم إنا عاملون) والمكان مفعول من يكون ويكون مصدرأ وموضعا .

(الفرق) بين قولك تماما له وتاما عليه في قوله تعالى (تماما على الذي أحس) أن تماما له يدل على نقصانه قبل تكميله وتاما عليه يدل على نقصانه فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه .

(الفرق) بين أم وأو أن أم استفهام وفيها ادعاء إذا عادت الالف نحو أزيد في الدار وليس ذلك في أو، ولهذا اختلف الجواب فيهما فكان في أم بالتعبير أو بعم أو لا .

(الفرق) بين النار والسعير والجحيم والحريق أن السعير هو النار الملتبهة الحراقة أعنى أنها تسمى حريقا في حال إحراقها للحراق يقال في العود نار وفي الحجر نار ولا يقال فيه سعير، والحريق النار الملتبهة شيئا وإهلا كها له، ولهذا يقال وقع الحريق في موضع كذا ولا يقال وقع السعير فلا يقتضى قولك السعير ما يقتضيه الحريق ولهذا يقال فلان مسعر حربا كأنه يشعلها ويلهبها ولا يقال محرق ، والجحيم نار على نار وجر على جمر، وجاحمه شدة تلهبه وجاحم الحرب أشد موضع فيها ويقال لعين الأسد جحمة لشدة توقدها . وأما جهنم فيفيد بعد القمر من قولك جهنم إذا كانت بعيدة القمر .

(الفرق) بين النور والضياء أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيديص بذلك، والشاهد أنهم يقولون ضياء النهار ولا يقولون نور النهار إلا أن يعوا الشمس فالنور الحملة التي يتشعب منها ، والضوء مصدر ضاء يضيء ضوءاً

يقال ضاء وأضاء أى ضاء هو وأضاء غيره .

(الفرق) بين النطفة والمنى أن قولك النطفة يفيد أنها ماء قليل والماء القليل تسميه العرب النطفة يقولون هذه نطفة عذبة أى ماء عذب، ثم كثرت استعمال النطفة فى المنى حتى صار لا يعرف باطلافه غيره وقولنا المنى يفيد أن الولد يقدر منه وهو من قولك منى الله كذا أى قدره ومنه الماء الذى يوزن به لأنه مقدر تقدير معلوماً .
(الفرق) بين قولك أزاله عن موضعه وأزله أن الازلال عن الموضع هو الازالة عنه دفعة واحدة من قولك زلت قدمه ومنه قيل أزل إليه العمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ومنه قيل للذنب الذى يقع من الانسان على غير اعتياد زلة والصفاء الزلال بمعنى المزل .

(الفرق) بين الضيق والضيق قال المفضل الضيق بالفتح فى الصدر والمكان ، والضيق بالكسر فى البخل وعسر الخلق ومنه قوله تعالى (ولا تك فى ضيق مما يمكرون) وقال غيره الضيق مصدر والضيق اسم ضاقت الشئ ضيقاً وهو الضيق والضيق ما يلزمه الضيق وهذا المثال يكون لما تلزمه الصفة مثل سيد وميت والضائق ما يكون فيه الضيق عارصاً ومنه قوله تعالى (وضائق به صدورك) .
(الفرق) بين الخلف والخلف أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف شراً كان أو خيراً والدليل على الشر قول لبيد : * وبقيت فى خلف كجلد الأجرى وعلى الخير قول حسان :

لما القدم الألى عليك وخلفاً لاؤلنا فى طاعة الله تابع
والخلف بالتحريك ما أدخل عليك بدلاً مما أخذ منك .

(الفرق) بين ما ولا أن لا سؤال استفهام كقولك أقول كذا فيكون الجواب لا، وما جواب عن الدعوى تقول قلت كذا فيكون الجواب ما قلت .
(الفرق) بين السكب والصب والسموح والهمول والمطل أن السكب هو الصب المتتابع، ولهذا يقال فرس سكب إذا كان يتابع الجرى ولا يقطعه ومنه قوله تعالى (وماء مسكوب) لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة، ولهذا يقال صبه فى القالب ولا يقال سكه فيه لأن ما يصب فى القالب يصب دفعة واحدة ، والسموح اندفاع الشئ السائل وسرعة حريانه، ولهذا قيل دم مسفوح

لأن الدم يخرج من العرق خروجاً سريعاً ، ومنه سقح الجبل لأن سيله يتدفق إليه بسرعة ، والهمول يقيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ولهذا قيل أهملت المواشى إذا تركتها بلا راع فهي تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمر فكثرة السيلان في سهولة ومنه يقال همر في كلامه إذا أكثر منه ورحل مهمار كثير الكلام وطيبة همير بسيطة الجسم ، والهطل دوام السيلان في سكون كذا حكى السكري وقال الهطلان مطر إلى اللين ماهو ، وأما السح فهو عموم الانصباب ومنه يقال شاة ساح كأن جسمها أجمع يصب ود كا (١) .

(الفرق) بين اللمع واللمح أن اللمع أصله في البرق وهي الرقة ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللمح مثل اللمع في ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد هكذا حكاه السكري في تفسير قول امرئ القيس :

وتخرج منه لامعات كأنها أكف تلقى الفوز عند المفيض

والبرق أصله فيما يتبع به الرعب ولهذا استعمل في التهديد .

(الفرق) بين التبديل والاببدال قال الفراء التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والاببدال جعل الشيء مكان الشيء .

(الفرق) بين الدلو والذنوب أن الدلو تكون فارغة وملائى ، والذنوب لا تكون إلا ملائى ولهذا سمي الصيب ذنوباً قال الشاعر :

أما إذا ساحلنا شرب لنا ذنوباً ذر . فان أنى كان له القلب

ثولاً أنها مملوءة ما كان لقوله . لنا ذنوب وله ذنوب * معنى وكذا قول علقمة

« فحق لساس من بذاك ذنوب * ساجلنا شاركنا في الاستقاء

بالسجال والذنوب تدكر وتؤنت وهكذا .

(الفرق) بين الكأس والقدر وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة والقدر نكوص مملوء وغير مملوء . وكذلك الفرق بين الخوان والمائدة وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهو خوان والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعونه

وعد أبواب الكتاب في المقدمة يعنى عن المهرس

(الخطأ والصواب واختلافات نسخة قابلنا بها بعد الطبع)

الصفحة السطر	
١٢ ٨٣	ساعة نبيها
١٩ ٨٩	روثة أفعها
٧ ١٠٥	على المععة
٩ ١٠٥	على المععة
٢٠ ١٠٨	تطلع عليها
٢ ١١٩	يحث لا قرب أقرب منه
٢٤ ١٣٩	ومنه قيل الرلسته
١٢٤٩ ١٥٤	في لسان العرب والحيارين *
١ ٢٠٢	آجن مدقان
٢ ٢٠٢	الشيء أنشيء
١٥ ٣٠٥	إياها من مال
٢٠ ٢١٣	بين العجيب والطريف
٢١ ٢١٣	وهو ما يستطرفه

ذِيوَانُ الْمُعَسَّائِي

لِلْإِمَامِ اللَّغَوِيِّ الْأَدِيبِ أَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ

تفصلت * حلة الهداية الاسلامية الحليلة ، تقريظه نقولها .

هو كتاب جامع لأبواب الأدب وفوه ، يروعك منه أنه لم يترك بأناً من الوصف إلا أنى عليه ، وهو جزآن ، مصحح على نسخي الامامين الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي ، مع مقابلة بعضهما بنسخة المتحفة البريطانية .

البريد

و مرشد الطالبين و طبقات قراء العشرة الأولى الجزري

مخدرات الذهب في أخمار من ذهب لادن العماد (ثمانية أجزاء)

شرح أدب الكاتب للجو اليتي . المهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني

تحرير التمهيد لمافي الموطأ من المعاني والاسانيد المسمى بالنقص في الحديث الموطأ

وتراحم شيوخ الامام مالك واحتلاف الموطآت لابن عبد البر .

الاختلاف في اللفظ لاس قتيبة . المسائل والاحوة لاس قتيبة

القصد والامم في التعريف بأنساب العرب والعجم والاساء على قائل الرواه

(وهو المدخل للاستيعاب) لأن عدد الر . الخاوى للفتاوى للسيوطى

الاتقاء في فصول الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم لاس عبد البر

إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين ﷺ لان طولون

الاعلان بالويج لمن ذم التاريخ للسحاوى (وهو كتاب راجع للتاريخ الاسلامى)

الكشف عن مساوي المنبي للصاحب بن عباد ودم الخطأ في الشعر لاس فارس

تبيين كذب المفتري فيما نسب الى الامام الاشعري المعروف لطبقات الاشاعرة

لابن عساكر (وہ زہام ثماہیں ترچہ)

شروط الائمة الخمسة (البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى) للحازمى

انتقاد (المعنى عن الحفظ والكتاب) للقدسى

حتى الحستن في تمييز نوعي المايين للمحي (وهو كعجم للمنيات العربية)

١٠ حار الطراف والمتاحيس (من الرجال والنساء) لاس الجوزى

وسائل تاريخية لاس طولون الفلك المشحون بأحوال محمد س طولون والسمعة

المضنية في أحرار القلعة الدمشقية والمعزة في تاريخ المزة والمكت التاريخية

الحث على التجارة والصناعة والعمل والرد على من يدعى التوكل بترك العمل للخال

ديول تذكرة الحماط للحسيني واس مهدي والسيوطي والطهطاوي

دفع شه الشديه لاس الجورى ، الطب الروحاني لاس الحوزى

میان زعل العلم والطلب للدهی (وهو کوجز من تواریح العلوم الاسلامیة)

اتحاف الفاضل بالفعل المسمى لعبر الفاعل لاس إعلان ورسالة في النحو للصادقي

الموكل في وافق من العرب، واللغات العجمية وأصول الكلمات العنوية للسيوطي

المعدل و - و المتماثلين و شعار: الاحياء البعادي

